جامعة عبد الرحمان ميرة – بجاية –

كلّية الآداب واللّغات

قسم اللّغة والأدب العربي

عنوان المذكّرة

القطع في تراكيب اللّغة العربية

– دراسة من خلال نماذج من القرآن الكريم –

مذكّرة مقدّمة لاستكمال شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي.

تخصّص: لسانيات عربيّة.

إعداد الطّالبتين:

- سهام جعفري
- روميسة شودار

إشراف الأستاذة:

د. ليلى لطرش

لجنة المناقشة :		
الأستاذة : زهوة بن دلالي	جامعة بجاية	رئيسة
الأستاذة : ليلى لطرش	جامعة بجاية	مشرفة ومقرّرة
الأستاذة : حميدة سنجاق الدّين	جامعة بجاية	ممتحنة ومناقشة

السّنة الجامعيّة : 2022 – 2023

إهداء

إلى من كلّله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علّمني العطاء بدون انتظار

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار

إلى النّور الذي ينير لي درب النّجاح

إلى الذي يعطي بلا طول انتظار

أدامك الله لنا وأطال في عمرك

(أبي العزيز)

.....

إلى من بها أكبر وعليها أعتمد

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ... إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة

إلى من عرفت معها معنى الحياة ... ومن علّمتني الصّمود مهما تبدلت الظروف

(أمي الغالية)

.....

إلى من يجري دمّهم في عروقي؛ أخي "غاني"، وأختايا : صونية، وأليسيا.

أتمنى لهم التّوفيق في حياتهم.

.....

إلى من أرى التّفاؤل بعينهم.. والسّعادة في ضحكتهم

إلى شعلة الذكاء والنور؛ قرّة أعييني : يوبا، وفطيمة، ومولود.

.....

إلى العائلة الكريمة والأقارب؛ مِمَنْ ساندوني مِنْ قريب أو مِنْ بعيد، كلّ باسمه.

...

إلى من تحلّوا بالإيخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، وإلى ينابيع الصّدق الصّافي، ومن معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، وإلى من كانوا معي على طريق النّجاح والخير في قسم اللّغة العربية وآدابها؛ وبالأخص زميلتي في العمل " روميسة ".

جعفري سهام

إهداء

إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدّم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

أرجو من الله أن يمدّ في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

إلى القلب الكبير

(أبي العزيز)

.....

إلى الّتي حملتني وهنًا على وهنٍ، ووضعتني على وهنٍ

إلى قرّة عيني "والدتي الغالية" – أسكنها الله فسيح جنانه –

.....

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

(إخوتي)

.....

إلى العائلة الكريمة والأقارب؛ مِمَنْ ساندوني مِنْ قريب أو مِنْ بعيد، كلّ باسمه.

.....

إلى من جعلهم الله أخوتي بالله ..... ومن أحببتهم بالله طلاب دفعتي

إلى من يجمع بين سعادتي وحزني

إلى من لم أعرفهم ..... ولم يعرفوني

إلى من أتمنى أنْ أذكرهم .....إذا ذكروني

إلى من أتمنى أن تبقى صورهم .....في عيوني.

وبالأخص زميلتي في العمل " سهام "

شودار روميسة

شكر وتقدير:

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على إتمام هذا العمل.

مقدّما: لا يسعنا ونحن نضع اللّمسات الأخيرة في هذه الدّراسة إلاّ أن نتقدّم إلى كلّ من كانت له فيه مساهمة ولو بسيطة. ونخصّ بالشكر الأستاذة الدّكتورة " ليلى لطرش " المشرفة على هذا العمل؛ والّتي كان لها الفضل بعد الله عزّوجلّ في إنارة طريق البحث من خلال توجيهاتها وإرشاداتها، والشّكر موصول كذلك للأستاذة المحترمة "كريمة نعلوف" – الّتي نابت عنها –؛ والّتي بدورها لم تبخل علينا بمعارفها الغزيرة في هذا المجال، وساعدتنا في إكمال ووضع اللّمسات الأخيرة لبحثنا هذا، جعل الله هذا الفضل في ميزان أعمالهما.

كما لا يفوتنا في هذا المقام توجيه الشكر للمعلّمين والأساتذة الذين كان لهم الفضل الكبير في تفجير طاقاتنا المعرفية منذ نعومة أظافرنا إلى حصولنا على شهادة الباكلوريا التي أهّلتنا لدخول الجامعة ومواصلة البحث العلمي.

كما نتقدّم بالشّكر إلى جميع أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي في جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية –كلّ باسمه –، الذين أشرفوا علينا وأفادونا بغزارة علمهم طوال مسارنا الجامعي الحافل بالإنجازات.

كما لا ننسى أن نتقدّم بالشكر والتقدير لكلّ موظّف بالجامعة أمدّ لنا يد العون وفتح لنا الطريق نحو النّجاح والتّفوّق، كلّ باسمه؛ جزاهم الله منّا خير الجزاء.

والشّكر والتّقدير لكلّ من ساهم من قريب أو من بعيد في إتمام هذا البحث ولو بكلمة أو دعوة صالحة.

وأخيرا نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل نفعا يستفيد منه جميع الطّلبة المقبلين على التخرّج.

مقدّمة

تعدّ اللّغة العربيّة مِنْ أهمِّ اللّغات السّاميةِ الإنسانيّةِ وأكثرها انتشارًا وشيوعًا، وتُعتبرُ بحقٍّ ملكة لغة العالم، ضربت بجذورها في عمقِ التّاريخِ، وتكايفت مع مختلف الأزمنةِ والأمكنةِ فحافظت على مكانتها، ممّا زادها انتشارًا نظرًا لفصاحتها وبلاغتها.

وإنْ لجأنا إلى علومها لوجدنا في صدارتها "علم النّحو"؛ إذ يعدّ نشاطًا مِنْ أنشطةِ اللّغةِ، وواحدًا مِنْ ضِمْنِ علومِ العربيّةِ، ويمثّلُ الدّرسُ النّحويُّ مستوى مِنْ مستويات النّظام العام لهذه اللّغة، فقد حقّق مكانة مرموقة بفضل دراسته في شتّى العلوم الأخرى؛ فهذا العلمُ يشتملُ على مختلف قواعد اللّغة العربيّة، كما يُؤخذ به في فهمِ سائرِ العلومِ؛ كيف لا وقد اعتبره البعضُ أهمّ العلوم العربيّة على الإطلاقِ إنْ لمْ نَقُلْ أنّه الحِجْرُ الأساس فبي اللّغة؛ ففيه يستقيمُ الكلامُ منْ حيثُ القراءةِ والكتابةِ.

وتمتاز اللّغة العربية، على غرار بقيّة اللّغات الإنسانية بعدّة خصائص ومزايا تكاد تجعلها تنفرد بها دون سواها، كظاهرة " القطع" بأنواعها، والصّلة الوثيقة بين المبنى والمعنى، وظاهرة " القياس " واطراده في كثير من الحالات الصّرفية والنّحوية والصّوتية. وزيادة على الظّواهر الأخرى " كالتّعريف والتّنكير "، وخاصية " التّقديم والتّأخير " وتداخل مباحث البلاغة بالنّحو، وذلك في مراعاة " المعنى "، وهكذا نجد اهتمام العلماء البلاغيين على غرار النّحاة واللّغويين، يبرزون أهمّية التّقديم والتّأخير والحذف، إذ يشكّل – في كلّ هذا– نظام الجملة العربية نظاما في غاية الدّقة له قواعده التي تحكم تراكيبه ومكوّناته، وأنّ هذه القواعد مستوحاة من الاستقراء الواسع للمنطوق والمسموع والمكتوب من كلام العرب منذ فترة الاحتجاج اللّغوي وصولاً إلى العصور المتأخّرة.

والمعنيون أكثر بالظواهر التّركـــيبيّة للّغةِ هم النّحويـــون؛ حيث أتوا على ذكرها في جوفِ مدوّناتهم؛ ومِنْ هذه الظّواهر "**القطع في تراكيب اللّغة العربيّة – دراسة من خلال نماذج من القرآن الكريم –**"، وهو عنوان بحثنا هذا الذي نحن بصدد دراسته لكشف أسراره.

ولتحقيق المقصد، والغاية من دراسة الموضوع، حاول البحث الإجابة عن الإشكالية الأساسيّة التّالية:

- **ما مدى وجود ظاهرة القطع في تراكيب اللّغة العربيّة ؟**

وتتفرّع عَنْ هذه الأخيرة جملة مِنَ التّساؤلات أهمّها :

- **متى يلجأ المتكلّم باللّغة العربيّةِ إلى إحداث القطع في تراكيب اللّغة العربيّة ؟**
- **هل القطع موجود في كلّ التّراكيب العربيّة أم يختصر على تراكيب دون أخرى ؟**
- **كيف تحضر هذه الظاهرة في النّص القرآنيّ وما دلالاتها ؟**

و يتمخض عن بحثنا الذي نحن بصدد دراسته مجموعة من الفرضيات، أهمها:

- **اهتمّ النّحاة القدامى والمحدثون معًا بظاهرة "القطع في تراكيب اللّغة العربيّة".**
- **اهتمّ النّحاة القدامى بظاهرة "القطع في تراكيب اللّغة العربيّة" أكثر ممّا اهتمّ بها المحدثون.**
- **لم يهتم النّحاة المحدثون بظاهرة "القطع في تراكيب اللّغة العربيّة".**

ولم يكن اختيارنا لهذا الموضوع على محض الصّدفة، بل يعود إلى أسبابٍ ودوافع ذاتية وأخرى موضوعيّة : أمّا الذاتية؛ فقد تمثلت في شغفنا وميولنا إلى مثلِ هذه المواضيع الّتي تخدم لغة القرآن الكريم، كما أنّ هذا الاختيار كان وليد اهتمام سابق بهذا المجال، فقد استهوتنا الدّراسات النّحوية منذ أن انتسبنا إلى دراسة اللّغة العربية وآدابها بجامعة بجاية. وأمّا الأسباب الموضوعية فتكمن في قلّة الدّراسات المعنية بظاهرة "القطع في تراكيب اللّغة العربيّة"؛ إذْ أنّ هذا الموضوع مازال خِصْبًا وفَتِيًّا ولم يتم تداوله كثيرًا، ممّا حفّزنا أكثر لتقديم دراسة ولو بسيطة حوله.

ولأجل فهم هذه المسألة وغيرها، هدف البحث إلى الرّجوع إلى التّراث النّحوي العربي، وقمنا بدراسة آراء النّحاة القدامى والمحدثين في مسألة العلاقة بين النّحو والمعنى.

فقد عكس البحث جهود هؤلاء في تأصيل هذا المبحث وبيان شرف معناه ومبتغاه، فبقدر ما اهتمّ النّحاة بالمعنى، حفل البلاغيون بقضيّة المعنى وعلاقته بالدّلالة منْ خلال ظاهر القطع، وذلك ببيان مواضعها وشروطها وأحوالها ودلالتها من خلال المركبات العربيّة.

وحري بالبيان أن المنهج الوصفي كان أمثل المناهج لمعالجة مثل هذا الموضوع، فالوقوف على ملامح منهج النحّاة في دراسة العلاقة بين النحو والمعنى مِنْ خلال ظاهرة "القطع" يستلزم وصفا لحيثياتها، وقد حاولنا المزاوجة بين الوصف والتّحليل للوصول إلى نتائج أدقّ ونحن نستقرئ تلك الآراء المتباينة عن مدى وجود هذه الظّاهرة في جزء يسير من تراثنا اللّغوي قديما وحديثا مِنْ خلال مجموعة مِنَ المصادر والمراجع الّتي عرضنا لها.

وفي سبيلِ معالجةِ هذا الموضوع، وتحقيق ما يصبو إليه البحث اعتمدنا الخطّة الآتية:

مقدّمة عامة للبحث، وفصلين؛

ف**الفصل الأوّل نظري**؛ وسمناه بـ"**مفاهيم أوّليّة**"، وتعرضنا فيه لماهية النّحو العربيّ ونشأته، وبيّنا حال لغة العرب قبل وضع النّحو وامتلاك العرب لها سليقة وسجيّة، مشيرين إلى دور القرآن الكريم في نشأة العلوم اللّغوية كما يرى معظم الدّارسين، فتناولنا الرّوايات المختلفة والمتباينة في نشأة النّحو؛ فمرّة ينسب النّحو إلى الإمام عليّ ابن أبي طالب –كرّم الله وجهه–، ومرّة أخرى إلى عمر بن الخطّاب رضي الله عنه... وهكذا، وهي روايات دفعت بعض المحدثين والمستشرقين إلى التّشكيك والطّعن في أصالة النّحو العربي. ثمّ انتقلنا إلى سرد الدّوافع وراء وضع النّحو: منها الدينيّة، والقوميّة، والاجتماعيّة، والفكريّة، ومِنْ ثَمَّ انتقلنا إلى أشهر المدارس النّحوية:

- المدرسة البصرية ومنهجها الذي يعتمد على الشّواهد الموثوق بها والاعتداد بالعقل والمنطق.
- مدرسة الكوفة ومنهجها الذي يحترم كلّ شاذ ويبيح القياس عليه ولو خالف القواعد العامة التي وصل إليها أصحابها.
- مدرسة بغداد التي يقوم منهجها على أساس الجمع والتّوفيق والمزج بين آراء المدرستين؛ الكوفية والبصرية.

وتطرقنا فيه أيضًا إلى مفهوم القطع في اللّغة والاصطلاح، ودلالته، وشروطه، والأغراض الّتي يقطع منْ أجلها التركيب.

كما تناولنا فيه مصطلح التركيب منْ عدّةِ جوانبٍ؛ المفهوم اللّغوي والاصطلاحي، والنّحويّ، والبلاغيّ، واللّسانيّ، وكذلك أقسامه.

وفي ختام الفصل الأول تطرّقنا إلى مفهوم الجملة والفرق بينها وبين التّركيب.

أمّا **الفصل الثاني؛ فهو تطبيقيّ**، عنونّاه بـ"**مواضع القطع في تراكيب اللّغة العربيّة**" فقد عكس العلاقة بين النّحو والمعنى من خلال ظاهرة القطع في تراكيب اللّغة العربيّة، ووقفنا عند أهمّ آراء النّحاة في هذه الظاهرة؛ حيث تناولنا فيه مواضع القطع، وهي : القطع في التّوابع (النّعت، والتّوكيد، والبدل، والعطف بقسميه : عطف البيان وعطف النّسق)، واختتمناه بعرض القسم الآخر مِنَ القطع؛ ألاّ وهو : القطع في الإضافة (أو ما سُمِّيَ بالغايات).

وأمّا **الخاتمة** فتضمّنت ما توصّلنا إليه في بحثنا من نتائج بعد هذه المرحلة المتعبة والشّيّقة في آن واحد.

ولعلّ من أهم المصادر والمراجع الّتي اعتمدنا عليها في سبيل اتمام بحثنا هذا؛ والّتي كانت بمثابةِ شمعةٍ تضيء لنا مسار تزويد البحث بالمادّةِ العلميّةِ، ما يلي:

- القرآن الكريم.
- "معاني النّحو" لفاضل صالح السّامرائيّ.
- "الكتاب " لسيبويه.
- "لسان العرب" لابن منظور.
- "معجم العين" للخليل بن أحمد الفراهديّ.
- "نزهة الألباء في طبقات الأدباء" لابن الأنباري.

- "الأصول في النّحو " لابن السّراج.
- "النّحو الوافي" لحسن عبّاس.

وممّا لا شكّ فيه أنّ كلّ باحث قد تعترضه صعوبات أثناء إعداده للبحث، وجمعه للمادة العلميّة؛ ومِنْ بين هذه الصّعوبات الّتي أعاقت طريقنا نحو اتمام بحثنا هذا، نذكر :

- قلّة المصادر والمراجع المتعلّقة بالقطع في تراكيب اللّغة العربيّة.
- ارتباط هذا الموضوع بالقرآن الكريم؛ والّذي يحتاج إلى فهمٍ دقيقٍ للنّصوص خوفًا مِنَ الوقوعِ في أخطاءِ التّفسيرِ.
- عدم وجود نماذج سابقة كافية للاستفادةِ منها، خاصةً في الجانب التّطبيقيّ للبحث.

ونحن حينئذٍ لا نزعم الإحاطة والكمال؛ فالكمال لله والعصمة لأنبيائه، والخطأ والسّهو والنّسيان طباع متجذّرة فينا –نحن البشر– وإنّ مجهودنا هذا لا يعدو أن يكون اجتهادًا قد نصيب فيه وقد نخطئ.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نتقدّم بأسمى آيات الشّكر والعرفان للأستاذة المشرفة على هذا البحث الدّكتورة **"ليلى لطرش"**؛ الّتي فتحت لنا باب الدّراسات النّحويّة على مصراعيها، وعلى مساعدتها المتواصلة، وتفضُّلها بالإشراف علينا، وما لها من توجيهات صائبة خلال فترة البحث والإعداد والإخراج.
والشّكر موصول كذلك للأستاذة المحترمة **"كريمة نعلوف"** – النّائبة – الّتي لم تبخل بدورها علينا بتوجيهاتها المتواصلة – رغم الفترة القصيرة الّتي أطّرتنا فيها – فجزاهما الله خير الجزاء وحفضهما من كلّ بؤس وأذى.

والله من وراء القصد.

الفصل الأوّل

الفصل الأوّل : مفاهيم أوّلية

1. النّحو:

1-1. مفهوم النّحو.

1-2. نشأة النّحو العربي.

1-3. المدارس النحوية.

2. القطع :

2-1. مفهوم القطع.

2-2. دلالة القطع.

2-3. شروط القطع.

2-4. أغراض القطع.

3. التّركيب :

3-1. مفهوم التّركيب.

3-2. مصطلح التركيب في الدّرسين النّحوي والبلاغي.

3-3. مصطلح التركيب من منظور اللّسانيين.

3-4. مصطلح التركيب عند العرب المحدثين.

3-5. أنواع المركبات.

4. الجملة :

4-1. مفهوم الجملة.

4-2. الفرق بين الجملة والتّركيب.

يعتبر النّحو معيار اللّغة ومفتاح سرّها ووسيلة الفهم عنها، ولا شكّ أنّ ظهور علم النّحو مع بداية انتشار الإسلام كان له الأثر الأكبر في الحفاظ على اللّغة العربيّة وتماسكها عند اصطدامها باللّغات الأخرى.

1. النّحو :

1-1. مفهوم النّحو :

1-1-1. النّحو في اللّغة :

ورد في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهدي في باب الحاء والنّون مادة (نحا) : « النّحو القصد، نحو الشيء نحوت نحوه؛ أي : قصدت (قصده)، وبلغنا أنّ أبا الأسود الدّؤلي وضع وجوه العربية، فقال للنّاس : أنحُ نحو هذا فسمّي نحوًا ». [1]

وجاء في الصّحاح للجوهري أنّ : « النّحو لغةً هو القصد والطّريق، ويقال : نحوت نحوك؛ أي : قصدت قصدك، ونحوت بصري إليه؛ أي صرفته، أنحيت عنه بصري؛ أي : عدلته، وأنحر في سيره؛ أي : اعتمد على الجانب الأيسر». [2]

أمّا في المعجم الوسيط، فنجد المفهوم اللّغوي للنّحو « هو القصد، يقال : نحوت نحوه، والنّحو الطّريق، الجهة، المثل، والمقدار والنّوع جمعه أنحاه ونحوه ». [3]

وجاء في لسان العرب : « والنّحو إعراب الكلامِ العربيّ. والنّحو القصد والطّريق، يكون ظرفًا ويكـــون

---

(1)– أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد الفراهدي، كتاب العين (ت 175هـ)، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، د ط، بيروت : د ت، دار ومكتبة الهلال، ج 03، مادة (نحا).

(2)– إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393 هـ)، الصّالح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح : أحمد عبد الغفور عطار، ط 04، بيروت : 1990م، دار العلم للملايين، ج 06، مادة (نحا).

(3)– مجمّع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ط 04، القاهرة : 2004م، مكتبة الشّروق الدّولية، ص 908.

اسمًا، نَحَاهُ يَنْحُوهُ ويَنْحَاهُ نَحْوًا وانْتَحَاهُ ونَحْوُ العربيّةِ منه... والجَمْعُ أنحاءٌ؛ قال سيبويه : شبهوها بِعُتُوٍّ وهذا قليل، وفي بعض كلام العرب إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة؛ أَيْ : في ضروب من النّحو شبّهها بعُتُوٍّ... وقال الجوهري : يُقال نَحَوْتُ نَحْوكَ؛ أيْ : قصدتُ قصدكَ. التّهذيب : وبلغنا أنَّ أبا الأسودِ الدُّؤليَّ وضع وجوه العربيّة وقال للنّاس : انحوا نَحْوَهُ فسُمِّيَ نحوًا ». (1)

ونستنتج من خلال المفاهيم السّابقة أنّ أظهَرُ معاني النّحو لغةً وأكثرها تداولاً هو (القصدُ)؛ وهو أوفقُ المعاني اللّغوية بالمعنى الاصطلاحي.

1-1-2. النّحو في الاصطلاح :

يعرّفه أبو الفتح عثمان بن جني بأنّه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعرابٍ وغيره؛ كالتّثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنّسب والتّركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهلِ اللّغةِ العربيةِ بأهلها في الفصاحةِ فينطقُ بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذَّ بعضهم عنها، رُدّ به إليها". (2)

يتّضح لنا من هذا التّعريف أنّ النّحو وسيلة للتّعبير الصّحيح والنّطق السّليم، وفيه تُعرف أحوالُ كلام العرب ممّا يصحُّ وما يُفسد في التّأليف ليُعرفَ الصّحيحُ منَ الخطأ.

وجاء في "أصول النّحو" لابن السّراج : « أنّ النّحوَ إنّما أُريدَ به أنْ ينحوَ المتكلّم إذا تعلّمه كلام العرب؛ وهو علمٌ استخرجه المتقدّمـــون من استقراءِ كلام العرب، حتى وقفـــوا منه على الغرض الّذي قصده المبتدئـون

---

(1)- أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم ابن منظور (ت 711هـ)، لسان العرب، تح : عامر أحمد حيدر، ط 03، بيروت : 1994م، دار صادر، المجلد الخامس عشر، مادة (نحا).

(2)- أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)، الخصائص، تح : محمد علي النّجار، د ط، القاهرة : د ت، دار الكتب، ج 01، ص 34.

بهذه اللّغةِ، فباستقراءِ كلام العرب فاعلم : أنّ الفاعلَ رفعٌ، والمفعول به نصبٌ، وأنَّ الفعلَ ممّا عينه : ياءٌ أو واوٌ تُقلبُ عَيْنُهُ من قولهم : قَامَ وبَاعَ ». (1)

يقول أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق الزّجاجي : " ثمّ إنَّ النّحويين لما رَأَوا في أواخر الأسماء والأفعالِ حركات تدلّ على المعاني، وتبيّنُ عنها، سمّوها إعرابًا؛ أي : بيانًا... ويسمّى النّحوُ إعرابًا، والإعرابُ نحوًا سماعًا، لأنّ الغرضَ طلبُ علمٍ واحدٍ". (2)

يرى ابن السّراج في هذا التّعريف أنَّ المتكلّمَ بكلامِ العربِ عليه أنْ يعرفَ في الأوّلِ اللّغةَ ثمَّ النّحوَ؛ وذلك بمعرفته حركاتِ الإعرابِ كرفعِ الفاعلِ ونصبِ المفعولِ به؛ كي يَضبطَ كلامه وقصده.

ويقول علي محمد فاخر في كتابه "تاريخ النّحو العربيّ منذ نشأته حتّى الآن" : « والنّحوي: العالم بالنّحو وجمعه نحويون ويقال له النّاحي أيضا وجمعه نحّاة، كداع ودعاة ».(3)

نستنتج أنَّ كلَّ هذهِ التّعـاريف تُجمع على أنَّ النَّحوَ هو العلمُ الّذي يبحث في أواخرِ الكلماتِ إعرابًا وبناءً، وقد استُنبطَ منْ كلامِ العربِ بمقاييسٍ أدّت إلى وضعِ الأحكام الّتي يتألّفُ منها.

---

(1)– أبو بكر محمد بن السّراج (ت 316 ه)، الأصول في النّحو، تح : عبد الحسين الفتلي، ط 03، بيروت : 1996م، مؤسّسة الرّسالة، ج 01، ص 35.

(2)– أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق الزّجاجي (ت 337 ه)، الإيضاح في علل النّحو، تح : مازن المبارك، ط03، بيروت : 1979م، دار النّفائس، ص 91.

(3)– علي محمد فاخر، تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن، ط 02، القاهرة : 2003م مكتبة الآداب، ص11.

1-2. نشأة النّحو العربي :

1-2-1. حالة العربية قبل وضع النّحو:

لقد كان العرب، وهم في عصرهم الجاهلي، أمّةً أمّيةً يتكلّمون سليقة، ويتفاهمون سجية، وكانت الملكة النحوية تنتقل من السّلف إلى الخلف ولا تعليم، حتى أنّ قُرّاء القرآن الكريم سُموا بهذا الاسم لغرابة القراءة عليهم.[1] فهم أمّة فصاحة وبيان وخطابة وبلاغة لسان، وقد تجلّى ذلك في أهمّ مظاهر الحياة العقلية عندهم والشّعر الذي كان جارياً على كل لسان، ووسيلة خطاب في كل مكان من شبه الجزيرة العربية.

وقد ظلّ العرب على هذا القدر العالي من الفصاحة والبيان ردحاً من الزمن يباهون به الأمم الأخرى بتلك البلاغة الفذة حيث « أكبّ الشعراء على العربية يتقنونها ويتمثلون ملكتها وسليقتها تمثيلا دقيقاً، نافذين بذوقهم المتحضر إلى أسلوب مصفى يجمع حينا بين الجزالة والرصانة، وحينا يجمع بين الرقة والعذوبة ». [2] فالشعر الجاهلي كان إحساسا أكثر منه عقلا، والشاعر تستثيره الأحداث التي تقع في محيط حياته فيندفع إلى التعبير عنها بعاطفته وشعوره.

ولما جاء الإسلام، ونزل الكتاب وبدأ التفسير في العصر الإسلامي كان كلام العرب لا يزال فيهم طبعًا وملكة راسخين وهذه القواعد من نحووصرف وعروض وبيان لم تكن علوما مستقلة عن اللغة تدرس تدريسًا، وعلى هذا فإنّ التّفسير وفهم الوحي والحديث لم يكن يحتاج إليها، لأنّها كانت جبلة وملكة

---

(1)– عبد الجليل مرتاض، بوادر الحركة اللسانية عند العرب، ط 01، بيروت : 1988م، مؤسسة الأشرف، ص 9.

(2)– شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، ط 06، القاهرة : د ت، دار المعارف، ص37.

في القوم. [1] إلاّ أنّهم وقفوا أمامه مندهشين، فقد نزل بلغتهم وتراكيبهم ولكن ذلك وفق أساليب لم يألفوها، وبذلك تحدّاهم على الإتيان بشيء من مثله مهما أُوتوا من قوة البيان وفصاحة اللّسان كما نصّ على ذلك القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿ **قُلْ لَإِنْ اِجْتَمَعَتِ اَلْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا اَلْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا** ﴾ **[الإسراء / 88]**.

فالخلق (إنساً وجناً) عاجزون على الإتيان بمثله، أو بعشر سور من مثله مفتريات، أو بآية بقدر أقصر سورة منه. ولو احتشدوا لذلك، وكان بعضهم لبعض ظهيرا. والآية فيها تحد، « تبطل القول بالصرفة، وأنهم كانوا قادرين على التحدي لولا المنع ». [2]

ولكن عجزهم عن الإتيان بمثله لا ينفي بقاءهم على قدر عال من الفصاحة؛ كما كانوا قبل الإسلام يجودون بما تجود قرائحهم بسلامة وقوة دون أن يصيب لسانهم دخيل لأنّ « الانفراد الاجتماعي والسّياسي للعرب حال دون تسرّب الفساد للّسان العربي، فكان أطفالهم يرضعون من آبار لغوية صافية، فظلّت اللّغة تتوارث أجيالاً بالاعتماد على الطّبع والسّماع وحدهما ». [3]

كما أشار ابن الأثير إلى ذلك بقوله: « إنّ اللّسان العربيّ كان محروساً لا يتداخله الخلل ولا يتطرّق إليه الزّلل ». [4] فظلت لغة العرب تجري على ألسنتهم عذبة صافية صحيحة في العصر الجـــاهلي وعصر صدر

---

(1)– عبد الجليل مرتاض، بوادر الحركة اللسانية عند العرب، ص 09.

(2)– أحمد سيد محمد عمار، نظرية الإعجاز القراني وأثرها في النقد العربي القديم، ط01، بيروت : 1998م، دار الفكر، ص 76.

(3)– عبد الجليل مرتاض، المرجع السّابق، ص 9.

(4)– مجد الدّين المبارك بن محمد الجزريّ ابن الأثير (ت 606 هـ)، عزّ الدّين أبي الحسن الجزريّ، النهاية فيغريب الحديث والأثر، تح : طاهر أحمد الزّاوي ومحمود محمد الطناحي، ط1، بيروت : 1979م، المكتبة العلمية، ج 01، ص 3.

الإسلام الأول. وربما كان المخطئ في اللغة أواللاحن فيها يستحق العقاب زيادة على الاستهجان، فقد روي « أنّ كاتباً لأبي موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب: " من أبو موسى ... " فكتب عمر إلى أبي موسى : « أنْ اضرب كاتبك سوطاً... » نظراً لاستقباح عمر بن الخطاب رضي الله عنه لهذا اللّحن في اللّغة ». (1)

1-2-2. دوافع نشأة النّحو :

لقد أحدث الإسلام تغييرًا جذريًّا في الحياة العربيّة، وكان له الأثر الكبير في انتشار اللّغة العربيّة، وبخاصةٍ بعد الفتوحات الإسلاميّة واتّساع رقعة الدّولة، فدخلت كثيرٌ منَ الشّعوب غير العربيّة في الإسلام، وانتشرت العربيّة كافةً بين الشّعوب؛ ممّا أدّى إلى دخول اللّحن في اللّغة وتأثير ذلك على العرب، فدعت الحاجة علماء ذلك العصر لتأصيل قواعد اللّغة لمواجهةِ ظاهرة اللّحن خاصةً وأنّ هذه اللّغة هي لغة القرآن، ويعدّ هذا أهمّ دوافع نشأة النّحو العربيّ :

1-2-2-1. دافع دينيّ :

لقد كفل الله تعالى حفظ القرآن الكريم منَ التّحريفِ بقوله عزّوجلّ : ﴿ **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** ﴾ **[الحجر / 09]**، وعلى مرّ العصورِ دأبَ المسلمون على حفظه والحفاظ على القراءة السّليمة له وبخاصةٍ بعد شيوع اللّحن على الألسن بسبب كثرة الموالي الّذين وفدوا إلى الأمصار الإسلاميّة بعد الفتوحات. (2)

وهذا ما جعل أبا الأسود الدّؤلي يضع النّقاط على المصحف؛ فقد اختار كاتبًا وأمره أنْ يأخذ صِبْغًـــا

---

(1)– أحمد شامية، خصائص العربية والإعجاز القرآني : في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ط 01، الجزائر : 1995م، دار المكتبة الجامعية، ص 76.

(2)– خضر موسى حمود، النّحو والنّحاة : المدارس والخصائص، ط 01، بيروت : 2003م، عالم الكتب، ص 10.

يخالف لون المراد، وقال له : « إذا رأيتني قدْ فتحت فمي بالحرفِ فانْقُطْ نقطةً فوقه على أعلاه، وإنْ ضممت فمي فانْقُطْ نقطةً بين يدي الحرف، وإنْ كسرت فاجعلْ النّقطة منْ تحتِ الحرفِ ». [1] وهذا للتمييز بين حركات الحروف أثناء التلفّظ بها، فالنّحو نشأ منْ أجل فهم القرآن، واجتناب الوقوع في اللّحن.

1-2-2-2. دافع قوميّ :

فالعرب كانوا يعتزّون بلغتهم اعتزازًا كبيرًا كونها لغة القرآن الكريم، فخشوا عليها منَ الفساد خاصةً بعد الفتوحات الإسلاميّة واختلاط العرب بغيرهم منَ الأجناس، وإحساس الشّعوب المستعربة أنّها بحاجةٍ إلى منْ يرسم لها أوضاع اللّغة العربيّة في قواعدها منْ إعراب وتصريف حتى تتمثّلها تمثّلاً واضحًا. [2]

1-2-2-3. دافع اجتماعيّ :

لقد حرص الأعاجم على تعلّم اللّغة العربيّة حتى يستطيعوا الاندماج في المجتمع العربيّ الجديد عليهم، طمعًا منهم في تسلّم المناصب في الدّولة، وقد ساعدهم في تعلّم العربيّة نحاة الطّبقة الأولى من المدرسة البصريّة كأبي الأسود الدّؤلي وعنبسة الفيل؛ حيث وضعوا منهج تعليميّ يساعد مَنْ أراد تعلّم العربيّة، وبهذا كانوا فرسان النّحو العربيّ وحاملي لوائه لقرون إلى جانب أبي إسحاق الحضرميّ وسيبويه وغيرهم. [3]

1-2-2-4. رقيّ العقل العربيّ ونموّ طاقته الذّهنيّة :

كان ذلك بفضلِ ما أحدثه الإسلام منْ تطوّرٍ حضاريٍّ، فاستطاع العقل الإسلاميّ أنْ يبدع ويطوّرَ لغته؛

---

(1)- محمد بن إسحاق بن النديم (ت 384 هـ)، الفهرست، د ط، بيروت : د ت، دار المعرفة، ص 60.

(2)- خضر موسى محمد، النّحو والنّحاة : المدارس والخصائص، ص 11.

(3)- شوقي ضيف (ت 1426 هـ)، المدارس النّحويّة، ط 06، القاهرة : 1989م، دار المعارف، ج 01، ص 12.

أي : نموّ الطاقة الذّهنيّة العربيّة ورقيّها، فعملت على رصدِ الظّواهر اللّغويّة وتسجيـــل الرّسوم النّحويّة الّتي كـــانت أساسًا راسخًا لنشوء علم النّحو وقواعده. (1)

هذه الدّوافع كلّها جعلت النّحاة القدامى يفكّرون في وضع النّحو وتأسيس قواعده الّتي وصلتنا.

1-2-3. أول ما وضع من أبواب النّحو: اختلف العلماء في أول ما وضع من أبواب النحوعلى رأيين:

ذهب الجمهور إلى أن ما وضع من أبوابه هو ما وقع اللّحن فيه، ثم استمر الوضع بعد ذلك على النّمط نفسه، ولأن هناك روايات كثيرة فيما وقع اللّحن فيه فإن تعيين الباب الموضوع أوّلا منوط بالرّواية التي قوي سندها من بين الروايات، وسنفصل القول في هذا لاحقا.

وذهب بعض العلماء إلى أن أوّل ما وضع من أبواب النّحو ما كثر دورانه على اللسان، وذلك على الرّغم من أن الفكر والاستنباط كانا متجهين آنذاك إلى استخراج القواعد من الكلام لداعي اللّحن على وجه العموم بصرف النظر عن قرب ذلك أوبعده من الجاري بكثرة على الألسنة، وبهذا يكون الموضوع أوّلا من أبواب النّحو ما كثُر جريان اللّسان به ثم ما يليه وهكذا، ولذا قالوا أنّ الموضوع أوّلا الفاعل ثم المفعول به ثم المبتدأ والخبر وهكذا.(2)

1-2-4. واضع علم النّحو :

إنّ المتصفّح لكتب الرّواة والمؤرّخين ليصل إلى حقيـــقة نشأة النّحو ليجد اضطرابا في الرّواية، وتناقضا

---

(1)- شوقي ضيف، المدارس النّحويّة، ص 12.

(2)- عبد الكريم محمد الأسعد (ت 1432 هـ)، الوسيط في تاريخ النّحو العربيّ، ط01، الرياض : 1992م، دار الشواف، ص27.

بين العلماء، فلوأخذنا كتاباً واحداً "كنزهة الألباء" لابن الأنباري وجدناه يشتمل على عدة روايات مختلفةفي هذا الموضوع مما يفتح باب الشّك والريبة واسعاًمن هذه الروايات؛ فمرّة يقـــول إنّ علياً -كرّم الله وجهه- هو الذي منْ وضع النّحو لما سمع أعرابياً يقرأ آية : ﴿ **لاَ يَأْكُلُهُ إِلاَّ الخَاطِئُونَ** ﴾ **[الحاقة/ 37]**.

ويقول: ﴿ **لاَ يَأْكُلُهُ إِلاّ الْخَاطِئِينَ** ﴾، فوُضِعَ النّحو.

ومرة أخرى يجعل من عليٍ مصدرا لمقاييس هذا العلم واصطلاحاته، ويشترك معه في هذا الجهد العلميّ أبو الأسود الدؤلي؛ فيقول : روى أبو الأسود، قال: « دخلت على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب - كرّم الله وجهه - فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين ؟ فقال: إنّي تأملت كلامَ العربِ فوجدته قد فَسُدَ بمخالطة هذه الحمراء - يعني الأعاجم - فأردتُ أنْ أضع شيئاً يرجعون إليه، ثم ألقى إلى الرقعة وفيها مكتوبٌ الكلام كله : اسم وفعل وحرف ... وقال لي : انح هذا النّحو وأضف إليه ما وقع إليك ». [1]

فلذلك سُمّيَ النّحو بهذا الاسمِ.

وفي رواية ينسب نشأة النّحو إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فيقول : قَدِمَ أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فقال : من يُقرِئني شيئاً مما أنزل الله تعالى على محمد صلى الله عليه وسلم، فأقرأه رجل قوله تعالى : ﴿ **أَنَّ اللهَ بَرِئٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِه** ﴾ **[التّوبة / 03]** بالكسرِ عطفًا على المشركين، فقال الأعرابي : إن يكن الله برئ من رســـوله، فأنا أبرأ منه، فبلغ عمر ما قـــال

---

(1)- أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمد الأنباري (577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح : إبراهيم السامرائي، ط 03، الأردن : 1985م، مكتبة المنار، ص 18.

الأعرابي ... فصحّح له الآية، وأمر ألاّ يُقرِئ القرآن إلاّ عالمٌ باللّغةِ، وأمر أبا الأسود أنْ يضع النّحو. [1]

وفي رواية رابعة أنّ زيادَ بن أبيه بعث إلى أبي الأسود أنْ يضع شيئاً يقـــيم كلام العرب بعد اختلاط الأجناس فأبى ثمّ قبل.

ويرى ابن الأنباري أنّ أبا الأسود هو الّذي ألحّ على زياد أمير البصرة بأن يأذن له أن يضع للعربِ ما يعرفون به كلامهم.[2]

ورواية سادسة تفرد أبا الأسود بوضع النّحو دون أن يُشاركه فيه أحد. فقد قالت له ابنته : « ما أحسنُ السّماءَ، فقال لها : " نجومُها " فقالت: " إنّي لم أُرِدْ هذا وإنّما تعجبت من حُسْنِهَا، فقال لها : إذاً قولي : ما أحسنَ السماء »، فحينئذ وُضِعَ النّحو.

ويميل ابن النديم في الفهرست إلى أنّ أبا الأسود هو أوّل منْ وضع النّحو؛ إذ ذكر في خبر طويل ملخّصه « أنّ رجلاً يُقال له محمد بن الحسين يُعرف بابن أبي بعرة، وكان جماعة للكتب، وكان له خزانة لم ير لأحد مثلها كثرة في زمنه. ومن بين تلك الكتب حكاية في أربع أوراق ترجمناها، فيهاكلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود – رحمة الله عليه – بخط يحي بن يعمر ». [3]

وللزّبيدي رأي في واضع علم النّحو؛ حيث يقول : « ومن الثّـــــابت أنّ أبا الأسود الدؤلي هو أوّل

---

(1)– الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص ص 19 – 20.

(2)– المصدر نفسه، ص 21.

(3)– ابن النديم، الفهرست، تح : شعبان خليفة ووليد محمد العوزة، د ط، القاهرة : 1991م، العربي للنشروالتوزيع، ص61.

مَنْ ضبط قواعد النّحو، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم ».[1]

هذه الروايات المتعددة حول الواضع الأوّل لعلم النّحو العربي دفعت بعض العلماء المحدثين والمستشرقين إلى التّشكيك فيها والاحتراس منها لأنّها لا تقوم على سند متين فاتّخذوها حجّة للطعن في أصالة الدّرس النّحوي العربي.

1-2-5. تسمية هذا العلم بالنّحو وسبب التّسمية :

سبب تسميته بالنّحو – كما ذكرنا – أنّ أبا الأسود بعد أنْ وضع شيئا في النّحو عاد به أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فاقره عليه وقال: ما أحسنَ هذا النّحو الذي قد نحوته فأصرّ العلماء على تسميته بهذه الكلمة المروية عن الإمام علي.

وقدْ روت كتب الأدب والتراجم على سبيل اليقين أن هذا العلم كان يسمى بالعربية في عصر أبي الأسود، قال بن سلام في الطبقات، « وكان أول من استنّ العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها، أبو الأسود الدؤلي؛ فالتسمية بالنّحو بعد عصره ». [2]

1-3. المدارس النحوية :

المدرسة النحوية مصطلح يشـير إلى اتجاهات ظهرت في دراسة النحو العربي لها سمات محددة قد تتفق أو تختلف مع مثيلاتها من المدارس أو المذاهب الأخرى. والمذهب يرسمه ويحدده ويضع أصوله فرد معين تكون له

---

(1)– أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت 379 هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 02، مصر : 1984م، دار المعارف، ص21.

(2)– محمد الطنطاوي (ت 1431 هـ)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط 02، القاهرة : 1995م، دار المعارف، ص 32- 33.

المقدرة على إقناع أفراد آخرين به فيعتنقونه ويسيرون على هداه. وقد اختلفت هذه المدارس في مناهجها في بعض المسائل النحوية الفرعية و ارتبط كل اتجاه منها بإقليم عربي معين.

لقد سار الدرس النّحوي منذ أواسط القرن الثاني للهجرة في اتجاهين متباينين كان "سيبويه" وتلاميذه يمثلون اتجاهًا، وكان "الكسائي" وتلاميذه يمثلون اتجاهًا آخر؛ فكان الاتجاه الأول هو اتجاه البصريين، والاتجاه الثاني هو اتجاه الكوفيين.

وجدير بالذّكر أنّه « كان بين البصرة والكوفة منذ توصيرهما تنافس يقوم على أساس الإقليم، وكانت دوافعه في الغـــالب سياسية ». [1] أمّا النّزاع فقد كان شديدا وقد ولد في قواعد النّحو العربي تشعُّـــبا في الآراء وتعسفا في التحليل، ثم جاءت مدرسة أخرى حاولت أن توفق بين الآراء المتضاربة باسم مدرسة بغداد. [2]

1-3-1. مدرسة البصرة :

كانت البصرة مولد النّحو ومهده.[3] ويكاد يجمع الباحثون على أنّ أوّل من نُسبت إليه آراء نحويّة في كتب النّحو هو "عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ"، فهم يقولون « أنّه كان أعلم أهل البصرة في وقته، وكانت له آراء واجتهادات، ووضع رسالة في الهمزة تعد أوّل بحث في المسائل النّحويّة كما استطاع أنْ يستغلّ

---

(1)- مهدي المخزومي (ت 1413 ه)، الدرس النحوي في بغداد، ط 01، بيروت : 1986م، دار الرائد العربي، ص 11.

(2)- عبد الرحمن محمد السيّد (ت 1419 ه)، المدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها، ط 01، القاهرة : 1986م، دار المعارف، ص 108.

(3)- محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط 01، القاهرة : 1991م، دار المنار، ص 75.

القياس بمهارة في أبحاثه وكان أول من بعج النّحوَ ومدّ القياس والعلل ». [1] إلاّ أنّ هذه الخطوة تعدّ بدائية، تلتها خطوة أكثر نضجا وأشمل تأليفا على يد عيسى بن عمر الثقفي (ت149 هـ)، الذي صنف كتابين في النّحو سمّى أولهما " الجامع "؛ أي : الّذي يجمع مسائل النّحو، وسمّى الثّاني " الإكمال "، ثم جاءت الخطوط الأخيرة المتمثلة في اختراع أصول النّحو على يد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" الّذي استطاع أن يحدّد عناصر هذا الاختراع، وأن يستنبط أصوله، ثم ترك الخليل تدوين وتسجيل هذا الاختراع بكل أصوله وفصوله، إلى تلميذه "سيبويه " الّذي جمعه في كتاب بعد أن تلقاه عنه وتعلمه عليه. [2] ثمنحا مذهب سيبويه آخرون أمثال أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وغيرهما.

- **منهج البحث عند مدرسة البصرة :**

لقد كان البصريون أكثر حرّية وأقوى عقلاً، وطريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانًا على اللّغة. [3] وخطتهم الاعتماد على الشواهد الموثوق بها، الكثيرة الدوران على ألسنة العرب، التي تصلح للثقة فيها؛ نحو قول السّيوطي : « اتفقوا الحق على أنّ البصريين أصحّ قياسًا لأنّهم لا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ ». [4] فنحاة البصرة تأثّروا بالبيئة البصريّة ونهج المعتزلة، منْ حيث الاعتداد بالعقل، وطرح كل ما يتعارض معه، فأهملوا الشّواذ في اللّغة، لهذا سُمِّيَ نحاة البصرة أهل المنطق.

---

(1)– أبو عبد الله بن سلام الجمحي (ت 223 هـ)، طبقات فحول الشعراء، تح : محمود محمد شاكر، ط 01، القاهر : د.ت، دار المعارف، ص 5.

(2)– كارل بروكلمان (ت 1375 هـ)، تاريخ الأدب العربي، تح : عبد الحليم النّجار – رمضان عبد التّواب ط 05، القاهرة، د ت، دار المعارف، ج2، ص 131.

(3)– أحمد أمين (ت 1373 هـ)، ضحى الإسلام، ط10، بيروت : 1973م، دار الكتاب العربي، ج2، ص 296.

(4)– عبد الرحمن السيّد، المدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها، ص 149.

1-3-2. مدرسة الكوفة:

اختلف العلماء في تحديد مؤسسها وواضع قواعدها إلا أن أكثر العلماء متفقون على أن أبا جعفر الرؤاسي هو المؤسس لهذه المدرسة. (1)

ويرى بعض الباحثين أنّ "الكسائيّ" هو المؤسس الحقيقيّ للمدرسة الكوفية، استناداً إلى أنّ "الرّؤاسي" لم يخلف لنا كتابا أو رسائل في النّحو يستحق بها أن يكون مؤسّسًا لهذه المدرسة النّحويّة. ولسنا الآن في مقام تفنيد الآراء وتأييد بعضها على بعضٍ، بيد أنّ جلّ الدّارسين يتّفقون على أنّ "الرّؤاسي" هو واضع علم النّحو الكوفيّ ومؤسّس مدرستها في القرن الثّاني الهجري حيث كان معاصرًا للخليل.

وهذا ما يؤيده "أحمد أمين بقوله: « أنشأ الرّؤاسي مدرسة الكوفة في النّحو ووضع فيه كتابا لم يصل إلينا وقالوا إنّ الخليل اطّلع عليه وانتفع به، وبدأت من ذلك الحين مدرسة الكوفة تناظر مدرسة البصرة وبدأ الخلاف هادئًا بين "الرّؤاسي" في الكوفة و"الخليل" في البصرة ثم اشتدّ بين "الكسائي" في الكوفة و"سيبويه" في البصرة وصار لكل مدرسة علم تنحاز إليه فرقة ». (2)

ومهما تضاربت الآراء حول المؤسّس لمدرسة الكوفة سواء أكان الرؤاسي أم الكسائي، فإن الّذي لا نقاش فيه أنّ المدرسة الكوفية كانت حقيقة تاريخية وعلمية؛ وكان لها علماؤها ومؤيّدوها.

---

(1)- جلال الدّين عبد الرّحمن السّيوطي (ت 911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 01، بيروت : د ت، المكتبة العصرية، ج1، ص 35.

(2)- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص 294.

- **منهج البحث عند مدرسة الكوفة :**

إنّ الأصل العام لمدرسة الكوفة العناية بالشّواهد والنّوادر؛ فالكوفيون احترموا كل ما جاء عن العرب واعتدوا به وجعلوه أصلاً من أصولهم التي يرجعون إليها ويقيسون عليها، ويستوثقون منها حتى تلقفوا الشواهد النّادرة وقلبوا الروايات الشاذة.

وهكذا نلاحظ أن المدرسة البصرية تختلف عن المدرسة الكوفية في موقفها من النصوص التي وصلت إليها، فالبصريون لا يقبلون من هذه النّصوص، إلاّ ما أجمعت عليه لهجات العرب، أما الشّواذ فإنّهم يهدرونها، بل إنهم يجرؤون أحيانا على تخطئة العرب إذا ورد عنهم ما يخالف القواعد التي وضعوها. أما الكوفيون فيقبلون كل ما وصل إليهم من العرب، ويحترمونه ولو كان شاذاً ويبيحون القياس عليه، ولو خالف القواعد العامة الّتي وصلوا إليها، بل يضعون لكل شاذ قاعدة يجوز القياس عليها. ومن هنا اختلفت المدرستان في المنهج اختلافا أدى بهما إلى اختلاف في النّتيجة. فكان النّحو البصريّ أكثر تنظيمًا، وأدقّ قياسًا مِنَ النّحوِ الكوفيّ؛ في حين كان النّحو الكوفيّ أشدّ تمثيلاً للهجات العرب، وأكثر تقديسًا لكلّ ما ورد عنهم. [1]

وخلاصة القول أن الكوفيين كانوا أكثر جرأة في موقفهم، وأكثر حرية في منهجهم، في حين كان البصريون مُقيّدين مُتحفّظين، وأنّ منهج البصريين بما فيه من ميل شديد إلى التّعقيد كان أقرب إلى طريقة التّعليم، ومذهب المعلّمين المقنّنين، في حين أنّ منهج الكوفيين بكونه أقرب وأوقع إلى فهم طبيعة اللّغة كان بذلك مذهب العلماء المحافظين.

---

(1)– مهدي المخزومي، الدرس النحوي في بغداد، ص 398.

1-3-3. مدرسة بغداد :

لقد اختلفت الآراء في حقيقة هذه المدرسة بين من يرى أنها امتداد للمدرستين السّابقتين ، وامتزاج للمذهبين ومن يرى أنّها مدرسة قائمة بذاتها استطاعت أن تكون لنفسها مذهبًا وآراء، ومن ينكر وجودها كلية؛ فبعض الباحثين يرى أن المذهب البغداديّ قام على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية؛ نحو قول أحمد أمين : « وكان التقاء الكوفيين والبصريين في بغداد سببًا في عرض مذاهب المدرستين واتّجاهاتهما، ثم نقدها والانتخاب منها ». (1) ويقول محمد الطنطاوي : « أنه بالتئام عقد الفريقين في بغداد، نشأ المذهب البغدادي الذي عماده الترجيح بين الفريقين ». (2)

ورأى أحمد مكي الأنصاري : « أنّ المدرسة البغدادية إنما نشأت عن امتزاج المدرستين تدريجيا حتى استوى أمرها، وأن الفراء هو المؤسس الحقيقي لها ». (3)

وفريق آخر يرى أنها تخرج برجال الكوفة « جماعة من البغدادية ، ولعوا بالتوسع في الروايات والتباهي في الترخيصات، والتفاخر بالنوادر و الطرائف حتى ابتعدوا عن أصول أشياخهم، واستوى لديهم مذهب انحاز عن مذهب أسلافهم عرف بمذهب البغداديين ». (4)

وبعض ثالث ينكر كلية وجود هذه المدرسة، ويقول: « إنّ ما ذهب إليه بعض الباحثين مِنْ أنّ هناك

---

(1)– أحمد أمين، ضحى الإسلام، ص 268.

(2)– محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 26.

(3)– أحمد مكّي محروس حسين الأنصاري (ت 1424 هـ)، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النّحو واللّغة، ط 01، القاهرة : 1964م، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب، ص 27.

(4)– طه الراوي (ت 1365 هـ)، نظرات في اللّغة والنّحو، ط 01، بيروت : 1962م، المطبعة الأهلية، ص 09.

مدرسة نحوية باسم مدرسة بغداد متميزة عن المدرستين البصرية والكوفية، لا يتفق مع ما كان يراه الأقدمون الأولون من أصحاب التراجم والطبقات، ثمّ هو لا يتّفق كذلك مع نصوص العلماء الأقدمين، فابن النديم لا يسمي من خلطوا بين المذهبين بغداديين، والزبيدي يذكر في كتابه "النّحاة واللغويين من البصريين والكوفيين والمصريين والقرويين والأندلسيين"؛ فلم يكن هناك مدرسة بغدادية قائمة بنفسها لها تعاليمها.

ويتّضح من خلال ما سلف أنّ المدرسة البغدادية كانت حقيقة واقعة رغم التّباين في الآراء حول وجودها وطبيعته، فقد ظهرت نتيجة التأثّر والتّأثير، وبفعل التّفاعل العلمي بين أنحائها وعلمائها بعد أن فرضت وجودها وكوّنت مجموعة من العلماء الّذين أتوا إليها منْ كل فجٍ وفي كل فنٍّ، وجمعت بينهم في القصور والدّواوين.

- **منهج البحث عند مدرسة بغداد :**

يقوم منهج المدرسة البغدادية على أساس الجمع والتوفيق والمزج بين آراء المدرستين الكوفية والبصرية، بالإضافة إلى الاجتهادات التي استنبطها العلماء نتيجة للحاجة العلميّة والثّقافيّة.

وفي ظل هذه المدرسة تحرر الدّرس اللّغويّ من رقبة تحكيم العقل. وتجدد أسلوبه برفض التعليلات الّتي لا صلة لها بالدرس النّحويّ، كما غلب هذا المذهب النّقل على القياس، وحكم الاعتبارات اللّغويّة في أصول الدّرس اللّغويّ وقواعده الموضوعة. إلاّ أنّ أصحاب هذه المدرسة لم يتخلّصوا من نزعتهم إلى إحدى المدرستين السّابقتين، أو ميلهم إلى مناهجها أكثر من ميلهم إلى المذاهب الأخرى أو إلى الاستقلال عنهما.

ثم ظهرت بعد ذلك المدرسة الأندلسيّة بداية من القرن الخامس الهجري، ومثلها المدرسة المصرية إلاّ أنّ علماءها لم يكونوا إلاّ تابعين لعلماء البصرة أو الكوفة أو بغداد، ولم يتجاوزوا الاجتهاد في الفروع.

2. القطع :

2-1. مفهوم القطع:

2-1-1. القطع في اللّغة : ورد المفهوم اللّغويّ للقطع في العديد من المعاجم اللّغويّة؛ نذكر منها :

يقول ابن منظور في "لسان العرب" : « القطع : إبانة بعض أجزاء الجِرْمِ مِنْ بعضٍ فصلاً، قَطَعَهُ يَقْطَعُهُ قَطْعًا وقَطِيعَةً وقَطُوعًا، والقطع : مصدر قطعت الحبلَ قَطْعًا فانْقَطَعَ... »[1]

وقوله تعالى : ﴿ **وَقَطَّعْنَاكُمْ فِي اَلْأَرْضِ أُمَمًا** ﴾ **[الأعراف / 168]**؛ فرّقناهم فِرَقًا، وقال : ﴿ **وَتَقَطَّعَتْ بِهِمْ اَلْأَسْبَابُ** ﴾ **[البقرة : 66]**؛ أَيْ : انقطعت أسبابهم ووصلهم.[2]

وجاء في مُختار الصِّحاح "لأبي بكر محمّد الرّازي" : « (قَطَعَ) الشيءَ يَقْطَعُهُ (قَطْعًا). و(قَطَعَ) النَّهْرَ عَبَرَهُ، من بابِ : خَضَعَ، وقَطَعَ رحمه (قَطِيعَةٌ) ».[3]

وفي المعجم الوسيط : « قَطَعَ الشّيءَ قَطْعًا؛ أي : فصّله وأبانه، وقَطَعَ رحمه : لَمْ يَصِلْهَا ».[4]

وفي المصباح المنير "لأحمد بن محمد الفيومي" : « (قطعته) أَقْطَعَهُ قِطَعًا فانقطع انقطاعًا، وانقطع الغيث : احتبس وانقطع النّهر جفّ أو حَبِسَ، والقطعة الطّائفة من الشّيء، والجمع قِطَعٌ... وقَطعتَه من حقّه منعتَه، وقَطَعَ

---

(1)– ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثامن، مادة (قطع).

(2)– المصدر نفسه.

(3)– محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازي (ت 666 هـ)، مختار الصِّحاح، تح : يوسف الشّيخ محمد، ط05، بيروت : 1999م، المكتبة العصريّة، مادة (قطع).

(4)– مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ص 745.

الحدثُ الصّلاة أبطلها ».[1]

وأمّا في متن اللّغة : « قَطَعَ : قَطْعًا ومَقْطَعًا ويُقْطَاعًا وقَطِيعةً وقُطُوعًا الشيءَ : فصّله وأبانه ». [2]

كما نجد تعريفًا له في معجم اللّغة العربية المعاصرة؛ وهو قَطَعَ يَقْطَعُ قَطْعًا؛ فهو قَاطِعٌ والمفعول مَقْطُوعٌ وقَطِيعٌ، قَطَعَ الورقَ : جزّه، فرّقه، فصل بعضه عن بعض. [3]

من خلال هذه المفاهيم اللّغويّة يمكن القول أنّ القطع في كلام العرب؛ هو الإزالة وفصلُ بعض الشيء عن بعضه الآخر، وهو بمعنى المغايرة وبمعنى الحذف وإلاسقاط والتّرك وغيرها؛ وعليه فإنّ المعنى اللّغويّ للقطع يدور حول الفصلِ والتّفريقِ.

2-1-2. القطع في الاصطلاح :

من المعاني الّتي يستخدم فيها مصطلح "القطع" عند النّحاة؛ الانتقال من حالة إعرابية إلى أخرى لأسباب معيّنة، فقد تناولوه في مؤلفاتهم، فميزوا بين نوعين مختلفين من القطع هما : القطع في التّوابع، والقطع في الإضافة.

عرّف السّامرائي ظاهرة "القطع" بأنّها « مغايرة النّعت للمنعوت في الإعراب؛ وذلك بأن يكون المنعـــوت

---

(1)- أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرّافعي، ط 05، مصر : 1922م، المطبعة الأميرية، المجلّد الثاني، مادة (قطع).

(2)- أحمد رضا أبو العلاء بهاء الدّين العامليّ (ت 1372 هـ)، متن اللّغة، د ط، بيروت : 1959م، دار مكتبة الحياة، ج 04، ص 596.

(3)- أحمد مختار عمر(ت 1424 هـ)، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، ط 01، القاهرة : 2008م، عالم الكتب، ج 03، ص 334.

مرفوعًا ونعته منصوبًا، وقد يكون المنعوت مجرورًا فيقع نعته مرفوعًا أو منصوبًا؛ نحو : مررتُ بمحمّدٍ الكريمُ أو الكريمَ ». (1)

ويقول إميل بديع : « والقطع في النّحو هو صرف التّابعِ عَنِ متبوعه في الإعرابِ، ويقع في : البدل، والعطف، والتّوكيدِ، والنّعتِ، والقطع هذا يعني أن يكون التّابع خبرًا لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لمحذوف. والغرض من القطع : المدحُ أو الذّمُ أو التّرحّم » (2)، وتعريف بديع هذا أدلُّ إلى استقرائنا للشواهدِ.

وأمّا القطع عند عبّاس حسن؛ فهو : « انتقال الكلمة منْ حالة النّعت الّتي كانت عليها إلى حالة أخرى مُخالفة لها، ولا تسمّى فيها نعتًا؛ فقد انقطعت صلتها بالنّعت، ولذا يسمّونها نعتًا مقطوعًا أو منقطِعًا، يريدون القول بأنّها كانت في أصلها الأوّل نعتًا، ثمّ انقطعت منه، وانصرفت إلى شيءٍ آخرَ، فتسميتها نعتًا فقط تسميةٌ غير حقيقيّة ». (3)

وأمّا القطع في التّوابع؛ يعني صرف التابع عن متبوعه في الإعراب؛ أي مغايرة التابع للمتبوع في الإعراب والأصل التّطابق، وصرف النظر عن تلك العلاقات بين التابع ومتبوعه في الإعراب. وأكثر ما يقطع التابع عن المتبوع في النعت؛ أيْ : قطع الصّفة عن الموصوف، وذلك بتغيير الحركة الإعرابية للنّعت إمّا برفعه على أنّه خبر لمبتدأ ظاهر أو محذوف وجوبًا أو نصبه على أنّه مفعول به لفعلٍ محذوفٍ وجوبًا.

---

(1)– فاضل صالح السّامرائي، معاني النّحو، ط 01، عَمّان : 2000م، دار الفكر، ج 03، ص 123.

(2)– إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، ط 01، بيروت : 1987م، دار العلم للملايين، ج 02،ص 986.

(3)– عباس حسن (ت 1399 هـ)، النّحو الوافي، ط 03، مصر : د.ت، دار المعارف، ج 01، ص 486.

ويعرف ابن هشام القطع في النعت بقوله : « وحقيقة القطع أن يُجعل النعت خبرا لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل»[1]،

وأمّا القطع في الإضافة فيقصد به حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف، ومن ثمّ صرف النّظر عن تلك العلاقات بين المضاف والمضاف إليه في بعض الحالات؛ وهو نوع من أنواع التّوسّع، والتّوسّع خروج عمّا هو مألوف في الاستعمال، وهو باب كبير؛ إذ إنّ « من شأن العرب التّوسّع في كلّ شيء » [2]، -كما ذكر الخليل-، والتّوسّع في كلام العرب أكثر من أن يُحاط به، وهناك أسباب تدعو إليه. ولا يعني التّوسّع الخروج عن القاعدة المطردة، وإنّما الخروج عن الأصل مع صحّة القاعدة المعياريّة.

2-2. دلالة القطع :

القطع هو مخالفة التّابع للمتبوع في الحركةِ الإعرابيةِ، وما يُفيده القطع هو أنّ " المسمّي اشتهر باللّقب المذكور؛ بحيث يعلمه كلّ أحدٍ، فإذا قلتَ رأيتَ عليًا زين العابدين عُلم من ذلك اشتهار بهذا اللّقب شهرةً لا تخفى على أحدٍ.

وللقطعِ دلالةٌ أخرى وهي الإشارة إلى معنى اللّقب، وهو المدح؛ فإذا قلت (أقبل خالد سيف الله) لم تُرِدْ تعريف العلم أو تخصيص، بل الإشارة إلى مدحه أيضًا، وقد ذكر هذا الرّضيّ فقال : « إنّ قطع اللّقب

---

(1)- أبو محمد عبد الله جمال الدّين ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د ط، بيروت : د ت، دار الفكر، ج 03، ص 318.

(2)- الخليل بن أحمد الفراهدي، الجمل، تحقيق: فخر الدين قباوة، د.ط، بيروت : 1985م، مؤسسة الرسالة، ج 01، ص 78.

إلى الرّفعِ أو النّصبِ، إنّما هو لكونه متضمّنًا للمدح أو الذّم". [1]

فالقطع إذن يدلّ على أمرين :

2-2-1. اشتهار العلم باللّقب اشتهارًا بَيِّنًا؛ بحيث لا يخفى على أحد.

2-2-2. الإلماح إلى معنى اللّقب؛ وهو المدح والذّم.

ثُمّ إنّ القطع إمّا أن يكون إلى الرّفع أو إلى النّصب؛ فنقول : مررت بخالدٍ سيفَ اللهِ... بالنّصبِ أو سيفُ اللهِ بالرّفع، فالقطع إلى الرّفعِ أقوى من القطعِ إلى النّصبِ؛ لأنّ القطع إلى الرّفعِ بتقديرِ اسم مبتدأ، وأمّا القطع بالنّصب قد يكون بتقديرِ فعلٍ، والاسم أقوى من الفعلِ وأثبتُ؛ فإذا كنت مادحًا باللّقب كنت بالقطع إلى الرّفعِ أمدحُ، وإذا كنت بالقطع إلى النّصبِ أذمُّ.

2-3. شروط القطع : يتمّ القطع إذا تحقّقت الشّروط التّالية :

2-3-1. إذا اختلف العاملان في المعنى والعمل؛ نحو : حَضَرَ محمدٌ ورأيتُ عليًّا الصّديقان أو الصّديقين، أو جاء زيدٌ ورأيت عَمْرًا العاقلين. [2]

يقول ابن السّراج : « لم يَجُزْ (الإتباع) فيما اختلف إعرابه ». [3]

2-3-2. إذا اختلف العاملان في المعنى دون العمل [4]؛ فيشترط القطع هنا، نحو قولك : جاء زيدٌ وذهب عَمْرُو ما العاقلين.

---

(1)– فاضل صالح السّامرائي، معاني النّحو، ، ص ص 74- 75.

(2)– الزّجاجي، الجمل في النّحو، تح : علي توفيق الحمد، ط 01، بيروت : 1984م، مؤسّسة الرّسالة، ص 16.

(3)– ابن السّراج، الأصول في النّحو، تح : عبد الحسين الفتلي، ط 04، مؤسّسة الرّسالة، بيروت : 1999م. ج 02، ص 42.

(4)– الزّجاجي، الجمل في النّحو، ص 16.

يقول ابن السّراج [1] : وإذا كان معنى ما بينها يختلف فهو على "أعني"، والقياس المحض يُوجِب إذا اختلف عاملان في الاسمين، وكيف يجوز أنْ يفترقَا في الموصوفين ويجتمعا في الصّفة، ولكن يجوز النّصب بإضمارِ شيءٍ ينتظم المعنيين يجتمعان فيه.

2-3-3. إذا اختلف العاملان في العمل دون المعنى؛ نحو : مررت بزيدٍ وجاوزتُ عَمْرًا العاقلين. ويجوز العاقلان، على تقدير : هما، والعاقلين على تقدير ، أمدح، ويمتنع في ذلك الإتباع عند جمهور النّحاة؛ لأنَّ العمل الواحد لا يمكن نسبته لعاملين مستقلين. [2]

2-3-4. إذا اتّحد العاملان في المعنى والعمل ما لم يَكُونَا فاعِلَيْ فِعْلَيْنِ أو خَبَرَيْ مبتدأين؛ نحو : أبصرتُ عليًا ورأيتُ عَمْرًا الصّديقانِ؛ أي : هما الصّديقان، ولا يجوز الإتباع (الصّديقين). [3]

2-3-5. إذا وقع المعمول مجرورًا بحرفِ جرٍّ أو بالإضافةِ [4] ؛ نحو : مررتُ بزيدٍ وهذا غلامُ عمرٍ والفاضلان، فلا يجوز الإتبـاع (الفاضلينِ)، أو إذا وقع المعمـــول مجرورًا بحَرْفَيْ جر مختلفيْن؛ نحو : مررتُ بزيدٍ واستَنَنْتُ بعمرُو

---

(1)- ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج 02، ص 41.

(2)- أبو العرفان محمد بن علي الصّبان الشّافعيّ (ت 1206 هـ)، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ط 01، القاهرة : د ت، دار إحياء الكتب، ج03، ص 65.

(3)- خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهريّ (ت 905 هـ)، شرح التّصريح على التّوضيح، ط 01، بيروت : 1954، دار الفكر، ج 02، ص 115.

(4)- السّيوطي، همع الهوامعِ في شرحِ جمعِ الجوامعِ، تح : عبد الحميد هنداوي، د ط، مصر : د ت، المكتبة التّوفيقيّة، ج 05، ص 181.

الفاضلانِ، ولا يجوز الإتباع (الفاضلينِ).

ويقول ابن السّراج : « ولا يجوز أنْ يُجري وصفًا لما أُنجز من وجهينِ ». [1]

2-3-6. إذا لم يتطابق النّعت مع المنعوت في التّعريف والتّذكير؛ ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالاً وَعَدَّدَهُ** ﴾ **[الهمزة / 1-2]**.

فيجوز مخالفة النّعت المقطوع للمنعوتِ تعريفًا وتنكيرًا؛ والفرق بين الموضع والّذي قبله أنّ المنعوتَ هنا مفرد، والموضع السّابق يقصد به المنعوت المتعدّد. [2]

2-3-7. إذا اختلف المنعوتان تعريفًا وتنكيرًا؛ نحو : جاء رجلٌ وجاء زيدٌ العاقلان، على تقدير : هما العاقلان، ولا يجوز : العاقلان على الإتباع، لما يلزم من نعتِ النّكرةِ بالمعرفةِ أو العكس. [3]

وقال الرّضي [4] : فإن كان العامل واحدًا، ومعمولاه مختلفي الإعراب؛ فإن اختلفا معنى أيضًا لم يجز جمعهما في وصفٍ واحدٍ؛ فإمّا أنْ تَفْرِدَ كُلاً منهما بوصفٍ، أو تجمعُهما في نعتٍ مقطوعٍ.

---

(1)- ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج 02، ص 42.

(2)- محمد عامر أحمد حسن (ت 1437 هـ)، قطع التّابع عَنِ المتبوع، ط 01، مؤسّسة البستانيّ، القاهرة، 1988م، ص 12.

(3)- محمد الخضريّ (ت 1345 هـ)، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط 01 (جديدة واضحة)، بيروت : 2003م، دار الفكر، ج 02، ص 54.

(4)- جمال الدّين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الطّائيّ الجيانيّ (ت 672)، شرح الكافية الشّافيّة، تح : عبد المنعم أحمد هريري، ط 01، السعودية : 1982م، دار المأمون للتّراث، ص 340.

2-3-8. إذا كان أحد المنعوتين اسم إشارة [1] ؛ نحو : جاء هذا وجاء زيدٌ العاقلان على القطعِ؛ أي : هما العاقلان، ولا يجوز العاقلان على الإتباع؛ لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعتِهِ.

2-3-9. وإذا كان أحد المنعوتين في جملةٍ خبريةٍ والآخر في جملةٍ إنشائيةٍ؛ نحو : جاء زيدٌ ومنْ عمرُو العاقلان؛ أي : هما العاقلان، ولا يجوز الإتباع. [2]

وينهض كلام الرّضي [3] بمنع القطع؛ يقول : ما عُلِمَ أنّه لا يجوز؛ نحو : من عمرُو ؟ وهذا زيدٌ الرّجليْنِ الصّالحين على القطعِ؛ لأنّه لا تثنّى إلاّ على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم بمن لا تعلم فتجعلهما بمنزلةٍ واحدةٍ.

ويُفْهَم مِنَ الكلام السّابق وكلام ابن السّراج في الأصول أنّه لا يجوز القطع إذا عَطُفَ مجهولاً على معلومٍ أو معلومًا على مجهولٍ؛ وعلّة ذلك أنّه لا يجوز المدحُ أو الذّم في مجهولٍ. [4]

2-3-10. إذا كان البدل غير وافٍ تعيّنَ قطعه إنْ لمْ يَنْوِ معطوف محذوف؛ نحو : مررت برجالٍ طويلٌ وقصيرٌ [5] ؛ ونحو : اجتنبوا السّبعُ الموبقاتِ : الشّرك بالله والسّحر... ؛ أي : منهنّ [6]، والبدل في هذه الحالة ممتنع.

---

(1)– الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص 66.

(2)– محمد عامر أحمد حسن، قطع التّابع عَنِ المتبوع، ص 13.

(3)– الصّبان، المرجع السّابق، ص 66.

(4)– رضيّ الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686 هـ)، شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب، تح : إميل بديع يعقوب، ط 01، بيروت : 1988م، دار الكتب العلميّة، ج 02، ص 340.

(5)– الصّبان، المرجع السّابق، ص 133.

(6)– بهاء الدّين ابن عقيل (ت 769 هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح : محمد كامل بركات، ط 01، دمشق : 1982م، دار الفكر، ج 02، ص 439.

2-4. أغراض القطع :

يقول ابن هشام في "شرح ألفية ابن مالك" : « ويقطع النعت لغرض المدح أو الذم أو الترحم ».[1]

فالتركيب يقطع من أجل :

2-4-1. لفت انتباه السّامع وتوجيه عنايته واهتمامه إلى اللّفظ المقطوع من خلال المخالفة.

2-4-2. زيادة المدح أو الذّم أو التّرحّم؛ ذلك أنّ صفة المعرفة يُأتى بها للإيضاح وإزالة الاشتراك اللّفظي، فلمّا علم أنّ هذه الصّفة قد اشتهر بها موصوفها وأمن التباسه بشخصٍ آخر قطعت، ولو لم تكن معلومة عند السّامع لما قطعها المتكلّم.

2-4-3. الاطناب في المدح أو الذّم أو التّرحّم؛ ذلك أنّ تكثير الجمل يناسب ذلك، ولو أُتْبِعت الصّفة لكانت الجمل أقلّ فيؤدّي إلى قلّة معاني المدح أو الذّم أو التّرحّم؛ قطعها يزيد المدح مدحًا والذّم ذمًّا والتّرحّم ترحُّمًا.

2-4-5. تجديد المدح أو الذّم أو التّرحّم؛ نحو قول ابن القيّم : « وفائدة القطع من الأوّل أنّهم إذا أرادوا تجديد مدحٍ أو ذمٍّ جدّدوا الكلام؛ لأنّ تجديد غير اللّفظ الأوّل دليلٌ على تجديدِ المعنى، وكلّما كثرت المعاني وتجدّد اللّفظ كان أبلغُ ».[2]

والنّعت إذا كان مجرورًا يجوز فيه الإتباع والرّفع والنّصب، وإذا كان مرفوعًا جاز القطع إلى النّصبِ،

---

(1)- ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 318.

(2)- أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيّم الجوزية (ت 751 هـ)، بدائع الفوائد، د ط، بيروت : د ت، دار الكتاب العربي، ج 01، ص 189.

وإن كان منصوبًا جاز فيه القطع إلى الرّفعِ [1]. ولكلٍّ معنًى مختلف عن الآخر.

أمّا الإتباع؛ فلتوضيح الموصوف ومنع التباسه بشخصٍ آخرَ؛ ذلك أنّ صفة المعرفة يُأتى بها غالبًا للإيضاح وإزالة الشّك الّذي يكون في المعرفة ورفع الاحتمال الّذي يتّجه إلى معناها.

وأمّا الرّفع على أنّه خبر المبتدأ محذوف؛ فلبيان أنّ ما مدح به الموصوف أو الذّم ثابت له مُتأصّلٌ فيه كأنّه طبع من طباعه؛ ذلك أنّ الجملة الاسمية تفيد الثّبات والدّوام. قال أبو حيّان في تفسير الفاتحة : « وقراءة الرّفع أمكن في المعنى ... لأنّها تدلّ على ثبوت الحمدِ واستقراره لله تعالى، فيكون قد أخبر بأنّ الحمدَ مستقرٌّ لله تعالى... » [2]

وأمّا النّصب فيفيد أنّ ثمّة طرفين :

الأوّل : **المادح أو الذّام أو المترحّم**؛ وهو فاعل أمدح أو أذمّ أو أترحّم، فيكون المدح أو الذّم أو التّرحّم من الخارج؛ لأنّ فيه تخصيصًا وتقييدًا بشخصِ المتكلّمِ وبزمنِ الفعلِ المضارعِ المقدّرِ، قال أبو حيّان في تفسير الفاتحةِ : «... ومن نصب فلابدّ من عاملٍ تقديره : أحمدُ اللهَ أو حمدتُ اللهَ، فيتخصّص الحمدُ بتخصيصِ فاعله، وأشعر بالتّجدّد والحدوث ».[3] ومن ثمّ فارتبط المدح أو الذّم أو التّرحّم بذلك ربّما يجعله أقلّ ممّا ينبغي أن يكون. ذلك أنّ أفعال الأشخاصِ وأزمنتهم – مهما كانت أو طالت– تظلّ محدودة، من جهة أخرى فإنّ صدور المدح

(**1**)– أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح : رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّواب، ط 01، القاهرة : 1998م، مكتبة الخانجي، ج 04، ص 1926.

(**2**)– أبو حيان، البحر المحيط في التّفسير، تح : صدقي محمد جميل، ط ج، بيروت : 2010م، دار الفكر، ج 01، ص 34.

(**3**)– المصدر نفسه، ص 34.

أو الذّم من شخصٍ بعينه ربّما يكون مرتبطًا بموقف الشّخص من الممدوح أو المذموم، ولذلك فإنّ المدحَ أو الذّمَ قد يكون عليه المتكلّم مُستحَقًّا لأحدهما، وربّما لا يكون؛ فكثيرًا من النّاس يمدحون بما ليسوا أهلا له أو بما لا يستحقّونه، وإنّما ذلك نفاقًا أو رهبةً أو طمعًا ... أمّا في حال الرّفع فإنّ المدحَ من الدّاخلِ، وفي الرّفعِ عموم في المدح أو الذّم أو التّرحّم أو إطلاق لهما من غير تقييد بشخصٍ أو زمنٍ.

والثّاني : **طرف ممدوح**؛ والمدح هنا ليس ثابتًا له كتابته في سابقه، فمدحه هنا متكرّر متجدّدٌ، لكنّه غير مُتأصّل فيه وملازم له؛ ذلك أنّ الجملةَ هنا فعليّة، وهي تفيد التّجدّد والحدوث، والمدح أو الذّم أو التّرحّم في الرّفع أبلغ منه في الإتباع والنّصب؛ ذلك أنّ الجملة الاسميّة أَكَدُّ وأَثْبَتُ من الفعليّة.

وبهذا بانَ بُطلان بعض الباحثين فيه بقولهم : « إنّ هذا الضّرب من تقدير المحذوفات في القطعِ لا يترتّب عليه معنى، وما هو إلاّ تَرَخُّصٌ في العلامة الإعرابيّة. [1]

ومِنَ الأغراضِ البلاغيةِ الأخرى للقطعِ نذكر ما يلي :

2-4-6. الإيجاز : وهو ضربٌ من ضروب البلاغة يعدل إليه النّاطقون – كما ذكرنا – اختصارًا للكلامِ في العامل المحذوف؛ في قوله تعالى : ﴿ **ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لاَ يُبْصِرُونَ، صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ** ﴾ **[البقرة / 17- 18]**.

ويقول النّسيفي في قوله تعالى : ﴿ **وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لاَ يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ** ﴾ **[البقرة / 171]** : "صمٌّ" خبر المبتدأ مضمر؛ أي: هم صمٌّ، و"بكمٌ" خبرٌ

---

(1)- محمد حماسة عبد اللّطيف (1437 هـ)، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، د ط، الكويت، : 1984م، جامعة الكويت، ص 298.

ثـانٍ، و"عميٌ" خبرٌ ثالثٌ [1] ؛ أي : على القطعِ مِنَ الكسرِ إلى الرّفعِ. فقد حذف المبتدأ اختصارًا للكلام.

2-4-7. الاختصاص : وهو بيانٌ للأفضل في المعنى، والغرض البلاغيّ مِنَ الخصوصيّة يبرز في قوله تعالى : ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلاَ خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾ **[المائدة / 69]**.

وجاء في "الكشاف" : « لو عطف "الصّابئون" ونصبه، لم يكن فيه إفهام خصوصية لهذا الصّنف؛ لأنّ الأصناف كلّها معطوفة بعضها على بعضٍ عطفَ المفرداتِ، وهذا الصّنف مِنْ جملتها "الصّابئينَ"، والخبر هنا واحدٌ "فلا خوف عليهم". وأمّا مع الرّفع –أي قراءة القطع– فينقطع عَنِ العطفِ الإفراديّ، وتبقى بقية الأصناف مخصّصة بالخبر المعطوفِ به ... [2] فقد أضاف عَنِ الأهداف البلاغيّة للقطع « فائدته أنّ "الصّابئون" يُثاب عليهم إنْ صحّ منهم الإيمان والعمل الصّالح، فما الظّنّ بغيرهم ». [3]

2-4-8. التّعظيم : قال سيبويه : « في باب ما ينصب على المدح والتعظيم : "الحمد لله الحميدَ"، و"الملكُ للهِ أهلَ الملكِ"، ولو ابتدأته ورفعته كان حسنًا » [4]؛ فقد قطع "الحميدَ"، و"أهلَ الملكِ" بنية التّعظيم؛ أي : أمدحُ أهل

---

(1)– أبو البركات عبد الله بن أحمد النّسفي (ت 710 هـ)، تفسير النّفسيّ، د ط، بيروت : د ت، دار الكتاب العربيّ، ج01، ص14.

(2)– جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشري (ت 538 هـ)، الكشاف، ط 03، القاهرة : 1987م، دار الرّيان للتّراث، ج 01، ص 632.

(3)– المصدر نفسه.

(4)– أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت 180 هـ)، الكتاب، تح : عبد السّلام محمد هارون، ط 03، القاهرة : 2006م، مطبعة الخانجي، ج02، ص 68.

الملك وأُعَظِّمَهُ، وأجاز القطع بالرّفعِ؛ أي : هو الحميدُ، وأهلٌ للملكِ.

2-4-9. الشّتم والتحقير والتّشنيع : يقول رضيّ الدّين في قولِ الشّاعرِ :

فأصبح في حيث التقينا شريدهم * طليقٌ ومكتوفُ اليدينِ ومزعفُ** (1)

« ومنْ أغراضِ القطعِ ذمُّ العدوّ، وبيانُ وجوهٍ متعدّدة لذُلِّهِ ». (2)

2-4-10. التّرحّم والاستعطاف : قال عبد الله بن عمر العبليّ :

فكم منْ كوابٍ بواكي العيـــــو * ن حزنًا ومنْ صبيّةٍ يُؤَسّـــــــي**

إذا ما ذكرناهم لم تنـــــــــــم * صباح الوجودِ ولمْ تجلـــــــسِ** (3)

فقد قطع "صباحُ" بالرّفع عنْ متبوعه المخفوض "منْ كوابٍ" لمزيدٍ منَ الاستعطاف.

2-4-11. التهكّم والسّخرية : يقول الشّريف الجرجاني في قول الشّاعر :

يا لهف زيابة للحارث الصـــــــ * ابحُ فالغـــــــــانمُ فالآيِبُ** (4)

قوله : "يا لهف زيابة"؛ أي : يا حسرة أبي منْ أجلِ الحارث فيما حصل له منْ مُرادِهِ، واتّصف به منَ الأوصـــافِ

---

(1)- سيبويه، الكتاب، ج01، ص 7.

(2)- الاسترابادي، شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب، تح : عبد العال سالم، ط 01، القاهرة : 2000م، عالم الكتب، ج 03، ص 49.

(3)- أبو الفرج قدامى بن جعفر (ت 327 هـ)، نقد الشّعر، تح : محمد عبد المنعم خفاجي، ط 01، بيروت : د ت، دار الكتب العلميّة، ص 102.

(4)- الزّمخشري، الكشاف، ص 173.

المتعاقبةِ : تهكّم به؛ لأنّ الحارث توعّد ابن زيابة بالقتلِ ثمّ نكص عنْ جزائه. (1)

فقد قطع "الصّابحُ" بالرّفعِ عَنِ المتبوعِ المجرورِ "للحارثِ"، وفي هذه المخالفةِ اطناب وتنوّع. ويرى السّيوطي بلاغة القطع بقوله : « قطعُ النّعوتِ ي مقامِ المدحِ والذّمُ أبلغُ منْ إجرائها ». (2)

2-4-12. الإيضاح :

ومنْ أغراض القطع البلاغيّة التّفصيل والإيضاح، كما في الحديث النّبوي : « لا حسدَ إلاّ في اثنينِ : رجلٌ أتاه الله مالاً فسلطةً على هلكته في الحقّ، ورجلٌ أتاه الله الحكمةَ، فهو يقضي بها ويُعلّمها »؛ فقد فصّل ووضّح أهمّية هذين النّوعين معنى ولفظًا منْ خلال الصّرف بالرّفعِ عنِ المتبوعِ المجرور "في اثنين".

(1)– الزّمخشري، الكشاف، ، ص 133.

(2)– السّيوطي، الاتفاق في علوم القرآن، تح : محمد أبو الفضل، د ط، القاهرة : د ت، دار التّراث، ج 03،ص 236.

3. التركيب :

3-1. مفهوم التركّيب :

3-1-1. التركيب في اللّغةً :

جاء في "لسان العرب" لابن منظور « وتَراكَب السّحابُ وتراكَمَ : صار بعضه بعضٌ، وفي النّوادرِ : يُقالُ ركيبٌ منْ نَخْلٍ، وهَامًا غُرِسَ على جدولٍ أو عير جدولٍ. وركّب الشيء : وضع بعضه على بعضٍ، وقد تركّبَ وتراكب. والمتراكبُ من القافيةِ : كلُّ قافيةٍ توالت فيها ثلاثةُ أحرفٍ متحرّكة بين ساكنينِ، والركّيب : يكون اسمًا للمركّب في الشيءِ . [1]

وجاء أيضًا في "القاموس المحيط" للفيروز آبادي أنّ تعريف التّركيب هو : « ركّبه تركيبًا، وضع بفضه على بعضٍ فتركّب وتراكبَ والرّكيب : المرَكّبُ في الشيء كالفَصِّ ومن يركَبُ مع آخرٍ، ورُكبان السّنبل (بالضَّمِّ) : سوابقه الّتي تخرج من القنبُعِ ». [2]

وجاء في "المعجم الوسيط" : « ... وَرَكَّبَهُ تَركيبًا : وَضَعَ بَعْضَهُ على بعضٍ فَتَرَكَّبَ وتَرَاكَبَ ». [3]

وتُجمِعُ جلَ التّعاريف السّابقةِ على أنّ المفهوم اللّغوي للتّركيب يقترن بالضّمِ والجمعِ، كما يدل على وضعِ شيءٍ فوق شيءٍ، إلاّ أنّ الوضعَ يكون بإجادةٍ واتقانٍ، ممّا يدلّ أنّ التّركيب يرتبط بحسن الصّنعةِ؛

---

(1)– ابن منظور، لسان العرب، ، المجلّد الأوّل، مادة (ركب).

(2)– مجد الدّين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817 هـ)، القاموس المحيط، تح : مكتب تحقيق التّراث، إشراف : محمد نعيم العرقسوسيّ، ط 08 (طبعة فنّية منقّحة مُفهرسة)، بيروت : 2005م، مؤسّسة الرّسالة، مادة (ركب).

(3)– مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ص 368.

ومنه؛ قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ اَلْكَرِيمِ، اَلّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَّلَكَ، فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ** ﴾ **[الانفطار / 6-7-8]**.

ومن هذا المنطلق نرى بأنّه لا جمعٌ ولا تأليفٌ إلاّ بين ما كان مُؤَلَّفًا من وِحْدَتَيْنِ فأكثر.

3-1-2. التركيب في الاصطلاح :

يتّضح من خلال المعاني اللّغوية لمصطلح التّركيب أنّه يقوم على ثُنائية؛ وبناءً على هذا انصبّ اهتمام النّحاة واللّغويين على إيجاد تعاريف رَأْوَهَا كفيلة لتحديدِ مفهوم التّراكـيب، وهذا ما نلمحه عند الشّريف الجرجاني؛ الّذي عَرَّفَ التّركيب بقوله : « التّركيبُ جمعُ الحروفِ البسيطةِ نَضْمِهَا لتُكوّنَ كَلِمَةً ». [1]

وهذا ما نلمسه عند "علي بهاء الدّين بو خدود" إذ عرّف التّركيب بقوله : « قولٌ مؤلّف من كلمتين أو أكثر لفائدةٍ، سواءٍ أكانت فائدة تامة (النّجاة في الصّدقِ) أم ناقصة (نور الشّمسِ)، الإنسانية الفاضلة ». [2]

وإنّ فحوى ما نخلُصُ إليه ي التعريفين السابقين؛ هو : أنّ التّركيب يتكوّن من كلمتين فأكثر لتحصل الفائدة سواءٍ أكانت فائدة تامة أم ناقصة؛ كقولك : (الجمالُ الإنسانيُّ).

---

(1)- علي بن محمد السّيد الشّريف الجرجاني (ت 816هـ)، معجم التّعريفات، تح : محمّد صدّيق المنشاوي، د ط، القاهرة : د ت، دار الفضيلة، ص 51.

(2)- علي بهاء الدّين بو خدود (ت 1442 هـ)، المدخل النّحوي : تطبيق وتدريب في النّحو العربيّ، ط 01، بيروت : 1987م، المؤسّسة الجامعية، ص 253.

وعرّف سيبويه التّركيب بأنّه « اجتماع كلمتين أو أكثر لعلاقة معنويّة ». [1]

ويقول تامر سلّوم : « إنّ المعنى لا يظهر باستقلال واضح ما لم يرتبط بفكرة التنظيمات الدّاخليّة للألفاظ المستعملة في تشكيله وتكوينه، واللّغة بإمكانها أنْ تخلق معاني وارتباطات لم تكن مألوفة من قبل وذلك بواسطة التّركيب التي تتفاعل فيها عناصر مختلفة، لذا أخذت مسألة تنظيم الكلمات أهمّية خيالية في جماليات النّشاط التّصوّري ». [2]

وعرّف "ابن القيّم" التّركيب بقوله : « ثمّ جعل سبحانه وتعالى في الحنجرةِ واللّسانِ والحنكِ باختلافها الصوتي فيحدث الحرف، ثمّ ألهم الإنسانَ أنْ يُرَكِّبَ ذلك الحرفُ إلى مِثْلِهِ ونظيره فيُحدِث الكلمة ». [3]

وعلى هذا يتأسّس التركيب بتعاقب الوحدتان الصّرفيتان اللّتان ينشأ عبر امتدادهما التّركيب، لأنّ التّركيب يختصّ بدراسة العلاقات داخل نظام الجملة وحركة العناصر وانسجامها وتلاؤمها في نطاق تام مفيد.

3-2. مصطلح التركيب في الدّرسين النّحوي والبلاغي :

لقد عالج النّحاة والدّارسون القدامى التّركيب معالجةً شاملةً شملت جوانب مختلفة؛ الّتي اتّصفت بالدّقةِ والشّمول؛ حيث حلّلوا التّركيبَ وأبرزوا الوظيفة النّحوية للكلمات على أساس أبوابه النّحوية داخل نسيج العلاقات الّتي تربط بعضها ببعضٍ والّتي تحقّق بها الفائدةَ؛ فالقدماء تناولوا أنواع الجمل من خلال ثلاثة منطلقات:

---

(1)- سيبويه، الكتاب، ج01، ص 68.

(2)- تامر سلّوم (ت 1431 هـ)، نظرية اللّغة والجمال في النّقد، ط 01، سوريا : 1983، دار الحوار، ص 134.

(3)- ابن القيّم الجوزية، البيان في أقسام القرآن، التصحيح والتّعليق : طه يوسف شاهين، د ط، بيروت : 1982م، دار الكتب العلمية، ص 258.

3-2-1. المنطلق الأوّل : وهو منطلق وظيفي عام، وعلى وفقه قسّم العلمـــاءُ الكلامَ إلى "خبر وإنشاء"، ومنهم مَنْ قسّمه إلى عَشَرَةِ أنواعٍ، ولكنّ المعمول به في أقسام الكلام لدى أغلب النّحاة هو "الخبر والإنشاء؛ لأنّ جميع الأقسام الّتي زادها النّحاة ترجع إليها.

3-2-2. المنطلق الثّاني : وهو منطلق تركيبيّ، اعتمد فيه النّحويون على ما تبدأ به الجملة من مفردات؛ فإنْ بدأت بفعلٍ سُمّيت "فعليّة"، وإن بدأت باسمٍ سمّيت "اسميّة"، وإن بدأت بظرفٍ فهي "ظرفيّة".

أمّا الحريريّ (ت 516 هـ) : فذهب يوافق بين المصطلحين : الكلام والجملة ولم يَزِدْ؛ حيث قال بأنّ الكلام عبارة عمّا « يُحسَن السّكوت عليه وتتمّ بفائدةٍ، وقال بأنّ الكلام ينعقد من اسم وفعل وتسمّى جملةً فعليّةً ». [1]

وذكر ابن هشام في كتابه "المغني" لفظة التّركيب فيما قاله « ... والمركّبة مِنْ أنْ وصلتها ... إلاّ أنّه يخصّ هذه العبارة يعني بها الجملة وحسب ولم يتوسّع بها إلى الكلام علمًا أنّ مفهوم التّركيب جاء بمعنى الكلام لاشتراطِ فائدةٍ ». [2]

3-3. مصطلح التركيب من منظور اللّسانيين :

تنوّعت نظرة اللّســانيين واختلفت آراؤهم لمصطلح التّركـــيب، غير أنّهــا تدور في فلك فكرةِ نَظْمِ الجملِ وتأليفها، ويدّ العالم اللّساني "دي سوسير" صاحب أوّل محاولة جادّة في هذا المجال؛ إذْ يرى أنّ التّركيب

---

(1)– طالب أمين زهر الدّين، آليات التّرابط في التّركيب اللّغوي، بحث مقدّم لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران : 2012م، نوقشت في قسم اللّغة العربية وآدابها، كلّية الآداب واللّغات والفنون، ص 52.

(2)– المرجع نفسه، ص 67.

هو « اجتماع عنصرين لغويين دالين على المعنى، ويكون هذا التّركيب وفق علاقات مترابطة فيما بينها ». [1]

ويرى "جرجس ميشال جرجس" « أنّ التّركيب علمٌ وصفيٌّ وظيفيٌّ؛ فهو وصفيّ لأنّه يدرس الصّور اللّفظية من حيث علاقاتها النّاشئة بين الكلمات في الجملة الواحدة في شكل موضوعي، وهو وظيفيٌّ لأنّه يحدّد وظيفة كلِّ كلمةٍ في إطار كلِّ جملة؛ وعليه إنّ التركيب يهتمّ بالكلمةِ والمورفيم في آنٍ واحدٍ، ويعتبرهما العنصرين الأساسيين لتوجيهاتِه النّحويةِ ». [2]

3-4. مصطلح التركيب عند العرب المحدثين :

لقد تأثّر العلماء المحدثون بالقدامى وتلقّوا منهم تعاريف عديدة لمصطلح التّركيب، كما تأثّروا أيضًا بالنّظريات اللّغوية القديمةِ، ممّا جعلهم يختلفون في تحديد مهوم شامل للجملةِ ولمصطلح التّركيب، وهو ما نجده في بعض آراء العلماء العرب المحدثين؛ ونذكر على سبيل المثال لا الحصر :

3-4-1. تمّام حسّان : يرى "تمّام حسّان" أنّ الجملة العربية هي المجموعة الكلامية؛ إذْ هي في هذا الصّدد تتكوّن من عمليةِ الإسنادِ لأنّها ذات علاقات إسنادية؛ ويقول في هذا الصّدد : « وعلاقة الإسناد هي علاقة المبتأ

---

(1)- عبد القادر سلاّمي، "التركيب وأهمّيته اللّسانية بين القدماء والمحدثين"، مجلّة الآفاق العلمية، جامعة تلمسان : 2017م، العدد 13، ص 134.

(2)- جرجس ميشال جرجس، المدخل إلى علم الألسُنيّة الحديث، ط 01، لبنان : 2010م، المؤسّسة الحديثة للكتاب، ص 198.

بالخبر والفعلِ بفاعله والفعل بنائب فاعله والوصف المعتمد بفاعله أو نائب فاعله » [1] ؛ ومن خلال هذا القولِ نخلص إلى أنَّ الكلامَ يتألّفُ من مجموعةٍ من الجملِ؛ فهو أعمُّ منها.

3-4-2. عبد الرّحمان أيّوب : ذهب في حديثه عن التّركيب إلى تقسيم الجملة العربية إلى قسمين اثنين : [2]

1- **إسناديّة**؛ وتنحصر في الجملةِ الاسمية والفعلية.

2- غير إسنادية؛ وهي جمل النّداء، والمدح، والذّم، والتّعجّب.

3-4-3. إبراهيم أنيس : ذهب إبراهيم أنيس في تعريفه للجملة إلى القول : « إنّ الجملةَ في أقصر صورها هي أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنى مستقلاً بنفسه سواءً تَركَّبَ هذا القدرُ مِنْ كلمةٍ واحدةٍ أو أكثرَ ». [3]

3-5. أنواع المركبات : يتنوّع التّركيب في لغة العرب بحسبِ مكوّناتِه إلى : [4]

3-5-1. المركب الإسنادي : فهو مركّب مصطلحي يتأسّسُ على علاقةٍ إسناديّةٍ تكون بين "مسندٍ" و"مسندٍ إليه"؛ ويسمّى أيضًا جملةً؛ وهو ما تألّف من مسند ومسند إليه. [5] ؛ نحو : الطّالبُ مجتهدٌ.

---

(1)- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، د ط، المغرب : 1994م، دار الثقافة، ص194.

(2)- جمعة العربي الفرجاني، "مفهوم الكلام والجملة والتّركيب عند القدامى والمحدثين"، المجلة الجامعة، ليبيا : 2013م، العدد 15، المجلد الثاني، ص 65.

(3)- إبراهيم أنيس (ت 1397 هـ)، من أسرار اللّغة، ط 03، مصر : 1966م، مكتبة الأنجلو المصرية، ص ص 276 – 277.

(4)- عبّاس حسن، النّحو الوافي، ص ص 300- 313.

(5)- عبد الرّحمان جودي، لغة القرآن الكريم في شعر محمود العيد آل خليفة : دراسة في المفردات والتّراكيب، ط 01، الجزائر : 2016م، الوسام العربي للنّشر، ص 202.

فـ"**المسند**"؛ هو المحكوم به أو المخَبَّرُ به، و"**المسند إليه**"؛ هو المحكوم عليه (ماحكمتَ عليهِ بشيءٍ). [1]

نحو : الطّالبُ مجتهدٌ؛ (الطّالبُ : مسندٌ إليهِ؛ لأنّك أَسندتَ إليه الاجتهاد وحكمت عليه به، ومجتهدٌ : مسندٌ؛ لأنّك أسندته إلى العِلْمِ وحكمت عليه به).

والمسند إليه؛ هو الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، واسم الفعل النّاقص، واسم الأحرف الّتي تعمل عمل ليس، واسم إنَ وأخواتها، واسم لا النّافيةِ للجنسِ. **والمسند**؛ هو العل، واسم العل، وخبر المبتدأ، وخبر الفعل النّاقص، وخبر الأحرف الّتي تعمل عمل ليس، وخبر إنَ وأخواتها.

يمكن القول أنّ المسند والمسند إليه هما عمدتا الكلام عند النّحاة لعدم تحقّق الجملة من دونها لفظًا أو تقديرًا، وما عداهما الفُضلات والمكمّلات في الجملةِ، وهذا لا يعني التّقليل من شأن هذه المكمّلات ودورها في الكلام؛ لكنّ المقصود أنّ هذه المكمّلات ليست طرفًا في الإسناد الأصلي.

3-5-2. المركب الإضافي : هو ما تركّب من المضاف والمضاف إليه؛ وهذا ما أدّى إلى القولِ بأَنَّ « المضاف والمضاف إليه كالكلمةِ الواحدةِ ». [2] ؛ نحو : عبدُ العزيزِ، وعبدُ اللهِ، وقلمُ الطّالبِ، ويكون الجزء منه مجرورًا.

3-5-3. المركب البياني : هو كلُّ كلمتين كانت ثانيتُهما موضّحةً معنى الأولى، ويأتي في ثلاثةِ أقسام، [3] فيما يُعرف في النّحوِ بالتّوابعِ :

---

(1)– عبد السّتار عبد اللّطيف، مباحث في اللّغة العربية، ط 01، الأردن : 1994م، الجامعة المفتوحة، ص 285.

(2)– عبد الرّحمان جودي، لغة القرآن الكريم في شعر محمود العيد آل خليفة : دراسة في المفردات والتّراكيب، ص 244.

(3)– مصطفى الغلاييني (ت 1363 هـ)، جامع الدّروس العربيّة، مراجعة وتنقيح : عبد المنعم خفاجة، ط 30، بيروت : 1994، المكتبة العصرية، ج 01، ص 15.

3-5-3-1. مركب وصفي : وهو من التّراكيب اللّغويّة يتألّف من صفةٍ وموصوفٍ؛ وباعتباره تركيبٌ فشقّه الأوّل يستدعي الثّاني، ويجمع بين جُزْأَيْهِ عامل التّبعيةِ يفيد توضيح الفكرةِ وتبيين معالِمِها لتكون مقنعةً للمتلقّي. (1)

3-5-3-2. مركب توكيديٌّ : وهو ما تألّف من المؤَكِّدِ والمؤَكَّدِ؛ مثل قولنا : جاءَ الطّلبةُ كُلُّهُمْ.

3-5-3-3. مركب بدليٌّ : وهو ما تألّف من البدلِ والمبدّلِ منه؛ مثل قولنا : جاءَ خليلٌ أخوكَ.

3-5-4. المركب العطفي : وهو كلّ مركّبٍ تألّف من المعطوف والمعطوف عليه يتوسّطُ حرفُ العطفِ بينهما. يعدّ من المركّبات المصطلحيّةِ الأقلُّ وجودًا واستعمالاً؛ لأنَّ حرفَ الواوِ ما هو رابطةٌ بين لفظين؛ مثل : ينالُ التّلميذُ والتّلميذةُ الحَمْدَ والثَّنَاءَ. فالمعطوف عليه يتبع المعطوف في الحركةِ الإعرابيّة.

3-5-5. المركب المزجي : هي كلُّ كلمتينِ اختلطتا فاتصلتْ الثّانيةُ بنهايةِ الأولى فصارت كالكلمةِ الواحدةِ، ومتى امتزجتا صار العلم بها كلمةً واحدةً ذات شطرين؛ كلّ شطرٍ منها بمنزلةِ الحرفِ الهجائيّ الواحدِ من الكلمةِ الواحدةِ؛ مثل : حضرموت (بلد باليمن)، سيبويه (اسم علم للإمام النّحوي الكبير)، بعلبك (بلدٌ في لبنان وأصله (بعل) اسم ضمّ و(بك) رجلٌ بعيدٌ، ثمّ صار اسمًا واحدًا للبلدِ)، صباحَ مساءَ. ويقع في ثلاثةِ أنواعٍ :

3-5-5-1. غيرُ عَلَمٍ : وهو ما يبنى جُزآه على الفَتْحِ؛ مثل : تمرّنَ صباحَ مساءَ.

3-5-5-2. عَلَمٌ؛ مثل قولنا : تطوّرت بعلبك.

3-5-5-3. وما ينتهي ب "ويه" : وهو دائمًا مبني على الكَسْرِ؛ مثل : سيبويه، ومررتُ بخالويه (عالم لغوي).

---

(1)– عبد الرّحمان جودي، لغة القرآن الكريم في شعر محمود العيد آل خليفة : دراسة في المفردات والتّراكيب، ص 235.

3-5-6. المركب العدديُّ : هو من المركّبات المزجية؛ وهو كلّ عددين كان بينهما حرفُ عطفٍ مقدّرٍ وهو من "أَحَدَ عَشَرَ إلى تِسْعَةَ عَشَرَ. أمّا "واحدٌ وعشرونَ إلى تسعةٍ وتسعين" فليست من المركّبات العدديّةِ؛ لأنّ حرفَ العطفِ مذكورٌ بل هي من المركّبات العطفية.

يجب فتح جُزْأَيْ المركّب العددي، سواءً أكان مرفوعًا؛ نحو : جاءَ أحدَ عشرَ رجلاً. أم منصوبًا؛ نحو : أحسنتُ إلى أحدَ عَشَرَ فقيرًا، فيكون مبني على فتح الجزأين، مرفوعًا، أو منصوبًا، أو مجرورًا محلاً إلاَّ "إثنَا عَشَرَ"؛ فالجزء الأوّل يُعرب إعرابَ المثنى بالألفِ رفعًا؛ نحو : جاء إثنا عَشَرَ رجلاً، وبالياءِ نصبًا وجرًّا؛ نحو : أكرمتُ إثنَيْ عَشْرَةَ فقيرةً بإثْنَيْ عَشَرَ درهمًا. أمّا الجزء الثّاني مبني على الفتحِ لا محلّ له مِنَ الإعرابِ، وهو بمنزلةِ النّونِ مِنَ المثنّى. (1)

ما كان من العدد على وزنِ (فاعل) مركّبًا من العشرةِ؛ مثل : الحاديَ عشرَ إلى التّاسعَ عشرَ، فهو مبني على فتح الجزأين؛ نحو : جاءَ الرّابعَ عَشَرَ، ورأيت الرابعةَ عَشْرَةَ، ومررت بالخامسَ عَشَرَ. إلاَّ ما كان جزؤه الأوّلُ منتهيًا بياء، فيكون ذلك الجزءُ مبنيًّا على السّكون؛ نحو : جاء الحادِي عَشَرَ والثّاني عَشَرَ، رأيت الحادي عَشَرَ والثّاني عَشَرَ.

(1)- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص ص 16-17.

- **حكم العدد والمعدود :**

1- العددان (واحد وإثنان) : يستغنى بهما عن ذكرِ تمييزهما، لأنّه غير فصيح فإذا ذُكِرَ فهو نعت؛ نحو : قرأتُ كتابًا واحدًا، ونجحت طالبتان إثنتان. فالعددان يطابقان المعدود في التّذكير والتّأنيث؛ سواءً أكانا مفردين، أم مركبين أم معطوفين؛ نحو : اشتريتُ اثنيْنِ وثلاثين قلمًا.

2- الأعداد المفردة (من الثّلاثة إلى العشرة) : تخالف المعدود في التّذكير والتّأنيث، وتمييزها جمعٌ مجرورٌ؛ نحو: في المكتبةِ خمسُ قصصٍ، وستّةُ كتبٍ.

3- العدد العشرة : له حالتان :

3-1. إذا كانت مفردة؛ فإنّها تخالف المعدود، فتذكّر مع المؤنّث، وتؤنّث مع المذكّر؛ نحو : قرأتُ عَشْرَةَ كتبٍ.

3-2. إذا كانت مركّبة؛ فإنّها توافق المعدود، فتذكّر مع المذكّر، وتؤنّث مع المؤنّث؛ نحو : عندي أربعةَ عَشَرَ كتابًا، وعندي أربع عَشَرَ كتابًا.

3- الأعداد المركّبة (من إحادي عشر إلى التّاسع عشر) : وهي الأعداد المركّبة مع العشرة حتى صارت كالكلمةِ الواحدةِ، وتمييزها مفرد منصوب؛ نحو : في الصّفِ ثلاثةَ عَشَرَ طالبًا. فهذه الأعداد تخالف المعدود في التّذكير والتّأنيث؛ نحو : عندي أربعةَ عَشَرَ كتابًا، وقرأتُ خمسَ عشْرةَ قصّةً. [1]

نستنتج أنّ العددان واحد واثنان حكمهما أن يذكّرا مع المذكّر ويؤنّثا مع المؤنّث، أمّا "الأعداد من الثلاثة إلى العشرة" فحكمها أن تؤنّث مع المذكّر وتذكّر مع المؤنّث.

---

(1)- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص ص 17 – 18 .

4. الجملة :

4-1. مفهوم الجملة :

4-1-1. الجملة في اللّغةً :

أورد ابن منظور تعريفًا لها في معجمه "لسان العرب" كما يلي : « والجملة جماعةُ الشيءِ وأجمل الشيء جمعه عن تفرِقَةٍ وأجمل له الحساب كذلك والجمع جماعة كلِّ شيءٍ بكماله من الحساب وغيره، يقال : أجملت له الحساب والكلام؛ قالى الله تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً، كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً** ﴾ **[الفرقان / 32]**، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملةِ...» [1]

وعرّفها ابن فارس : (جُمل) الجيم والميم واللاّم أصلان : أحدهما تجمع عُظْمَ الخلقِ، والآخر : حُسْنَ؛ فالأوّل قولك : أَجْمَلْتَ الشيءَ؛ وهذه جُمْلَةُ الشيءِ، وأَجْمَلْتَهُ : حصلته، والجماليُّ : الرّجلُ العظيمُ الخلقِ؛ كأنّه شبّهَ بالجمال، والأصل الآخر : الجمالُ وهو ضدُّ القبيح... والأصلُ الآخرُ الجَمَالُ، وهو ضدّ القبحِ ... وقالت امرأةٌ لإبنتها : « تجمّلي وتعفّي؛ أي كلّ الجميل، واشربي العسلَ وهي البقيّة من اللّبن ». [2]

وممّا سبق يتّضح أنّ الجملةَ عند ابن فارس نوعان : التّجمّع والعظمة، والحسن والجمال، وأمّا بمعنى الجمال هو ضدّ القبح؛ فممّا مثّلَ له : تجمّلي وتعفّفي.

ويقول الجرجاني : « الجُمَلُ والجَمَلُ والجَمَّلُ والجمالة : الجيل الغليظ، وقيل له ذلك لأنّه قويٌّ كثيرةٌ، متعدّدة،

---

(1)– ابن منظور، لسان العرب، المجلّد الحادي عشر، مادة (جمل).

(2)– أبو الحُسَيْن أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395 هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تح : عبد السّلام محمد هارون، ، د ط، دار الفكر، بيروت : 1979م، ج 01، مادة (جمل).

جُمِعَتْ فأجْمَلَتْ جملةً » [1]

ويقول كذلك : والجملة جماعة كلّ شيءٍ، فيقال : أخذ الشيء جملةً، وباعه جملةً؛ أي : مُجْتَمِعًا لا مُتَفَرِّقًا. [2]

نستنتج ممّا سبق أنّ الفعلَ (جَمَّلَ) يأتي بمعنى تجميع الحُسْنِ والجمال، وما يخصّ الباحث هنا هو معنى التّجميعِ والضَّمِ.

4-1-2. الجملة في الاصطلاح : الجملة في اصطلاح النّحاة هي :

يقول "ابن يعيش" أنّ : « الكلام عبارة عن الجُمَلِ المفيدةِ، وهو جنسٌ لها فكلّ واحدة من الجمل الفعليّة والاسميّة نوعٌ لهُ يصدق إطلاقه عليها، كما أَنَّ الكلمةَ جنسٌ للمفردات؛ فيصِحُّ أنْ يُقالَ كلُّ زيدٌ قائمٌ كلامٌ، ولا يقالُ كلُّ كلامٍ زيدٌ قائمٌ، وكذلك مع الجملةِ الفعليةِ ». [3]

ونلاحظ من خلال هذا التّعريف أنَّ "ابن يعيش" قد ساوى بين الجملة والكلام، ولم يشترط فيها الإسناد صراحةً، وإنّما اشترط المعنى المفيد؛ وقد حصر الجملة في صورتين : فعليّةٌ واسميّةٌ.

يقول "ابن جني" في كتابه "اللّمع" : « وأمّا الجملة فهي كلُّ كلام مفيد مستقل بنفسه » [4].

ويقول في "الخصائص" أنّه : « ما كان مجموعة من الألفاظ قائمًا برأسه، مستقلاً بمعناه، وهو ما يسمّيه النّحويون

---

(1)– الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح : جماعة من العلماء، ط 01، لبنان : 1983م، دار الكتب العلمية، ص 78.

(2)– المصدر نفسه.

(3)– موفق الدّين بن يعيش (ت 643 هـ)، شرح المفصّل، د ط، مصر : د ت، إدارة الطّباعة المنيرية، ج 01، ص 21.

(4)– ابن جني، كتاب اللّمع في العربيّة، تح : سميح أبو مغلي، ط 01، عَمَّانْ : 1988م، دار مجدلاوي، ج 01، ص ص 74- 73.

الجمل؛ نحو : زيدٌ أخوك، وقامَ بَكْرُ ». [1]

ويرى كذلك أنّ الجملة تعدّ أساس الحديث وثمرته؛ ذلك أنّها توصل ما يحتمل في ذهن المتكلّم من أفكار ومفاهيم إلى السّامع أو المتلقّي.

ويُعَدُّ المبرّد هو أوّل من استعمل مصطلح "الجملة"من الرّعيلِ الأوّلِ، وذلك حين تعرّض للحديثِ عنِ الفاعلِ؛ إذ يقول : « هذا بابُ الفاعلِ وهو الرّفع؛ وذلك في قولك : قام عبد اللهِ، وجلس زيدٌ، وإنّما كان الفاعلُ رفعًا لأنّه هو والفعلُ جملةً يستحسنُ عليها السّكوت وتجب بها الفائدة للمخاطب؛ فالفاعلُ والفعلُ منزلةُ الابتداءِ والخبر، فإذا قلت : قام زيدٌ؛ فهو بمنزلةِ قولك : القائمُ زيدٌ ». [2]

يقصد المبرّد بمصطلح الجملة : الفعلُ والفاعلُ، والمبتدأُ والخبرُ؛ وقد جعل العلَ والفاعلَ نظيرين للمبتدأ والخبرِ، ونفهم من خلال قوله أنَّ معنى الجملةِ مطابقٌ لمعنى الكلام.

نستنتج من خلالِ هذه التّعاريف أنّ لمصطلح "الجملة" مفاهيم متعدّدة ومتنوّعة منذ القِدَمِ لدى الباحثين العرب، والملاحظ في تعريفاتهم أنّ يتغيّرُ شيئًا فشيئًا عبر مرور الزّمن.

---

(1)– ابن جني، الخصائص، ص 17.

(2)– أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت 285 هـ)، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عظيمة، ط 01، بيروت : 1998م، عالم الكتب، ج 01، ص 8.

4–2. الفرق بين الجملة والتّركيب :

إنّ تحديد الفرق بين الجملة والتّركيب بالغُ الصّعوبة؛ لأنّ بينهما نوعٌ من التّشابك والتّضامِ، ومن خلال ما سبق استنتجنا أنّ الفرق بين الجملة والتركيب يكمن فيما يلي :

4–2–1. الجملةُ تؤدّي معنًا مفيدًا مستقلّةً بنفسها، أمّا التّركيب فلا يفيد ماعدا المركّب الإسنادي الّذي هو الجملة أصلاً؛ نحو :

- العلمُ نورٌ = جملة.
- هذه الأزهار = تركيب.
- إنَّ اللهَ يحبُّ التّوابين = جملة.
- فوق الطاولة = تركيب.
- يكتب راشد الواجبَ = جملة.
- بعيدًا بعيدًا = تركيب.

4–2–2. الجملة أوسع من التّركيب؛ لأنّ الجملة الواحدة قد تحتوي على أكثر من تركيبٍ؛ نحو :

- رأيت الكتاب فوق الطّاولة = جملة فعلية تحتوي على :

* رأى + تاء المتكلّم = مركّب إسنادي.
* فوق + الطّاولة = مركّب إضافي.

- التقيتُ تسعةَ عَشَرَ رجلاً = جملة فعلية تحتوي على :

* التقى + تاء المتكلّم = مركّب إسنادي.
* تسعة عشر = مركّب عدديّ.

4–2–3. كلُّ جملة تُعدّ تركيبًا وليس كلّ تركيب يُعدّ جملةً.

4–2–4. الجملةُ قولٌ حقيقيٌّ، في حين أنَّ القالب (أو التّركيب) هو الصّيغة الكامنة خلف الجملةِ.

ملاحظة : يمكن للبعضِ اختيار جملة الشّرط جملة غيرُ تامة المعنى تحتاج إلى جواب الشّرط لتحقيق الإفادة؛ نحو : إذا الشّعبُ يومًا أرادَ الحياةَ... لكنّها جملة تامة المعنى مفيدة يحسُنُ السّكوت عليها باعتبار ما كان عليه : الشّعبُ أرادَ الحياةَ.

الفصل الثّاني

الفصل الثّاني : مواضع القطع في تراكيب اللّغة العربيّة

- تمهيد.

1. القطع في التّوابع :

1-1- المركّب النّعتي

1-2. المركّب التّوكيديّ

1-1- المركّب البدليّ

1-1- المركّب العطفيّ

2. القطع في الإضافة (أو ما سُمّي بالغايات).

2-1. مدخل.

2-2. القطع في الغايات.

تمهيد :

مثلما أوضحته الدّراسات في مجال القطع ولاسيما ما ذهب إليه إميل بديع في قوله : « والقطع في النّحو هو صرف التّابعِ عَنِ متبوعه في الإعرابِ، ويقع في : البدل، والعطف، والتّوكيدِ، والنّعتِ، والقطع هذا يعني أن يكون التّابع خبرًا لمبتدأ محذوف أو مفعولاً به لمحذوف » [1] ، فإنّ القطع في تراكيب العربيّة يقع في أبواب نحويّة معيّنة؛ تلك الأبواب الّتي تتحقّق فيها التّبعيّة في الإعراب ومطابقة الثّاني للأوّل في الحركة الإعرابيّة؛ وهي أبوابٌ "التّوابع" في النّحو العربي؛ فالتّوابع ما سُمّيت بذلك إلاّ لأنّها تتبع ما قبلها في الإعراب، ومِنْ هنا فرّق النّحويون بين نوعين من المواقع النّحويّة؛ نوعٌ تستحقّ العناصر اللّغويّة فيه حالة إعرابيّة معيّنة بحكمِ وقوعها فيه؛ فهذه مواقع أصليّة، ونوعٌ آخر تكتسب العناصر فيه الحالات الإعرابيّة؛ لأنّها تأتي تابعةً لعناصرَ ذات مواقع أصليّة.[2]

وقد عبّر ابن مالك عن هذا بقوله في "لاميته" :

يتبع في الإعراب الأسمـــاء الأوّل * نعت وتوكيـــــــدٌ وعطفٌ وبدلٌ.**

فهذه التّوابع خمسةٌ : التّوكيد، والنّعت، وعطف البيان، والبدل، والعطف بالحروف... فجميع هذه تجري على الثّاني ما جرى على الأوّل من الرّفعِ والنّصبِ والخفضِ. [3]

وإذن فقطع التّراكيب في العربيّة إنّمـــا يجري في أبواب "التّوابع" لتحقّق التّبعية ومن ثمّ المطابقة الإعرابيّة،

---

(1)– إميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، ص 986.

(2)– محمود عبد السّلام شرف الدّين، التّوابع بين القاعدة والحكمة، ط 02، جامعة القاهرة : 1989م، كلّية دار العلوم، ص 83.

(3)– ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج 02، ص 107.

فالتّبعية قرينة معنويّة عامة يندرج تحتها أربعُ قرائن؛ هي : النّعت والعطف والتّوكيد والإبدال، وهذه القرائن المعنويّة تتضافر معها قرائن أخرى لفظيّة أشهرها قرينة المطابقة، ثمّ إنَّ أشهر ما تكون فيه المطابقة بين التّابع والمتبوع هو العلامة الإعرابيّة. (1) والتّبعية في الإعراب –إذن– هي مناط القطع التّركيبيّ، فإذا لم تتحقّق هذه التّبعية أوّلاً فلا قَطْعَ بين المتبوع والتّابع، ولعلّ سرّ المتابعة في الإعراب بين المتبوع والتّابع أنّ العنصرين معًا يشكّلان (مُرَكَّبًا) يرتبطان فيه بعلاقة قويّة ذات جانبين : جانب دلاليّ يختلف مِنْ تابعٍ لآخر، وآخر شكليّ تتّفق جميع التّوابع فيه؛ وهو جريان التّابع على المتبوع في الإعراب؛ أي موافقته إياه. (2)

ومن ثمّ فإنّ النّحاة يتناولون (القطع) في العربيّة في هذه الأبواب "التّوابع"، فالقطع – من الناحية النّظريّة – يجري في هذه التّوابع الخمسة : النّعت والتّوكيد وعطف البيان والبدل وعطف النّسق. فهل وقع القطع من النّاحية التّطبيقيّة في هذه التّوابع جميعها ؟ أو جرى في بعضها دون بعضٍ ؟

إن القطع من الأساليب اللّغوية الّتي عرفتها العربية، فوجوده ظاهر في القرآن الكريم وقراءاته والحديث الشريف وشعر العرب ونثرهم وفي كلامنا الحالي، وقد تناوله النّحاة في مؤلفاتهم، فميزوا بين نوعين مختلفين من القطع هما : القطع في التّوابع، والقطع في الإضافة.

---

(1)– تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ط 05، القاهرة : 2006م، عالم الكتب، ص204.

(2)– حسان تمّام، اللّغة العربية معناها ومبناها، ص 83.

1. القطع في التّوابع.

1-1. المُركّب النّعتيّ :

1-1-1. مفهوم النّعت :

1-1-1-1. النّعت في اللّغةً :

النّعت في اللّغة « وصفك الشيء، تنعته بما فيه وتبالغ في وصفه، النّعت : ما نعت به، نَعَتَهُ ينعتُه ورجلٌ ناعت من قومٍ نُعاةٍ، قال الشّـاعر : أنعَتُهَا إنّي منْ نُعَّاتِهـا. ونعت الشيء وتنعته إذا وصفته. قال : واستنعته؛ أي : استوصفته، وجمع النّعت نعوت ». (1)

يقول الخليل بن أحمد في "معجم العين" : « النّعت وصف الشيء بما فيه إلى الحسنِ مذهبه، إلاّ أنْ يتكلّف مُتكلّفٌ فيقول : هذا نعت سوءٍ ». (2)

وقد ذُكرت تعريفات كثيرة لمفهوم النّعت في معاجم اللّغة قديمًا وحديثًا، إذ أجمعوا على مفهموم متقارب فيما بينهم لمادة "نَعَتَ"، غير أنّ كثيرًا من اللّغويين فرّقوا بين مفهومي "النّعت" و"الصّفة"، وإنْ صرّح الجوهريّ والفيّوميّ وغيرهما بترادفهما. (3)

وقال ابن الأثير : « النّعت وصف الشيء بما فيه من حُسنٍ، ولا يُقـال في القبيحِ، إلاّ أن يتكلّف مُتكلّفٌ

---

(1)– ابن منظور، لسان العرب، المجلد الثاني، مادة (نعت).

(2)– الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح : عبد الحميد هنداوي، ط 01، بيروت : 2003م، دار الكتب العلمية للملايين، ج 03، مادة (نعت).

(3)– الجوهري، الصِّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح : أحمد عبد الغفور عطّار، د ط، مصر : د ت، دار الكتاب العربي، ج 01، مادة (نعت).

فيقول : نعتُ سوءٍ، والوصف يقال في الحسن والقبيح، [1] ويقال النّعت بالحليّة، كالطّويلِ والقصيرِ، والصّفة بالفعلِ كضاربٍ، والنّعت ما كان خاصًا بمحلٍّ من الجسدِ كالأعرجِ مثلاً، والصّفة للعموم كالعظيمِ والكريمِ، فالله سبحانه يُوصف ولا يُنعت، ولذلك يُقال صفات الله، ولا يُقال نعوت الله؛ لأنّ صفاته تعالى ثابتة لا تتغيّر ». [2]

وعلى الرّغم من الاختلاف في استعمال لَفْظَيْ النّعت والوصف في مقامات وجملٍ معيّنةٍ إلاّ أنّهما في المفهوم النّحوي معنى واحد؛ فالنّعت غالبًا ما يُستعمل في المواقف الّتي تتغيّر، أمّا الصّفة فتُستعمل فيما لا يَتغيّر.

1-1-1-2. النّعت في الاصطلاح :

ورد النّعت عند القدامى؛ وتحديدًا عند ابن جني بمصطلح "الوصف"، حيث سمّاه باب الوصف، وخصّه بتعريفٍ بقوله فيه : « اعلم أنّ الوصف لفظ يتبع الاسم الموصوف تحلية له، وتخصيصًا ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف، أو في شيءٍ من سببه. ولا يكون الوصف إلاّ من فعلٍ، أو راجعًا إلى معنى فعلٍ، والمعرفة توصف بالمعرفة، والنّكرة توصف بالنّكرة، ولا توصف معرفة بنكرة، ولا نكرة بمعرفة...».[3]

كمـا عرّفه مصطفى الغلاييّنيّ : « النّعت أو الصّفة أيضًا، هو ما يُذكر بعد اسم ليبيّن بعض أحواله أو أحوال ما يتعلّق به » [4].

ويقول محمد محي الدّين : « النّعت هو التّابع الّذي يكمّل مَتبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلّق به

---

(1)– الزّبيدي، تاج العروس، ج 05، مادة (نعت).

(2)– أحمد بن الحسين بن الخبّاز (ت 638 هـ)، توجيه اللّمع شرح كتاب اللّمع لأبي الفتح ابن جني، تح : فايز زكي محمد ديّاب، ط 01، القاهرة : 2002م، دار السّلام، ص 258.

(3)– ابن جني، كتاب اللّمع في العربيّة، ص 65.

(4)– مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص 595.

ك(جاء زيدٌ التّاجرُ) أو (التّاجرُ أبوه) ». [1]

لم يختلف التّعريف الاصطلاحي عند المحدثين عنه عند القدامى؛ إذ يعرّفه عبّاس حسن بقوله : « تابعٌ يكمّلُ متبوعه » [2]، وهنا نراه يوافق ابن جني في التّبعيّة تحليةً وتخصيصًا بمعنى الإكمال.

وقد عرّفه "سليمان فيّاض بقوله : « النّعت (أو الصّفة) تابعٌ يذكر لبيان صفةٍ في متبوعه أو في شيءٍ مِنْ متبوعه ». [3]

1-1-2. أقسام النّعت : ينقسم النّعت إلى نوعين؛ هما النّعت باعتبار المعنى (الحقيقيّ والسّببيّ)، وباعتبار اللّفظ (مفرد، وجملة، وشبه جملة).

1-1-2-1. باعتبار المعنى :

1-1-2-1-1. النّعت الحقيقي [4] : تابع صفة؛ يُذكر صفة من موصوفه، وفيه تتبع الصّفة موصوفها دائمًا في الإعراب.

---

(1)- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص 300.

(2)- حسن عبّاس، النّحو الوافي، ص 437.

(3)- سليمان فيّاض (1436 هـ)، النّحو العصري : دليل مبسّط لقواعد اللّغة العربيّة، ط 01، القاهرة : 1995م، مركز الأهرام، ص 161.

(4)- المرجع نفسه.

وهو أيضًا ما يبيّن صفة من صفات متبوعه [1]؛ نحو : « جاء خالدُ الأديبُ ».

ويعرّفه عبّاس حسن بقوله : « هو ما يدلّ على معنى في نفس منعوته الأصلي، أو فيما هو بمنزلته وحكمه المعنويّ » [2] ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **واللهُ لاَ يَهْدِي اَلْقَوْمَ اَلظَّالِمِينَ** ﴾ **[البقرة / 258]**، فكلمة "الظّالمين" نَعْتٌ حقيقيٌّ؛ لأنّها دلّت على صفةٍ مِنْ صفاتِ متبوعها (القومُ).

1-1-2-1-2. النّعت السّببيّ : تابع صفة؛ يُذكر لبيان صفة في شيء مُرتبط بالموصوف، وليس لبيان صفة في الموصوفِ بنفسه، والنّعتُ السّببيّ يكون مفردًا دائمًا، ويشترط فيه وفي موصوفه التّطابق بينهما في التّعريف أو التّنكير فقط، ويتبع النّعتُ السّببيُّ ما بعده في التّذكير والتّأنيث، ومنعوته في العدد؛ نحو : الخطيبُ الجهيرُ صوتُه قادمٌ. [3]

يرى مصطفى الغلاييني أنّ «النّعت السّببيّ هو ما يُبيّن صفةً منْ صفات ما له تعلّق بمتبوعه وارتباطه به» [4]؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ اَلْقَرْيَةِ اَلظَالِمِ أَهْلَهَا** ﴾ **[النّساء / 75]**، و(الظالمِ) نعتٌ سببيٌّ، ولكن ليس للمتبوع (الاسم السّابق عليه؛ أيْ : القرية)؛ إذْ الظّلمُ هنا صفة للقرينة، وإنّما هو صفة لما بعده؛ وهو أهل القريةِ، غير أنّه لما كان لأهلِ القريةِ ارتباطٌ بها جاز أن نقولَ عن صفةِ أهلِ القريةِ : إنّها صفةٌ للقريةِ، ومن ذلك سُمّيَ لفظُ (الظالمِ) نعتًا سببيًّا.

---

(1)– مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص 597.

(2)– حسن عباس، النحو الوافي، ج 03، ص 441.

(3)– مصطفى الغلاييني، المرجع السّابق، ص 597.

(4)– المرجع نفسه.

1-1-2-2. باعتبار اللّفظ : ينقسم بدوره إلى مفرد، وجملة، وشبه جملة.

1-1-2-2-1. مفرد : ما كان غير جملة ولا شبهها، وإنْ كان مُثنّى أو جمعًا؛ نحو : جاء الرّجلُ العاقِلُ، والرّجلان العاقلان. (1)

ومن هذا التّعريف تبيّن لنا أنّ النّعت بخلاف الجملة وشبيهها؛ أيْ أنّه مُفرد.

1-1-2-2-2. جملة : أن تقع الجملة الفعليّة أو الإسميّة منعوتًا بها (2)؛ نحو : جاء الرّجلُ أبوه الكريمُ، وجاء رجلٌ يحمل كتابًا؛ إذن منْ خلال هذا التّعريف ينقسم النّعت الجملة إلى جملة اسميّة؛ أي : الجملة الّتي تتكوّن من مبتدأ وخبر كالمثال الأوّل، والجملة الفعليّة الّتي تتكوّن منْ فعلٍ ومفعولٍ كالمثال الثّاني. وللنّعتِ الجملةِ ثلاثةُ شروطٍ هي: (3)

1- أن يكون نكرةً إمّا لفظًا أو معنى؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **واتّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ** ﴾ **[البقرة / 281]**.

2- أنْ تكون مُشتملةً على ضميرٍ يربطها بالموصول؛ إمّا ما فُوّض به، كما تقدّمَ أو مقدّرٌ محلّ قوله تعالى : ﴿ **واتَّقُوا يَوْمًا لاَ تُجْزَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شيئًا** ﴾ **[البقرة / 48]**؛ أي : لا تجزي فيه.

3- أنْ تكون خبريّةً؛ أيْ : مُحتملةٌ للصّدقِ والكذبِ، فلا يجوز "مررتُ برجلٍ أضربهُ" ولا "بعبدٍ بِعْتُكَهُ" قاصدةً لإنشاءِ البيعِ.

---

(1)- مصطفى الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص 598.

(2)- المرجع نفسه، ص 599.

(3)- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ص 306.

1-1-2-2-3. شبه جملة :أن يقع الظّرف أو الجار والمجرور في موضعِ النّعتِ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **وامْرأَتُهُ حَمّالَةُ اَلْحَطَبِ، فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِنْ مَسَدٍ** ﴾ **[المسد / 4- 5]**.

1-1-3. القطع في المركّب النّعتيّ :

إنّ أكثر ما يقع فيه القطع هو النّعت؛ أو ما سُمِّيَ بالنّعت المقطوع، وقد تحدّث عنه العلماء أكثر مِنْ غيره مِنَ التّوابعِ الأخرى، ويُقطع النّعت لغرضِ التّخصيصِ، والتّوضيحِ، والثّناءِ والمدحِ، والذّمِ والتّحقيرِ، والترحُّمِ، والتّأكيدِ، والتّعميمِ والتّفصيلِ، والإبهامِ. (1)

فالمعروف أنّ النّعتَ يتبع المنعوتَ في كلِّ شيءٍ؛ في التّعريفِ والتنكيرِ، والتّثنيةِ والجمعِ، وحتى في الحركةِ الإعرابيّةِ؛ فتكون حركةُ الأوّلِ مِنْ حركةِ الثّاني، ولكن قد يحدث عكس ذلك؛ فيُغايِرُ النّعتُ المنعوتَ في الإعرابِ لنحصل بذلك على جملةٍ جديدةٍ؛ وهذا ما يُسَمَّى بالنّعتِ المقطوعِ، « ففي العربيةِ ظاهرةٌ جديرةٌ بالالتفافِ إليها، وهي ظاهرة (القطعِ)؛ ويَعْنِي بها مُغايرةُ النّعتِ للمنعوتِ في الإعرابِ؛ وذلك بأنْ يكون المنعوت مرفوعًا ونعته منصوبًا، وقد يكون المنعوت منصوبًا ونعته مرفوعًا، وقد يكون المنعوت مجرورًا فيقعُ نعته مرفوعًا أو منصوبًا؛ نحو : مررتُ بمحمّدٍ الكريمُ أو الكريمَ ». (2)

---

(1)- فاضل صالح السّمرائي، معاني النّحو، ص 181.

(2)- المرجع نفسه، ص 193.

1-1-3-1. دلالة النّعتِ المقطوعِ :

يستعملُ القطعُ لأداءِ معنى لا يتمّ بالإتباعِ؛ « فهو يَلْفِتُ نظر السّامِعِ إلى النّعتِ المقطوعِ ويثير انتباهه، وذلك لأنّ الأصلَ في النّعتِ أنْ يتبعَ المنعوت، فإذا خالفت بينهما نبّهت الذّهنَ وحرّكته إلى شيءٍ غير مُعتادٍ [1]؛ فهو كاللاّفتةِ أو المصباح الأحمرِ في الطّريقِ يثير انتباهنا ويدعونا إلى التّعرّفِ على سببِ وضعه، فهذا التّغييرُ يُرادُ بهِ لفت النّظر وإثارةُ الانتباهِ إلى الصّفةِ المقطوعةِ، وهو يدلّ على أنّ اتّصاف الموصوف بهته الصّفةِ بلغَ حدًّا يثيرُ الانتباه ». [2]

إنّ الموصوف مشتهرٌ بهذه الصّفة، معلومٌ بها عند السّامِعِ كما عند المتكلّمِ، ولستَ تُريدُ أنْ تُعلمه بها؛ فإذا قُلْتَ : (مررتُ بمحمّدٍ الكريمُ)؛ كان المعنى : مررتُ بمحمّدٍ المعروفِ بالكرمِ المشتهرِ به، بخلافِ قولك : (مررتُ بمحمدٍ الكريمِ)؛ فأنّك قد تريد بذلك أنْ تُميّزه عَنْ غيره، وتنبيهٌ به، فالقطعُ لا يكون إلاّ إذا كان الموصوف مُشتهِرًا بالصّفةِ؛ فإذا مَدَحْتَهُ بالقطعِ ادّعيت أنّه معروفٌ بهذه الصّفةِ مُشتهرًا بها، فيكون أمدحُ له، وإذا ذممته كنت ادّعيت أنّه مشهور بهذه الخصلة الذّميمة معلومٌ بها؛ فإنّك إذا قلتَ : (مررتُ بخالدٍ الدّنيءِ، لَمْ تُرِدْ أنْ تُعلمَ المخَاطَبَ بأنّ خالدًا دنيءٌ؛ لأنّ المخاطَبَ لا يجهل ذلك، وإنّما أردتَ ذِكْرَهُ بأمرٍ يعلمهُ كلّ أحدٍ، فيكون أهجى له وأذمُّ. قال تعالى : ﴿ **وَامْرَأَتُه حَمَّالَةُ اَلْحَطَبِ** ﴾ **[المسد / 02]**؛ فنصِبَ لأنّه لم يُرِدْ أنْ يُخبِرَ بأمرٍ مجهولٍ، وإنّما ذكرها بأمرٍ مشهورٍ يعرفه كلّ أحدٍ، إضافةً إلى الذّم بصيغةِ المبــالغةِ؛ فهو ذمّها بصيغةِ المبالغةِ أوّلاً، ثمّ بالقطعِ

---

(1)– فاضل صالح السّمرائي، معاني النّحو، ص ص 193 – 194.

(2)– المرجع نفسه، ص ص 193 – 194.

بأنْ جعل هذا الأمرُ معلومًا لا يَخفى على أحدٍ. (1)

1-1-3-2. أحكامُ القطعِ في النّعتِ :

لقطعِ النّعتِ أحكامٌ خاصةٌ فيه؛ فمنها نعتٌ يجوز فيه الإجراءُ على المنعوتِ كما يجوز فيه القطعُ، ونعتٌ يجبُ فيه القطعُ ولا يجوز فيه الإجراءُ على المنعوتِ في الإعرابِ، ونعتٌ ثالثٌ يجبُ فيه الإجراءُ على المنعوتِ ليُعربَ بإعرابه رفعًا ونصبًا وجرًّا، وهذه الأحكامُ يُمكنُ تفصيلُها على النّحوِ الآتي :

1-1-3-2-1. المواضع الّتي يجب فيها القطع :

- **إذا اختلفت عدّة النّعت عَنْ عدّة المنعوتِ في النّعت المفترقِ**؛ نحو قولك : « مررتُ بأربعةِ جريحٍ وقتيلٍ »؛ فهذا لا يجوز فيه الإجراء على النّعتِ التّابعِ لمنعوتهِ في الإعرابِ بل يجب فيه القطعُ؛ لأنّ عدد الجريحِ والقتيلِ غير عدّة المنعوتِ، فارتفع النّعت على تقديرِ منهم جريحٌ ومنهمٌ قتيلٌ. (2)

- **اختلاف المنعوتين تعريفًا وتنكيرًا**؛ فلا يجوز : "جاء رجلٌ وجاء زيدٌ العاقلان" ولا عاقلان لما يلزم مِنْ نعتِ النّكرةِ بالمعرفةِ أو العكسُ. (3)

ومنه قول العربِ : (هذه ناقة وفصيلها الرّاتعان)، فأوجب "سيبويه" القطع في (الرّاتعين)؛ لأنّه عائدٌ لمنعوتين مختلفين في التّعريفِ والتّنكيرِ؛ لهذا لا يجوز إجراؤه على النّعتِ؛ لأنّك لا تستطيع أنْ تجعل بعض الاسم

---

(1)– فاضل صالح السّمرائي، معاني النّحو، ص 195.

(2)– عدنان محمد سلمان، التّوابع في كتاب سيبويه، جامعة بغداد : 1991، وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ، ص 35.

(3)– الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص 1044.

نكرةً وبعضه معرفةً كون النّاقة نكرةٌ، وفصيلها معرفةٌ، وكأنّك جعلت (الرّاتعين) نكرةً ومعرفةً في آنٍ واحدٍ، وذلك محالٌ. (1)

– **إذا تعدّد العامل، واختلف عمله**؛ نحو قولك : "مررتُ بزيدٍ ولقيتُ عمرًا الكريمانِ أو الكريمين، وهذا مذهبُ جمهورِ البصريين، وأجاز الكسائيّ والفراء الإتباع إذا كان العاملان يرجعان إلى معنى واحد، نحو قولك : "رأيتُ زيدًا ومررتُ بعمرُو الظّريفينِ؛ لأنّ المرور في معنى الرّؤيةِ. (2) والّذي منع إجراء العاملينِ على التّبعيّة هو استحالة أنْ يكون بعض الاسمِ نصبًا وبعضُه رفعًا.

– **إذا اختلف العاملُ وحركة الإعرابِ واحدةٌ**؛ كأنْ يكونا مرفوعين، هذا على الابتداءِ؛ وهذا على الخبريّةِ، أو منصوبين؛ هذا على المفعوليّةِ، وهذا على الظرفيّة، أو مجرورين، هذا بحرفٍ وهذا بالإضافةِ؛ فهذا بمنزلةِ المختلفينِ في الإعرابِ؛ ونحو ذلك قولك : في الدّارِ رجلٌ وهذا رجلٌ آخر كريمينِ؛ فرجلٌ الأوّل مرفوعٌ على الابتداء، ورجلٌ الثّاني مرفوعٌ على الخبريّة، فوجب القطعُ هنا بانتصابِ الوصفِ(كريمينِ) على المدحِ، ويجوز فيه الرّفع على الابتداءِ على تقديرهما كريمانِ. (3) وهذا مذهب الجمهورِ، وذهب "الأخفش" و"الجرميّ" إلى جواز الإتباع. (4)

– **ويجب قطعُ ما انجرّ مِنْ جهتينِ**؛ « كاختلاف الحرف والإضافة؛ نحو قولك : "مررتُ بزيدٍ هذا غلام بكرٍ الفاضلينِ، وكاختلاف الحرفين؛ نحو قولك : مررتُ بزيدٍ واستعنتُ بعمرُو على خالدٍ، والبـــاء الثّانية للسّبب،

---

(1)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 59.

(2)– أبو حيان، ارتشاف الضّرب، ج 04، ص 1923.

(3)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 59.

(4)– الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح،، ص 122.

وكاختلاف معنى الإضافتينِ؛ نحو : هذه دار زيد، وهذا أخو عمرُو الفاضلين ». [1]

– **ويجب القطع إذا كان أحد المنعوتينِ اسم إشارة؛** فلا يجوز : "جاء هذا، وجاء زيدٌ العاقلانِ على الإتباع؛ لعدم جواز الفصل بين المبهم ونعته. [2]

– **ويجب القطع إذا كان العاملُ واحدًا، واختلف العمل**[3] ؛ سواء اختلفت النّسبة إليها مِنْ حيث المعنى؛ نحو : "ضربَ زيدٌ عمرًا العاقلانِ، أَمْ اتّحدتْ.

1–1–3–2–2. المواضع الّتي يُمتنَعُ فيها القطع :

– لا يجوز القطع إذا كان النّعتُ للتّوكيدِ، أو كان نعتًا مُلتَزِمًا، أو نعتًا مُبهمًا. [4]

ومثال التّوكيد قوله تعالى : ﴿ **لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اِثْنَيْنِ** ﴾ **[النّحل / 51]**، وقوله عزّوجلّ في موضعٍ آخر : ﴿ **نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾ **[الحاقة / 13]**، ومثال الملتزم : « نظرتُ إلى الشّعريّ العبور »، ومثاله في المبهمِ : « مررتُ بهذا العالمِ ».

– **لا يجوز القطع إذا كان المنعوت اسم إشارة؛** إذ أنّه لا يوصف عند مَنْ وصفوه إلاّ بالمعرّف الجنسيّ لتبيّنه وتوكيده؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولاً** ﴾ **[الفرقان / 41]**، حتّى أنّ كثيرًا مِنَ النّحاةِ ذهب إلى أنّ إعراب تابع اسم الإشارة عطفُ بيانٍ.

---

(1)– أبو حيان، ارتشاف الضّرب، ج 04، ص 1923.

(2)– الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص 1044.

(3)– السّيوطي، همع الهوامع، ج 05، ص 180.

(4)– أبو حيان، ارتشاف الضّرب، ج 04، ص 1926.

– **لا يجوز القطع إذا كان المنعوت نكرةً إلاّ إذا تقدّم نعتٌ آخرُ**؛ نحو قول "أبي الدّرداء" : « نزلنا على خالٍ لنا ذو مالٍ وذو هيئةٍ »، فإن لَمْ يتقدّم آخر لَمْ يَجُزْ القطع إلاّ في الشّعر. (1)

– **يمنع القطع إذا كان النّعت مُفتقرًا لذكرِ المنعوتِ** (2)؛ بأنْ لا يُعرف إلاّ بذكره، يجب الإتباع لتنزيل النّعتِ منزلةَ الشيءِ الواحدِ.

– **إذا كثرت النّعوت والمنعوتُ لا يتعيّن إلاّ بجميعها**؛ لَزِمَ إتباعها وعدم قطعها لتنزيلها منه حينئذٍ منزلة الشيء الواحدِ؛ وذلك كقولك : « مررتُ بزيدٍ التّاجرِ الفقيهِ الكاتبِ، إذا كان هذا المنعوت سيشاركه في اسمه بثلاثةِ : أحدهم تاجرٌ كاتبٌ، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتبٌ. (3)

1–2. المُركّب التّوكيديّ :

1–2–1. مفهوم التّوكيد :

1–2–1–1. التّوكيد في اللّغةً :

جاء في لسان العرب لان منظور : « وكّد العِقد والعهد : أوثقه، والهمز فيه لغةً، يُقال : أوكدتُه وأكّدتُه إيكادًا، وبالواو أفضحُ؛ أي شددته، وتوكّد الأمر وتأكّد بمعنى، ويُقال : وكّدتَ اليمين، والهمزة في العقد أجودُ، وتقول : إذا عقدت فأكّد ، وإذا حلفت فوكِّد. وقال أبو العبّاس : التّوكيد دخلٌ في الكلام لإخراج الشّك

---

(1)– السّيوطي، همع الهوامع، ج 05، ص 182.

(2)– علي بن محمد الأشموني (ت 643 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد، د ط، بيروت : 2003م، دار الفكر، ج 03، ص 1047.

(3)– الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 03، ص 1047.

وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء؛ ومنْ ذلك أن نقول : كلّمني أخوك، فيجوز أن يكون كلمك هو أو أَمَرَ غلامه بأن يكلّمك، فإذا قلت كلّمني أخوك تكليمًا لم يجز أن يكون المكلّم لك إلاّ هو . ووكّد الرّجل والسّرج توكيدًا شدّةً والوكائد السّيور الّتي يشدّها... ووكّد بالمكان يَكِدُ وكودًا إذا أقام به، ويُقال : ظلّ مُتوكّدًا بأمر كذا ومتوكّزًا ومتحرّكًا؛ أيْ : قام مُستعدًّا، ويُقال : وكد يكيد وكدًا؛ أيْ : أصاب، ووكد وكْده قصد قصده وفعل مثل فعله، ومازال ذاك وكدي؛ أيْ : مرادي وهمّي، ويُقـال : ويُقال : وكد فلان أمرًا يكده وكدًا إذا مـارسه وقصده... ويُقال : وكد فلان أمرًا يكده وكدًا إذا قصده وطلبه ». [1]

وجاء في "مُختار الصِّحاح" : « (التّأكيد) لغةً في التّوكيد، وقد (أكّد) الشيء ووكّده، والواو أفصحُ ». [2]

وقد عرّفه "الفيوميّ" فعجمه بقوله : « أكّدته تأكيدًا فتأكّد، ويُقال على البدل : وكّدته ومعناه التّقوية، وهو عند النّحاة نوعان؛ لفظي : وهو إعادة الأوّل بلفظه؛ نحو : جاء زيدٌ زيدٌ، ومنه قول المؤذّن : الله أكبر الله أكبر. ومعنويّ؛ نحو : جاء زيدٌ نفسه، وفائدته رفع توهّم المجاز لاحتمال أن يكون المعنى : جاء غلامه أو كتابه، ونحو ذلك ». [3]

---

(1)– ابن منظور، لسان العرب، المجلّد الثالث، مادة (أكد).

(2)– الرّازي، مختار الصِّحاح ، مادة (أكد).

(3)– الفيومي، المصباح المنير، المجلّد الأوّل، مادة (أكد).

1-2-1-2. التوكيد في الاصطلاح :

يقول الشّريف الجرجاني في كتابه "التّعريفات" : « التّأكيد تابعٌ يقرّر أمر المتبوع في النّسبةِ أو الشّمول، وقيل : عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله » [1]. وبعبارةٍ أخرى « هو أن يكون اللّفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته، ويسمّى إعادة ». [2]

ويعرّفه عبد القاهر الجرجاني بقوله : « التّأكيد أن تُحقّق باللّفظ معنى قد فُهِمَ من لفظٍ آخر قد سبق منك، أفلا ترى أنّه إنّما كان (كلّهم) في قوله : جاءني القوم كلّهم تأكيدًا؛ من حيث كان الّذي فُهِمَ منه وهو الشّمول قد فُهِمَ بديئًا من ظاهرِ لفظِ القوم، وكان هو مِنْ موجبه لم يكن (كلّ) ولكنّ الشّمول مُستفادًا من (كلّ) ابتداء ». [3]

1-2-2. أقسام التّوكيد : يقول ابن مالك :

بالنّفسِ أو بالعينِ الاسم أكدا * مع ضميـــــر طـــــابق المؤكّدا**

ومـــــــا من توكيـدٍ لفظيٍّ يجي * مكـرّرًا كقولك أدرجي أدرجي.** [4]

التّوكيد قسمان، وفي هذين البيتين لابن مالك إشارة إليهما؛ وهما : التّوكيد المعنوي، والتّوكيد اللّفظي كالتّالي :

---

(1)- الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، ص 71.

(2)- رجب عبد الجواد إبراهيم، الكلّيات، ط 01، بيروت : 2002م، دار الآفاق العربيّة، ص 267.

(3)- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح : محمود محمد شاكر، د ط، القاهرة : د ت، مكتبة الخانجي، ص 177.

(4)- ابن مالك، ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تح : سليمان بن عبد العزيز، د ط، الرّياض : دت، مكتبة دار المنهاج، ص 133.

1-2-2-1. التّوكيد المعنوي : « المعنويّ التّابع الرّافع توهّم إضافة إلى المتبوع أو أن يُرادَ به الخصوص، ومجيئه في الغرض الأوّل بلفظ النّفس والعين مفردين مع المفرد، مجموعين مع غيره جمع قلّةٍ، مُضافين إلى ضمير المؤكّد، مُطابقًا له في إفراده وغيره ». (1)

بالنّفسِ أو بالعينِ الاسم أُكِّدا * مع ضميـــــر طـــــابق المؤكّدا**

واجمعهما بأفعُلٍ إن تبعـــــــــا * ما ليس واحد تكن مُتبعـــــــــَا**

وإنْ تُؤَكِّدِ الضمـــيـــــرَ المتّصل * وبالنّفس والعين فبعد المنفصلا.** (2)

وقد سمّي معنويّا لأنّ الكلمة هنا لا تعود بلفظها بل تكرّر معناها بلفظ آخر (3)؛ نحو : سرت الطّريق نفسه. وألفاظ التّوكيد أصليّة وملحقة؛ فلاأصليّة سبعة وهي : نفس، عين، كلّ، جميع، عامة، كلا وكلتا، والملحقة هي : أجمع، جمعًا، أجمعون وجمعٌ، وأخرى قليلة الاستعمال وهي : أكتع، وأبصعُ، وأبتعُ. (4)

نحو قوله تعالى: ﴿ **فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ **[الحجر / 92]**، وقوله : ﴿ **فَسَجَدَ الْمَلاَئِكَةُ كُلُّهُمْ** ﴾ **[الحجر / 92]**.

---

(1)– ابن مالك، شرح التّسهيل : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، ط 01، بيروت : 2001م، دار الكتب العلميّة، ج 03، ص 289.

(2)– ابن مالك، ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، ص ص 133 – 134.

(3)– كاملة الكواري، الوسيط في النّحو، تح : محمد بن خالد الفاضل، ط 01، الرّياض : 2008م، دار ابن حزم، ص 459.

(4)– المرجع نفسه، ص 459 – 460.

1-2-2-2. التّوكيد اللّفظي: وهو إعادة اللّفظ أو تقويته بموافقة معنى، وإن كان المؤكّد به ضميرًا متّصلاً أو حرفًا غيرَ جواب [1]؛ فالتوكيد اللّفظي يتحقّق بتكرار لفظ المؤكّد اسمًا أو فعلاً أو حرفًا أو جملةً. [2]

نحو : الصّبر الصّبر، وينجح نجح الطّالب بالمثابرة، ولا لا أبوح سرّكَ،

وقوله تعالى : ﴿ **فَإِنَّ مَعَ اَلْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ اَلْعُسْرِ يُسْرًا** ﴾ **[الشّرح / 45]**.

1-2-3. القطع في المركّب التّوكيديّ :

سكت معظم النّحويين عن القولِ بالقطع من عدمه في التّوكيد، فعلى الرّغم من أنّهم فصلوا القولَ في قطع النّعتِ لم يعرضوا له في التّوكيد، اللّهمّ إلاّ ما جاء من كلام مقتضب من بعضهم.

يقول الأشموني : « لا يجوز في ألفاظ التّوكيد القطع إلى الرّفعِ ولا إلى النّصبِ ». [3]

ويعلّق الصّبان على ذلك بقوله : « أي على المختار لمنافاة القطع مقصود التّوكيد ». [4]

وإلى قريبٍ من هذا يذهب صاحب "البسيط" حيث يقول : «... وأمّا ما يجري توكيدًا فلا يكون إلاّ تابعًا، ولا يكون واليًا للعواملِ، فلا يصحُّ تقدير تكرار العامل في النّعتِ ولا في التّوكيدِ؛ لأنّ ذلك مُضاد للوضعِ ... لأنّ النّعت والمنعوت كالشيءِ الواحدِ، والتّوكيد والمؤكّد في كونهما كالشيءِ الواحدِ آكِدٌ؛ لأنّ التّوكيد لا يفيد معنى زائدًا على إفادةِ الأوّل وإنّما يفيد تحقيق ما أفاده الأوّل، والنّعت يفيد أمرًا

---

(1)- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح : محمد كامل بركات، ط 01، دار الكاتب العربيّ، بيروت : 1967م، ج 01، ص 166.

(2)-كاملة الكواري، الوسيط في النّحو، ص 458.

(3)- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط 01، بيروت : 1998م، دار الكتب العلمية، ج 02، ص 83.

(4)- الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص 77.

زائدًعلى ما أفاده الأوّل ».[1]

ويفهم من هذا الكلام الآخِرِ أنّه ممن لا يرون قطعًا في التّوكيدِ؛ فالتّوكيد تابعًا كالنّعت نَعَمْ، لكنّه ذو طبيعة خاصة سواء مع ما يُؤكّده في كونها أشدّ ارتباطًا وأقوى صِلَةً من النّعت مع منعوته في كونها كالشّيءِ الواحدِ، أو من حيث عدم حمل التّوكيد معنى أو دلالة تزيد على ما يُفيده الأوّل (مُؤَكَّدُهُ)؛ فدلالته على تحقيق ما يفيده المؤَكَّدُ فحسب؛ وابن أبي الرّبيع ينحو في تسيره هذا لعدم القطع في التّوكيد منحى معنويًّا دلاليًّا.

والنّحاة في مسألة القطع هنا يدركون فروقًا دلاليّة دقيقةً بين النّعت والتّوكيد، وإن كانا أخوين من أسرة واحدةٍ "التّوابع"، « وقد اعتبر الزّبيدي ألفاظ التّوكيد الدّالة على الإحالة والشّمول من النّعت، لكنّ النّحاة الآخرون لم يعتبروها كذلك؛ لأنّه لا يصحّ أن يَعْطِفَ بعضها على بعضٍ أو أن تُقطعَ مثلما يُقطعُ النّعت؛ لأنّ النّعت غير المنعوت، أمّا التّوكيد فهو نفس المؤكّد، والشيء لا يعطف على نفسه كما لا يُقطعْ عَنْ نفسه، فهذا ليس من الحكمةِ ».[2]

ومن ذلك ما أورد الشّيخ محي الّدين عبد الحميد في تعليقه على كلام ابن هشام في ذِكْرِهِ شيئين ممّا يُخالف فيه التّوكيد النّعت، من أنّه « بقي عليه ثالث؛ وهو أنّه إذا تكرّرت ألفاظ التّوكيد وجب في جمعها الإتباع للمُؤكّدِ، ولا يجوز فيها كلّها القطع، كما لا يجوز إتباع بعضها وقطعِ بعضها الآخر، بخلاف النّعت؛ فإنّه يجوز فيه القطع على ما تقدّم بيانه، والفرق بين النّعتِ والتّوكيدِ : أنّ التّوكيد يُراد به الذّات كالمؤكّدِ، وعلى هذا يكون التّوكـــيد هو عين المؤكّد، فإذا قطعتَ كنت كَمَنْ قطع الشيءَ عن نفسه، أمّا النّعت فإنّ المراد به

---

(1)– ابن أبي الرّبيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيليّ السّبتيّ (ت 688 هـ)، البسيط في شرح جمل الزّجاجي، تح : عياد بن عيد الثابتيّ، ط 01، بيروت : 1986م، دار الغرب الإسلاميّ، ج 01، ص ص 370 – 371.

(2)– محمود عبد السّلام شرف الدّين، التّوابع بين القاعدة والحكمة، ص (المقدّمة ج).

الوصف في حين أنّ المراد بالمنعوت الذّات؛ هما متغايران، فلو قطعتَ لَمْ تكن قَدْ قطعتَ الشيءَ عَنْ نفسه ». [1]

وفي تعليق الشيخ يس على ما جاء في "شرح التّصريح" من أنّه « يجوز إذا أريد تقوية التّوكيد أنْ يتبع (كلّه) بأجمع، و(كلّها) بجمعاء، و(كلّهم) بأجمعين، و(كلّهنّ) بجمع ». [2]

ويقول أيضًا : « قال النّاصر اللّقانيّ : يقتضي تأخير أجمع وجمع وفروعها على (كلّ) وهو كذلك، وقد يراه بزيادة التّقوية فيتبع أجمع وفروعه بأكتع وأخواته ... ويجب فيها هذا التّرتيب الموصوف على الصّحيح، والحكم عليها إذا اجتمعت كلّها أنّها تأكيدٌ للأوّل ولا يجوز قطع شيءٍ منها ». [3]

هكذا ينظر أكثر النّحويين إلى القطع في التّوكيد، فهم يَرَوْنَ عدم القطع فيه، تصريحًا أو تلميحًا. ويبدو أنّ القطعَ في هذا الباب قليلٌ نادرٌ، على خلاف النّعت والبدل والعطف؛ إذ يمكن التّقدير في الأبواب الثلاثة، ولا يتوفّر ذلك على التّوكيد. وممّا يمكن الوقوف عليه في هذا الصّدد قراءة أبو عمرو بن العلاء؛ لقوله تعالى: ﴿ **قُلْ إِنَّ اَلْأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ** ﴾ **[آل عمران / 154]** بالرّفع في (كلُّه)، وقُرّاءُ الجمهورِ ينصبُ (كلَّه) على تأكيـــــد الأمر، فعلى قراءةِ أبي عمرو (كلُّه للهِ) ابتداء وخبر، ورجّح النّاس قراءة الجمهور لأنّ التّأكـــــيد

---

(1)– ابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تع : محمد محي الدّين عبد الحميد، ط 01، بيروت : 1994م، المكتبة العصريّة، ص 418.

(2)– الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، ج 02، ص 124.

(3)– ياسين بن زيد الدّين العليميّ الحامصيّ (ت 1061 ه)، حاشية يس على شرح قطر النّدى، تح : كريم حبيب كريم الكموليّ، ط 01، بيروت : 2016م، كليّة الحقوق للعلوم والتّربية، جامعة دمشق، المؤسّسة اللّبنانيّة، ج 02 ص 124.

أملكُ بلفظة (كلٌّ) [1]، فليس ثَمَّةَ محذوف يتأوّل على هذه القراءة؛ فالمبتدأ والخبر اسمان ظاهران على خلاف ما مرّ في القطعِ. [2]

وذهب ابن السّراج إلى أنّه « يجوز أن تقول : إنّ قومك كلُّهم ذاهبٌ، يحسُن عند الخليل أنْ يكون مبتدأ بعد أنْ تذكر (قومُكَ) فيشبه التّوكيد ... فأمّا في قوله عزّوجلّ : ﴿ **قُلْ إِنَّ اَلْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ** ﴾ **[آل عمران / 154]** فالنّصب على التّوكيدِ للأمرِ، والرّفع على قولك : " إِنَّ اَلْأَمْرَ جَمِيعُه لِلَّهِ" ». [3]

كما نقل الصّبان عنْ غيره [4] بأنّ هناك قولاً بجواز قطع التّوكيد، دون أنْ يمثّل له أو يعلّق عليه.

(**1**)– أبو محمد عبد الحق بن عطيّة الأندلسيّ (ت 541 هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ط 01، المغرب : 1975م، المجلس العلمي بفاس، ج 03، ص 271.

(**2**)– حسين عباس الرّفايعة، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة، ط 01، عمان : 2006م، دار جرير، ص 219.

(**3**)– ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج 02، ص ص 22 – 23.

(**4**)– الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص 133.

1–3. المُركّب البدليّ :

1–3–1. مفهوم البدل :

1–3–1–1. البدل في اللّغةً :

جاء في "لسان العرب" لابن منظور : « ... قال ابن سيده : بِدْلُ الشيءِ وبَدَلُهُ وبَدِيلُه الخَلَفُ منه، والجمعُ أبدالُ. وقال سيبويه : إنّ بَدَلَكَ زَيْدٌ؛ أي : إنّ بَدِيلُكَ زَيْدٌ، قال : ويقول الرّجلُ للرّجُلِ اذهب معك بفلانٍ، فيقول : مَعِي رَجُلٌ بَدَلُهُ؛ أي : رجلٌ يُغْنِي غَنَاءَه ويكون في مكـــانه ... وتَبَدَّلَ الشيء وتبدّلَ به واستبدله واستُبْدِلَ به، كُلُّه : اتّخذ منه بَدَلاً. وأَبْدَلَ الشيءَ مِنَ الشيءِ وبدّله : تَخِذْهُ منه بدلاً ». (1)

وجـــاء في " مُخْتار الصّحـــاح " للرّازي : « (البديل) البَدَلُ، و(بَدَلُ) الشيءِ غيره، يقـــال : بَدَلٌ، و(بِدْلٌ) كشَبيهٍ وشِبْهٍ ومَثَلٍ ومِثْلٍ. و(أَبْدَلَ) الشيءَ بغيره، و(بَدَّلَه) اللهُ تعالى مِنَ الخوفِ أَمْنًا، و(تَبْدِيلُ) الشيءِ أيضًا تغييرُهُ وإن لم يأتِ (بِبَدَلِهِ)، و(استبدَلَ) الشيءَ بِغَيْرِهِ و(تَبَدَّلَه) به إذْ أخذه مكانه، و(المُبَادَلَةُ التَّبَادُلُ) ». (2)

وفي "القاموس المحيط " : « بَدَلُ الشيءِ، محرّكةٌ، وبالكسرِ وكأميرٍ : الخَلَفُ منه، جمعُ : أَبْدَالٌ. وتَبَدَّلَهُ، وبه، واستَبدَلَه، وبه، وأبدله منه، وبَدَّلَهُ منه : واتّخذه منه بَدَلاً. وحروف البَدَلِ : "أَنْجَدْتُهُ يَوْمَ صَالَ زُطٌّ"، وحروف البدل الشّائع في غيرِ إدغامٍ : بِجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ، أَمِنَ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ. وبَادَلَهُ مُبَادَلَةً وبِدَالاً : أعطاه مِثْلَ ما أَخَذَ منه ». (3)

فمِنْ خلال هذه التعاريف وغيرها في المعاجم اللّغويّة؛ يظهر لنا جليًّا أنّ المفهومَ اللّغويّ للبَدَلِ يتمحور حول إبدال الشيء بشيءٍ آخر يحلّ محلّه لأداء نفس الوظيفة الّتي يؤديها الأوّل للوصول إلى الغرض نفسه.

---

(1)– ابن منظور، لسان العرب، المجلد الحادي عشر، مادة (بدل).

(2)– الرّازي، مختار الصّحاح، مادة (بدل).

(3)– الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (بدل).

1-3-1-2. البدل في الاصطلاح :

1-3-1-2-1. مصطلح "البدل" عند النّحاة القدامى :

قال سيبويه : « هذا باب مِنْ أَفْعَلَ يُستعمل في الاسم ثمّ يُبدَل مكان ذلك الاسم اسم آخر فيعمل فيه كما عَمِلَ في الأوّل؛ وذلك قولك : رأيتُ قومَكَ أكثرهم، ورأيتُ بني زيدٍ ثلثهم ». (1)

وقال الرّمانيّ في حدّ البدلِ : « قولٌ يقدَّر في موضعِ الأوّل » (2).

وقال ابن جني أنّ « البدل يجري مجرى التّوكيد في التّحقيق والتّشديدِ، ومجرى الوصفِ في الإيضاحِ والتّخصيصِ ». (3)

وقال ابن برهان العكبريّ فيه : « البَدَلُ أحد التّوابعِ، ألا أنّه في تقديرِ جملتينِ في الأصلِ؛ إذا قلتَ : ضربتُ زيدًا ضربتُ رأسَهُ، فحذفت (ضربتُ) الثّانية، وانتصب (رأسه) بـ(ضربت) الأولى ».(4)

والملاحظ في هذا المفهوم أنّه أوّل مرّة يأخذ "التّابع" جنسًا في تعريف البدل؛ بقوله : البدل مِنَ التّوابعِ.

---

(1)– سيبويه، الكتاب، ج 01، ص 150.

(2)– علي بن عيسى أبو الحسن الرّماني (ت 384 هـ)، الحدود في النّحو، تح : بتول قاسم ناصر، د ط، بغداد : 1979م، دار الجمهورية، ص 39.

(3)– ابن جني، اللّمع في اللّغة العربيّة، تح : حامد المؤمن، ط 01، بغداد : 1982م، مطبعة العاني، ص 169.

(4)–، أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت 543 هـ)، شرح اللّمع للأصفهاني ، تح : إبراهيم بن محمد أبو عباة، الرّياض : 1990م، إدارة الثّقافة للنّشر، ج 01، ص 229.

وقد عرّفه ابن يعيش بقوله : « البَدَلُ ثَانٍ يُقَدَّرُ في موضعِ الأوّلِ؛ نحو قولك : "مررتُ بأخيك زيدٌ؛ فـ(زيدٌ) ثَانٍ مِنْ حيث كان تابعًا للأوّل في إعرابه، واعتباره بأنْ يُقَدَّرَ في موضِعِ الأوّلِ، حتى كأنّك قلتَ : "مررتُ بزيدٍ"، فيعملُ فيه العامل ، كأنّه خالٍ مِنَ الأوّلِ »[1]؛ وهذا الحدّ يقارب حدّ الرّمانيّ بشكلٍ كبيرٍ.

وأمّا ابن مالك، فقد ذكر حدّين للبدلِ : « أوّلهما؛ وهو التّابع المستقلّ بمقتضى العاملِ تقديرًا دون مُتْبَعٍ، ويوافق المتبوع ويخالفه في التّعريف والتّنكير، ولا يبدل مضمر منْ مضمر ولا منْ ظاهر [2]، والآخر؛ التّابعُ المقصودُ بالحكمِ بلا وساطةٍ ». [3]

فقد ذكر ابن مالك في حدّ البدل كونه مقصودًا بالحكمِ دون المبدّلِ منه، ممّا جعل المفهوم غير مانعٍ مِنْ دخولِ الأغيار، كالمعطوف لـ(بدل) بعد الإثبات؛ نحو قولك : جاءني زيدٌ بل عمرٌو، فعمد ابن مالك إلى إخراجه بإبدال قيد (دون المبدّل منه) بقيدِ (بلا واسطةٍ) [4]. وقد أصبح الحدّ الثّاني "لابن مالك" هو التّعريف النّهائي للبَدَلِ، والّذي استقرّ عليه هذا المصطلح؛ فقد أخذ به معظم النّحاة بعده؛ كابن النّاظم (ت 686 هـ)، وابن هشام، وابن عقيل، وأحمد مختار عمر، ومهدي المخزوميّ وغيرهم ممن جاء بعده مِنَ الّذين اعتمدوا على مِثْلِ هذا المفهوم في تفسيرهم للبدل.

---

(1)– ابن يعيش، شرح المفصّل، تح : إميل بديع يعقوب، ط 01، بيروت : 2001م، دار الكتب العلميّة، ج 02، ص 285.

(2)– ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 172.

(3)– ابن مالك، شرح الكافية الشّافيّة، ص 1276.

(4)– ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص 166 – 167.

1-3-1-2-2. مصطلح "البدل" عند النّحاة المحدثين : من المحدثين الّذين وضعوا حدّا للبَدَلِ نذكر :

عباس حسن بقوله : « إنّه التّابع المقصود وحده بالحكمِ المنسوبِ إلى تابعه، مِنْ غيرِ أنْ تتوسّط – في الأغلب – واسطةٌ لفظيّةٌ بين التّابعِ والمتبوعِ ». (1)

ويقول الأنطاكيّ : « البَدَلُ : تكملةٌ تصحيحيّةٌ، أو بيانيّةٌ لما قبله ». (2)

1-3-2. أنواع البدل :

البدلُ على أربعةِ أنواعٍ، وذلك حسب ما قاله ابن السّراج : « البدل على أربعة أقسام، إمّا أن يكون الثّاني هو الأوّل أو بعضه، أو يكون المعنى مُشتمِلاً عليه أو غلطًا. وحقّ البدل وتقديره أنْ يعملَ العاملُ في الثّاني كأنّه خالٍ مِنَ الأوّل، وكأنّ الأصل أَنْ يكون خبرين أو تدخل عليه واو العطف، ولكنّهم اجتنبوا ذلك اللّبس ». (3) وهذه الأنواع كالآتي :

1-3-2-1. بدل الكلِّ مِنَ الكلِّ :

ويُسمّى البدل المطـــابق؛ وهو ما كـــان فيه التّـابع عين المتبـــوع؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **اهْدِنَا اَلْصِّرَاطَ اَلْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ اَلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلاَ الضّالِينَ** ﴾ **[الفاتحة / 6-7]**؛

فـ(صِرَاطَ) الثّانية في الآيتين الكريمتين بدل مِنْ كلمة (الصِّرَاطَ) الأولى.

---

(1)– حسن عبّاس، النحو الوافي، ج 03، ص 664.

(2)– أبو حيّان، البحر المحيط، ج 02، ص 278.

(3)– ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج 02، ص 46.

1-3-2-2. بدل البعضِ مِنَ الكلِّ : هو ما كان فيه البدلُ جزءًا مِنَ المبدلِ منه؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ عَلَى اَلنَّاسِ حَجُّ اَلْبَيْتِ لِمَنْ اِسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً** ﴾ **[آل عمران / 97]**، ف(مَنْ اِسْتَطَاعَ) بدلُ بعضٍ مِنَ الكلِّ، والمبدّل منه هو (النّاس) جاء مجرورًا.

1-3-2-3. بدل الاشتمال : هو بدلُ شيءٍ من شيءٍ يشتملُ عاملُه على معناه اشتمالاً بطريقِ الاجمالِ؛ نحو قوله تعالى: ﴿ **يَسْأَلُونَكَ عَنِ اَلشَّهْرِ اَلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ** ﴾ **[البقرة / 217]**، ف(قتالٍ) بدلٌ مِنَ الشّهرِ وليس القتال نفس الشّهرِ ولابعضه ولكنّه مُلابسٌ له لوقوعه فيه.

1-3-2-4. بدل الغلط أو النّسيان : هو ما ذُكر ليكون بدلاً مِنَ اللّفظِ الّذي سبق ذِكره خطأً باللّسان أو بالفكرِ؛ نحو : (اشتريت سقار محا-ل)، ومجال هذه الدّراسة محدّد ومضبوط بالنّص القرآنيّ، وحاشا أن نقولَ : إنّ القرآنَ الكريمَ يشتمل على نماذجٍ مِنْ بدلِ الغلطِ أو النّسيانِ.

1-3-3. القطع في المركّب البدليّ :

لا خلاف بين النّحاة في جواز القطعِ في البدلِ؛ فهو في ذلك كالنّعتِ من حيث الأساس الّذي يقطعان لأجله، فقد يُقطع البدلُ لفظًا لعلّةِ التّبعيضِ أو الاستأناف دون التّبعيض؛ كَأنْ يكون جواب على : ما هُمَا ؟ وفي ذلك توسّعٌ بالخروج عَنِ الأصلِ؛ لأنّ التّـابعَ مِنْ حقّه أَنْ يتبع متبـوعه في الإعرابِ. فلمّا قُطعت تلك العلاقة خرج عَنِ الأصل؛ وعليه قد يكون المبدّل منه ممّا يَبْعِضُ وقَدْ يكون خلافَ هذا؛ فإنْ كـان الأوّل في الإتباع والقطع

جائزان، وأمّا الثّاني فعليك القطع إذا أردت الاستئناف البيانيّ. (1)

وممّا جاء مِنَ التّبعيضِ ويجوز فيه الوجهان؛ نحو قولك : « مررتُ بقومٍ عبدُ اللهِ وزيدٌ وخالدٌ ». (2) فهذا جاز لك أَنْ تتبعه على الأصلِ وهو الجرّ، وجاز لك قطعه لفظًا عَنِ الأصلِ؛ كأنّك قلت : (منهم عبدُ اللهِ وزيدٌ وخالدٌ). وإِنْ شئت كان جوابًا على سؤالٍ مقدّرٍ كما كان هذا في النّعت؛ نحو قولك : مَنْ هم ؟ فقيلَ : هم كذا وكذا. ومِنَ القطعِ في هذا قولُ الشّاعرِ : (3)

يا ميَّ إِنْ تفقدي قومًـــــا ولدتهم * أو تخلسهـــــم فإنّ الدّهر خلاّسُ**

عمرو وعبدُ منافٍ والّذي عهدت * ببطنِ عرعرِ أبي الضّيْمِ عبّـــاسُ.**

فهذا على القطعِ إلى الابتداءِ (4)؛ إِذْ أنّه لو لَمْ يُرَدْ أَنْ يقطعَ البدلَ؛ (عمرٌو وعبدُ اللهِ منافٍ والّذي عهدتَ) لقاله بالنّصبِ متبعًا للمبدّلِ منه "قومًا"؛ ونحو هذا قوله تعالى : ﴿ **قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ** ﴾ **[آل عمران / 13]**؛ فهذا على الابتداء، ومِنَ النّـــاسِ مَنْ يجرّ

(**1**)– سيبويه، الكتاب، ج 01، ص ص 432 – 434.

(**2**)– سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 15.

(**3**)– محمد محمد حسن شُراب، شرح الشّواهد الشّعريّة في أُمَّاتِ الكتب النّحويّة : لأربعةِ آلافِ شاهدٍ شعريٍّ، ط 01، بيروت : 2007م، مؤسّسة الرّسالة، ج 01، ص 20.

(**4**)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص ص 15 – 16.

ذلك على النّعتِ والبدلِ [1]؛ فمَنْ ابتدأ قطع التّابع عَنْ أصله، فإذا أردناه نعتًا فالقطع مِنْ بـــابه، وإنْ كان بدلاً فالقطع مِنْ بـــابه. فهذا تَفَسُّحٌ في الكلامِ، ألا ترى أَنَّ المتبـــوعَ مجرورٌ؛ ومثل ذلك فيما جـــاز فيه النّعت والبدلُ، ويُقطعُ إلى الرّفعِ قولٌ كثيرٌ : [2]

وكنتُ كذي رِجليْنِ رجلٍ صحيحةٍ * ورجلٍ رمى فيها الزّمـــــانُ فشَلَّتِ.**

فهذا جائز على النّعتِ والبدلِ والابتداءِ [3]؛ فإذا رُفِعَ فهو مِنْ بابِ القطعِ على النّعت أو البدلِ؛ إذْ إنّ "رِجْلَيْنِ" مضافةٌ لاسم "ذي"، فلو أُتْبِعَ لجُرَّ.

أمّا قول الشّاعرِ ذي الرُّمَّةِ : [4]

ترى خَلقَهـــــــا نصفٌ قَناةٌ قَويمة * ونصفٌ نقًّـــــا يَرْتجُّ أو يَتَمَرْمَرُ.**

فهو مِنْ بابِ قطعِ البدلِ إلى الرّفعِ على الابتداءِ، وإنْ شِئْتَ على النّصبِ [5]؛ إذْ إنّه بالنّصبِ على البدلِ، وهو الأصلُ، وأمّا الرّفع فهو على القطعِ؛ لأنّه تبعيضٌ لأنواعِ خلقها، فكأنّه قـال : "منها نِصْفٌ كذا ونِصْفٌ كذا، فإذا نُصِبَ فهو على الحـالِ، وحَسُنَ هذا، لأنّ الموصوف معرفة. وإذا لم يكن البدل بِعِدَّةِ المبدّلِ منه

---

(1)– سيبويه، الكتاب، ج 01، ص 432.

(2)– المصدر نفسه، ص 433.

(3)– المصدر نفسه، ص 432.

(4)– أحمد حسن سبج، ديوان ذي الرّمة، ط 01، بيروت : 1995م، دار الكتب العلميّة، ص 109.

(5)- سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 11.

فالقطع ليس إلاّ أَنْ تُقَدّرَ محذوفًا [1]؛ ومنه قول الشّاعر "النّابغة الذّبيانيّ" :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَـــــــــا * لِسِتَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا العَامُ سَـــــــــابِعُ**

رَمَـــــــادٌ كَكَحْلِ العينِ لأيًا أبيّنه * ونُؤَيٌّ كَجِذْمِ الحوضِ أثلمُ خـاشعُ.** [2]

فهذا جاز فيه الرّفعِ والنّصبِ على القطع؛ والنّصب على الإتباعِ [3]؛ فهو رَفَعَ "رمادٌ ونؤيٌّ" على القطعِ مِنَ المبدّلِ منه "آيات"، كأنّه قال : "منها كذا ومنها كذا"؛ وقَدْ يُنصب على القطع إلى الحالِ أو إلى مفعولٍ به لفعلٍ مُضمرٍ تقديره "أعني"، إذا توهّمتَ آيات بمعنى آيَتَيْنِ، ويجوز الإتباع على تقديرِ محذوفٍ معطوفٍ على تلك الصّفاتِ، وكأنّك قلتَ : "رمادًا ونُؤيًّا وأُثَيَّةً"، على هذا ونحوِهِ تأويلُهُ.

وأمّا الوجهُ الآخرُ، وهو الّذي لا يجوز فيه التّبعيضُ فهو ممّا يكون جوابًا على سؤالٍ مُقدّرٍ وليس به تبعيضٌ [4]؛ ومِنْ هذا قولكَ : "مررتُ بأخيكَ زيدٌ" و"مررتُ بعبدِ اللهِ أخوك"؛ فهذا جوابٌ على "مَنْ هو ؟" [5]؛ فقد قُطِعَ البدلُ ههُنا لفظًا، لذلك وجدنا "زيدٌ وأخوك" مرفوعين على ما لو ظهر لم يكن بعده إلاّ رفعًا، وهو الابتداءُ. كأنّه أجاب على قدَر سؤالِ السّائلِ لو ظهر مِنْ نفسه، ولو أراد الإتباع لجرّهُما، فهذا من بابِ التّوسّعِ في الكلامِ؛ إذْ خرج عَنْ أصْلِ التّوابعِ؛ وحمَلَ على معنى في نفسِ السّائلِ، إلاّ أنّه أَوْجَزَ واختصر.

---

(1)– أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ج 04، ص 1974.

(2)– عباس عبد السّاتر، ديوان النّابغة الذّبيانيّ، ط 03، بيروت : 1996م، دار الكتب العلميّة، ص ص 52 – 53.

(3)– أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ج 04، ص 1974.

(4)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص ص 15 – 16.

(5)– المصدر نفسه، ص 15.

ونحو هذا قول الشّاعر:

ولقد خبطنَ بيــوتَ يَشْكُرَ خبطةً * أخوالُنَـــــا وهُمْ بنو الأعمـــــامِ.** [1]

قال سيبويه : « كأنّه حين قال : خبطنَ بيوتَ يَشْكُرَ قيل له : وما هم ؟ فقال : أخوالنا وهم بنو الأعمام » [2]؛ فقطع البدل "أخوالنا" عن "يشكُرَ"، فالجملة بعدَ القطع على الاستئنافِ، وقيلَ يَقْبُحُ هذا إذا قيلَ هذا إذا لم يَطُلْ الكلامُ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **بَشَرٍ مِنْ ذَلِكُمْ النّارُ** ﴾ **[الحجّ / 72]**؛ أطال الكلام لمّا وصف قبلَ القطعِ بالجارّ والمجرورِ [3]؛ كأنّه قال : هو النّارُ، لكنّ هذا فيه نظرٌ؛ لأنّه جاء القطعُ في الكلامِ دون هذا الشّرطِ.

وقَدْ يُقْطعُ البدلُ عَنِ المبدّل منه إذا كان فيه معنى التّرحّمِ، وهو على وجوهٍ نحويّةٍ إذْ قُطِعَ [4]؛ نحو قولك: "مررتُ بِهِ المسكينِ"، إذا أتبعتَ، وإنْ شئتَ قطعتَ إلى الرّفعِ، فهو على وجهين؛ أمّا أحدهما فعلى الابتداء، وأمّا الآخر فعلى "المسكينُ مررتُ بِهِ"؛ فعلى الوجهِ الأوّلِ يكون "المسكينُ" مبتدأ، والخبرُ "هو"، والجملة على الاستئناف، وفي هذا القطعِ معنى التّرحّمِ الّذي بالمنصوب. أمّا الوجه الآخر فيكــون "المسكينُ" مبتدأ مؤخّرًا، والخبر جملةُ "مررتُ بِهِ، وهذا قول ابن أبي إسحاق، والخليل، وسيبويه [5].

وأمّا يونُسُ فرأى أنّ هذا التّفسير خطأ؛ فهو يحملُ الرّفعَ على الرّفعِ والجرّ على الجرّ والنّصبَ على النّصبِ،

---

(1)– طلال حرب، ديوان مهلهل بن ربيعة، د ط، بيروت : د ت، دار الكتب العلميّة، ص 77.

(2)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 16.

(3)– السّيوطي، همع الهوامع، ج 05، ص 222.

(4)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 17.

(5)– المصدر نفسه، ص ص 75 – 77.

فهو لا يرفعُ شيئًا في التّرحّم [1]؛ فهو لا يقول إلاّ "ضرباني المسكينان"، و"ضربوني المساكين"، و"ضربتُه المسكينُ"؛ أي : على البدل.

وقَدْ يُقْطع البدلُ عَنْ المبدّل منه إلى النّصبِ على معنى الفِعلِ؛ إذْ لا يوجد به ترحّمٌ [2]؛ نحو قول الشاعر : [3]

ومَا غرّني حَوْزُ الرّزاميّ مُحصّنًـــــا * عَوَاشِيَهَـــا بالجوِّ وهو خَصيـــــبُ.**

سُمِعَ البيتُ مِنْ أفواهِ العربِ هكذا، وزعموا أنّ اسمه مِحْصَنٌ [4]؛ فهذا منصوبٌ على مَنْ لو ظهر لكان ما بعده منصوبًا وهو يظهرُ، لأنّه على "أعني"، ولَمْ يُرَدْ أكثرُ مِنْ أنْ يُعرّفه، ولم يَرِدْ ههنا مَدْحًا ولا ذمًّا ولا افتخارًا، فلو أراد أنْ يُتْبَعَ لقال : "وما غرّني حوزُ الرِّزامي مِحْصَنِ عواشِيَهَا، إلاّ أنّه قطعه إلى النّصبِ كما قُلْنَا، والرّزامي مضافٌ إلى المصدرِ "حوز"، فاعِلٌ له، و"عَوَاشِيَهَا" مفعولٌ به لهذا المصدر.

وإنّ لتعدّد الوجوه اللّغويّة أثرٌ في ثراءِ اللّغةِ، وأنْ يتكلّمَ الفصيح العربيّ دون أن يظلّ مضبوطًا بقواعد اللّغة المعياريّة، والتّوسّع له القدرةُ على هذا، فهنا قُطِعَ البدلُ عَنْ متبوعه في الإعرابِ، وكذلك حُمِلَ على المعنى، إذ كان ترحّمًا.

---

(1)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص ص 76 – 77.

(2)– المصدر نفسه، ص 74.

(3)– رمضان عبد التّواب (ت 1422 هـ)، "أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه"، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق : 1974م، عدد 02، المجلد 49، ص 236.

(4)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 74.

- **قطع البدل بين الجواز والوجوب :**

لَمْ يضع النّحويــون شروطًا للقطعِ في البدلِ كمــا هو الحـالُ في النّعت، وكما أجـاز سيبويه ومعه نحّاة آخرون في التّراكيب السّابقة الإتباع في البدلِ، والقطعَ إلى الرّفعِ أو النّصبِ، لكنّهم ذكروا حالةً واحدةً يتحرّك فيها البدلُ بين الجواز والوجوب؛ وهي :

– **إذا جاء البدلُ تفصيلاً**؛ فإنْ كان وافيًا بما في المفصّل مِنَ الأعدادِ جاز فيه الإتباعُ والقطعُ؛ « فإذا أتيت بعد جمعٍ أو عددٍ بأسماءٍ تُريدُ إبدالها منها، فإنْ كان ما بعد العددِ يَفي به وما بعد الجمعِ يَصدُق عليه الجمعُ، جاز فيه وجهانِ : الإبدالُ ممّا تَقدّمَ، والرّفع على القطعِ؛ نحو قولك : "لقيتُ مِنَ القومِ ثلاثةٌ زيدًا وعمرًا وجعفرًا"، فالنّصب هنا على البدلِ، والرّفع على القطعِ؛ نحو قولك : "أحدهم زيدٌ والآخرُ عمرٌو والآخرُ جعفرُ ... وإنْ كان ما بعد العددِ والجمعِ كذلك فالقطعُ ليسَ إلاّ؛ نحو قولك : "لقيتُ رجالاً زيدٌ وعمرٌو"؛ أي : منهم زيدٌ وعمرٌو ». (1)

وضابطُ هذهِ الحالة أنّه : إذا قُصِدَ تفعيلُ مذكورٍ بما هو صالحٌ للبدليّةِ، وكان وافيًا بآحاد المذكورِ جاز البدل والقطعُ ... فلو كان المفصّل غير وافٍ بآحاد المذكور تعيّن القطعُ على الابتداء وجعل الخبرِ "مِنَ" وضميرًا مجرورًا بها؛ نحو قولِ النّبيّ (ص) : « اِجْتَنِبُوا اَلْمُوبِقَاتِ؛ الشِّرْكُ بِاللهِ والسّحرُ ».

ومثل هذا قوله تعالى : ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ**... ﴾ **[آل عمران / 97]**؛ أَيْ : منها مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ.

ويُروَى « اِجْتَنِبُوا اَلْمُوبِقَاتِ؛ الشِّرْكُ بِاللهِ والسّحرَ »؛ أي : بالنّصبِ على البدلِ وحذفِ المعطوفِ، والتّقدير : "الشّركُ باللهِ والسّحرَ وأخواتِهما، وجــاز الحذفُ لأنّ "المــوبقاتِ" سبعٌ ثبتت في حديثٍ آخر، واقتصر

(1)– المبرّد، المقتضب، ج 04، ص ص 292 – 293.

هنا على اثنتينِ تنبيهًا على أنّها أحدُ الاجتنابِ. [1]

والظّاهر هنا أنّ القطعَ في البدلِ يتضمّن معنى دلاليًّا؛ فرواية الحديثِ الشّريفِ على القطعِ بذِكرِ اثنين فحسب من هذه الموبقاتِ فيه تنبيهٌ على أنّها أولى والأجدرُ بالاجتنابِ والتّركِ.

ومحلُّ وجوب القطعِ إنْ لَمْ يَنْوِ معطوف محذوف، فإنْ نَوَى معطوف يحصل به منضمًّا إلى المذكور الوفاء بالتّفصيلِ لم يتعيّن القطع بل يجوز القطعُ والإبدالُ.

وقد رُوِيَ الحديث المذكور بالرّفعِ على القطعِ، ورُوِيَ « بالنّصبِ على البدلِ وحذفِ معطوفٍ؛ والتّقدير : " اجتنبوا الموبقـاتِ : الشّركُ باللهِ والسّحرَ وأخواتِهمـــــا "، وجاز الحذف لأنّ الموبقات سبع ثبتت في حديثٍ آخر، واقتصر هنا على اثنتين تنبيهًا على أنّها أحقّ بالاجتناب ». [2]

ولا يُفهم ممّا تَقدّمَ أنّ التّفصيلَ شرطٌ للقطعِ في البدلِ؛ فغيرُ المفصّل مِنَ البدلِ يجوز فيه القطعُ أيضًا. وذكر ذلك "أبو حيّان" صراحةً في "الارتشافِ"؛ حيث يقول : « وليسَ مِنْ شرطِ القطعِ التّفصيلُ؛ بل يجوز في نحو : مررتُ بزيدٍ أخِيك؛ أَنْ تقطعَ وتَقولُ : أخوك، وهذا ما نصّ عليه سيبويه والأخفش ». [3] فيجوز القطع هنا على الرّفع، والإتباع على النّصب.

---

(1)– ابن مالك، شرح التّسهيل، تح : عبد الرّحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، ط 01، السّعودية : 1990م، دار هجر، ج 03، ص 341.

(2)– الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 02، ص 135.

(3)– أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، ج 04، ص 1973.

1-4- المُركّب العطفيّ :

1-4-1. مفهوم العطف :

1-4-1-1. العطف في اللّغة : من المفاهيم اللّغوية "للعطف" الوارة في المعاجم العربيّة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

جاء في "مقاييس اللّغة" لابن فارس : « العين والطّاء والفاء أصلٌ واحدٌ صحيحٌ يدلُّ على انثناءٍ وعِياجٍ.

ويُقالُ : عَطَفْتُ الشيءَ إذا أَمَلْتُهُ، وانعطف إذا انعاج، ومصدرُ عَطَفَ : العُطُوفُ ». [1]

وتناول الخليل بن أحمد الفراهدي في معجمه "العين" مادة (عَطَفَ) وأورد لها الكثير من الاشتقاقات والمعاني ولقد استهلّ ذلك بقوله : « عَطَفَ : عَطَفْت الشيءَ أَمَلْتَهُ، وانعطف الشيء انعاج، وعطف عليه انصرف، وعطفت رأس الخشبةِ؛ أيْ : لَوَيْتَ [2]؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **ثَانِي عِطْفِهِ** ﴾ **[الحج / 09]**؛ أي : لاوي عُنُقَه».[3]

يوضّح لنا الخليل مِنْ هذا القولِ معنى "عطف" في كثيرٍ مِنَ السّياقات اللّغويّةِ؛ ورغم تغيّر هذه الأخيرة وتغيّر مواضع ورود كلمة "عطف" إلاّ أنّ المعنى العام لها من خلال القول؛ هو الميلُ والعِياج والانصراف.

---

(1)- ابن فارس، معجم مقاييس اللّغة، ج 04، مادة (عطف).

(2)- الفراهدي، معجم العين، تح : عبد الحميد هنداوي، ط 01، بيروت : 2003م، دار الكتب العلمية للملايين، ج 01، مادة (عطف).

(3)- المصدر نفسه.

وجاء في "القاموس المحيط" : عَطَفَ يَعْطِفُ : مَالَ، وعليه أشفقَ، كتعَطَّفَ ... والعطف بالفتحِ الانصراف، وبالضّمِّ جمع العاطِفِ والعَطوف، والعِطاف : للإزار، وامرأة عَطِـيفٌ كأميرٍ ليّنةٌ مِطْوَاعٌ، لا كِبْرَ لهـا، وعَطَّفْتُه ثوبي تعطيفًا : جعلت عطافًا له ... وانعطَفَ : انثنى ». (1)

وقد وردت كلمة "عطف" في "المعجم الوجيز" في مجال الحديث عَنِ النّاقةِ (2)؛ فيُقال : « وعَطَفَتِ النّاقة على وليدها : حَنَّتْ عليه ودرَّ لبنها ».

1-4-1-2. العطف اصطلاح :

تناول النّحاة العطفَ بنوعيه؛ عطف البيان وعطف النّسق، كلٌّ على حدة حتى لا تتداخل المفاهيم؛ وممّا سبق في التّعاريف اللّغويّة يمكننا التّمييز بين كلّ نوعٍ « فالعطف شيئان : أحدهما لَيُّ الشيءِ والثّاني الالتفاف إليه؛ فمِنَ الأمرِ الأوّلِ نجد عطف الرّجل، ومنه اشتُقَّ عطفُ النَّسَقِ؛ لأنّه لَيُّ الثّأني على الأوّلِ، ومِنَ الأمرِ الثّاني عطفُ النّساءِ على أولادِهِنَّ، ومنه اشتُقَّ عطفُ البيانِ؛ إذْ هو التفاف على الأوّل بالتّبيين ». (3)

وجاء العطف في "التّعريفات" بأنّه « تابع يدلّ على معنى مقصود بالنّسبة مع متبوعه، ويتوسّط بينه وبين متبوعه أحد أحرف العطف؛ نحو : "قامَ زيدٌ وعمرُو"؛ فعمرُو تابع مقصودٌ بالنّسبة للقيام إليه مع زيد ». (4)

---

(1)– الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة (عطف).

(2)– مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوجيز، مصر : 1989م، دار التّحرير، مادة (عطف).

(3)– صفاء عبد الله حردان، "الواو والفاء وثمّ في القرآن الكريم"، إشراف : أحمد حسن حامد، فلسطين : 2008، جامعة النّجاح الوطنيّة، ص 15.

(4)– الشريف الجرجانيّ، معجم التّعريفات، ص 341.

وقد عرّفه ابن الرّبـــيع السّبتيّ بقوله : « بأنّ العطف هو تشريك الثّاني على الأوّل في عـــامله بحرفٍ مِنَ الحروفِ؛ أيْ : أنّ العطفَ يتمُّ بالحروفِ ». (1)

ومِنْ خلال هذه التّعريفات، نلاحظ أنّ كلمة "العطف" تدور حول الميل والرّجوع؛ نحو : "دخل التلاميذُ والمعلّمُ"، فهذا المثال يعني أنّ الواو تُميل وتُرجِع المعلّمَ على التّلاميذِ؛ أي : ما يجري على التّلاميذِ مِنْ حُكمٍ معنوي، وهذا يفترضُ أنّ العطف يعني إرجاع الثّاني على الأوّلِ في الحكمِ الإعرابيّ. ونجد أنّ هنـاك علاقة بين المعنى اللّغويّ والمعنى الاصطلاحيّ؛ فالمعطوفُ هو التّابع يُرَدُّ على المعطوفِ عليه.

1-4-2. أنواع العطف : يقول ابن مالك في ألفيته :

والعطف إمّا ذو بيـــانٍ أو نسقٍ * والغرضُ الآن بيـــــــــان ما سبق.** (2)

نلاحظ من خلال هذا القول أنّ ابن مالك يعطي الملامح الأوّليّة للعطف؛ فهو يمهّد للحديثِ عَنِ العطفِ، ويبدأ كلامَه – في هذا البيت – بتقسيمِ العطف إلى نوعين؛ وهما : عطف البيان، وعطف النّسقِ.

1-4-2-1. عطف البيان : وهو التّابع الجاري مجرى النّعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيحِ والتّخصيص، وسُمّي بذلك لتكرار الأوّل زيادةً في البيـانِ، وقيل : سُمّي بعطفِ البيـــانِ لأنّ أصله العطف (3). وعطف البيـــان

---

(1)- ابن الرّبيع السّبتيّ، البسيط في شرح جمل الزّجاجيّ، ص 329.

(2)- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد، ط 20، القاهرة : 1980م، دار التراث، ج 03، ، ص 218.

(3)- ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، ج 02، ص 423.

هو التّابع المشبّه بالصّفة في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله. (1)

يقول ابن عصفور أنّ : « عطف البيـــان، جريان اسم جــامد معرفة على اسم دونه في الشّهرةِ، أو مثله يُبيّنه النّعت، ولا يشترط فيه أن يكون مُشتقًّا، ولا في حكمه » (2)؛ ومِنْ هنا يتّضحُ لنا أنّ عطفَ البيانِ يأتي اسمًا جامدًا، ويكون أكثرَ شهرةً مِنْ المتبوعِ، فيُذْكَرُ هذا الاسم بغرضِ التّوضيحِ، ويُشترَط فيه ألاّ يكون مُشتقًّا. فعطف البيـــانِ اسمٌ غير صفةٍ يكشف عنِ المرادِ كشفه، وينزلُ مِنَ المتبـــوعِ منزلةَ الكلمةِ المستعملةِ مِنَ القرينةِ إذا تُرجِمَتْ بها (3)؛ نحو قولنا : "أَقسمَ باللهِ أو حفص عمر؛ والمقصود هو "عمر بن الخطاب رضي الله عنه"؛ فهو هنا مثل التّرجمةِ، بحيث إنّه كشف عن الكُنْيَةِ لقيامه بالشّهرةِ دونه، فعطف البيانِ هو الكشف أو التّوضيح بغيرِ الوصفِ. والمقصود في باب العطف هو الأوّل ويذكر الثّاني للتّفسير والتّوضيحِ. (4) والمتّفق عليه بين النّحاة العرب أنّ الغاية مِنْ عطفِ البيانِ أمران وهما (5) :

أ- توضيح المعطوف عليه إذا كان معرفة،

ب- وتخصيص المعطوف عليه إذا كان نكرةً.

---

(1)- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، مادة (عطف).

(2)- علي بن مؤمن ابن عصفور (ت 669 هـ)، المقرّب، تح : أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، ط 01، بغداد : 1971م، مطبعة العانى، ج 01، ص 248.

(3)- الخوارزمي القاسم بن الحسن، شرح المفصّل في صنعةِ الإعراب الموسوم "بالتّخمير" (ت 617 هـ)، تح : عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط 01، بيروت : 1990م، دار الغرب الإسلاميّ، ج 01، ص 123.

(4)- المرجع نفسه.

(5)- أبو فارس الدّحداح، شرح ألفية ابن مالك، ط 01، الرّياض : 2004م، مكتبة العبيكان، ص 373.

نحو قوله تعالى : ﴿ **جَعَلَ اللهُ اَلْكَعْبَةَ اَلْبَيْتَ اَلْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ اَلْحَرَامَ وَالْهَدْيَ والقَلاَئِدَ** ﴾ **[المائدة / 97]**؛ فـ"البيتُ" عطفُ بيانٍ على "الكعبةِ".

أمّا مثال الأمر الثّاني؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ اَلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أو عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا** ﴾ **[المائدة / 95]**؛ فـ"طعامُ" عطف بيانٍ على "كفّارةٌ"، تابعٌ له في الرّفعِ.

1-4-2-2. عطف النّسق : هو حمل الاسمِ على الاسم، أو الفعل على الفعلِ أو الجملة على الجملة بشرطِ توسّطِ حرفٍ بينهما مِنَ الحروفِ المتبوعةِ لذلك؛ أي هو التّابع المتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف. (1)

والحمل المقصود في العطفِ إنّما يعني التّبعيّة ؛ لذلك فإنّ العطفَ تابعٌ من التّوابعِ فهو تابعٌ يتوسّطُ بينه وبين متبوعه أحد حروفِ العطفِ.

1-4-3. القطع في العطفِ :

1-4-3-1. القطع في عطف البيان :

لم يتعرّض أغلب النّحويين في حديثهم عن عطف البيان لمسألة "القطع" فيه؛ خاصةً المتقدّمينَ منهم مِنْ أمثال سيبويه، والمبرّد، وابن السّراج... وحتى أنّهم لم يمثّلوا له. وكان تركيزهم منصبٌّ على ماهية عطف البيان وطبيعته، وذِكْر أوجه التّشابه والاختلاف بينه وبين التّوابع الأخرى؛ خاصةً البدلُ، فكل ما صَحَّ أنْ يكون عطفَ بيانٍ جازَ أنْ يكون بدلاً إلاّ في مسألتين –حسب مقولة النّحاة المشهورةِ– وهما : إنّ المتصوّر مِنَ النّاحيةِ النّظريةِ أن يقع القطع في عطفِ البيانِ كما هو في البدلِ، فهل جرى ذلك مِنَ النّاحيةِ التّطبيقيّةِ، ووقع القطع في عطف البيان في اللّغةِ والاستعمالِ ؟

---

(1)– ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ص 184.

يقول ابن السّراج في هذا الباب : « اعلمْ أنّ عطفَ البيانِ كالنّعتِ والتّأكـــــيدِ في إعرابهما وتقديرهما، وهو مُبيِّنٌ لِمَا تُجريه عليه كما يُبيّنانِ، وإنّما سُمّيَ عطف البيانِ ولَمْ يُقَلْ إنّه نعتٌ؛ لأنّه اسمٌ غير مشتقٍّ مِنْ فعلٍ، ولا هو تحليةٌ، ولا ضربٌ مِنْ ضروبِ الصّفاتِ، فعَدِلَ النّحويون على تسميتِه نعتًا، وسَمّوه عطفَ البيانِ؛ لأنّه للبيانِ، جيءَ به وهو مفرّقٌ بين الاسمِ الّذي يجري عليه وبين ما له مثل اسمه؛ نحو : "رأيتُ زَيْدًا أبَا عمرُو ولقيتُ أخاكَ بَكْرًا » [1]؛ فعطفُ البيانِ والنّعتِ سواءٌ في الغرضِ الّذي يأتيانِ لأجله في الكلامِ، لكن بينهما فروقًا لفظيّةً ودلاليّةً، ويبدو أنّ هذه الفروق بالإضافةِ إلى أمورٍ أخرى؛ كطبيعة المطابقةِ بين عطفِ البيانِ وما عَطَفَ عليه، حدّت بعطف البيانِ أنْ يتّجه إلى عدمِ القطعِ؛ ف « المطابقة بين عطفِ البيانِ وما عَطَفَ عليه في واحدٍ مِنَ النّوعِ، وواحدٍ مِنَ العددِ، وواحدٍ مِنَ التّعيينِ، وواحدٍ مِنَ الإعرابِ، أشدّ منها ممّا بين النّعتِ والمنعوتِ؛ والحكمةُ في هذا أنّ عطفَ البيانِ هو المتبوعُ ». [2]

ولذلك لم نجد شاهدًا لقطعِ عطفِ البيان فيما وقع بين يدينا من مظانٍ لغويّةٍ، حتّى أنّ "الزّمخشري" عندما يَعْرِبُ (مقامَ إبراهيمَ) عطفَ بيانٍ على (آياتٌ) في قوله تعالى : ﴿ **فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مقامُ إِبْرَاهِيمَ** ﴾ **[آل عمران / 97]**، مع أنّه مفردٌ مذكّرٌ، و(بيّناتٌ) جمعٌ نكرةٌ مؤنّثٌ. ويذهب بعضهم إلى أنّ هذا « مُخالِفٌ لإجماعِهم؛ لأنّ البصريينَ والكوفيينَ أجمعوا على أنّ النّكرةَ لا تُبيَّنُ بالمعرفةِ، وجمعُ المؤنّثِ لا يُبَيَّنُ بالمفردِ المذكّرِ ».[3]

وقد أعرب "العبكريّ" (مقامُ) مبتدأ وخبره محذوفٌ، أو خبرًا ومُبتدؤه محذوفٌ، كما ذكر أنّها قد تكـــون

---

(1)– ابن السّراج، الأصول في النّحو، ج 02، ص 45.

(2)– محمود عبد السّلام شرف الدّين، التّوابع بين القاعدةِ والحكمةِ، ط 01، القاهرة : 1987م، دار الثّقافة العربيّة، ص 173.

(3)– الأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، ج 02، ص ص 131 – 132.

بدلاً بصيغةِ التّمريضِ : « وقِيلَ : بدلٌ ». (1)

وما قيل عَنْ تخريجِ هذه الآية الكريمةِ يَعْضُدُ ما سبق مِنَ القولِ بعدمِ القطعِ في عطفِ البيانِ، على الرّغمِ ممّا أورده "الصّبان" نقلاً عَنْ شيخه "السّيد" عن "ابن أم قـــاسم" مِنْ جوازِ قطعِ البيانِ والعطفِ، وتقدّمِ جوازِ قطعِ النّعتِ، وهناك قولٌ بجوازِ قطعِ التّوكيدِ (2). لكنّه لَمْ يُمثّلْ له، ولا أورد له شاهدًا.

وقد ذكر "ابن يعيش" صراحةً عدم جواز القطعِ في عطفِ البيانِ؛ ففي رصده لأوجه المشابهةِ والختلاف بين عطفِ البيـــانِ والصّفةِ، ويقـــول – ذاكرًا أوجه الاختلاف بينهما – : « الرّابعُ أنّ النّعتَ يجـــوز فيه القطعُ؛ فيُنْصَبُ بإضْمارِ فعلٍ أو يُرْفَعُ بإضمار مبتدأ، ولا يجوز ذلك في عطفِ البيانِ ». (3)

واللّغة والاستعمـــال يؤيّدان ما ذهب إليه "ابن يعيش" ومَنْ نحا نحوه النّحاةِ، ونحن بدورنا نحذو حذوهم في ذلك، بغضّ النّظر عمّا نقله "الصّبان"؛ إذْ لا شاهد له في اللّغةِ نثرًا أو شعرًا.

1-4-3-2. القطع في عطف النّسق :

لم يعرِض النّحويون لمسألةِ القطعِ في عطف النّسق كما عرضوا لها في النّعتِ والبَدَلِ؛ إذْ يذكرون في عطفِ النّسقِ تعريفه، وحروفه ومعانيها، وما يتعلّق بتراكيبه مِنْ حَذْفٍ أو مُطابقَةٍ، وفيها يتناولون أنواع العطف؛ مِنْ عطْفٍ على اللّفظِ أو المحلِّ أو التّوهّمِ، دون أنْ يذكروا شيئًا عَنِ القطعِ في تراكـــيبه. وعلى هذا المجرى يذهب في القولِ معظم النّحاة في باب عطفِ النّسَقِ.

---

(1)– أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن العكبريّ (ت 616 هـ)، التّبيان في إعراب القرآن، تح : علي محمد البجاوي، ط 01، دار الفكر بيروت، 1997، ج 01، ص 225.

(2)– الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص 133.

(3)– ابن يعيش، شرح المفصّل، ج 03، ص 72.

ولقد جرى "سيبويه" عكس مجرى النّحاة الآخرين؛ حيث عرض للقطعِ في عطفِ النّسقِ مِنْ خلالِ عرضِ أمثلةٍ له مع أمثلةٍ للقطعِ في توابعَ أخرى؛ كالنّعتِ والبَدَلِ، تحت باب "ما يُنْصَبُ على التّعظيمِ والمدحِ" (1)؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **لَكِنَّ الرَّاسِخون فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ قَبْلَكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ اَلزَّكَاةَ** ﴾ **[النّساء / 162]**، إذْ يقولُ : « فَلَوْ كان كلّه رفعًا كان جيّدًا، فأمّا (المؤتونَ) فمحمولٌ على الابتداء ». (2)

ونحو قوله تعالى : ﴿ **وَلَكِنَّ اَلْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاَللَّهِ وَاَلْيَوْمِ اَلْآخِرِ والمَلَائِكَةِ وَاَلْكِتَابِ وَالنَّبِيِينَ وَأَتَى اَلْمَالَ عَلَى حَبِّهِ ذَوِي اَلْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ والسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ، وَأَقَامَ الصَّلاَةَ وَآتَى الزَّكَاةَ، وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَاَلصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ اَلْبَأْسِ** ﴾ **[البقرة / 177]**، فيقول : « وَلَوْ رَفَعَ (الصّابرين) على أوّلِ الكلامِ كان جيّدًا كما ابتدأت في قوله : (والمؤتون الزّكاةَ) » (3)

كما يذكر سيبويه أمثلةً أخرى مِنَ الشّعرِ مُستشهِدًا بها على جوازِ القطعِ في عطفِ النّسقِ أو أتباعه، ثمّ يَعقُبُ عليها بقوله : « وإنْ شِئْتَ أجريتَ هذا كلّه على الاسمِ الأوّلِ، وإنْ شِئْتَ ابتدأتَ جميعًا، فكان مرفوعًا على الابتداء. كلُّ ذلكَ جائزٌ في هذين البيتين وما أشبههما، كلُّ ذلكَ واسعٌ ». (4)

وقد ذكرت هذه المواضع الّتي أوردها "سيبويه" في القطعِ مِنْ طرف مجمـــوعة من النّحاة، كما أنّ بعضهم

---

(1)– سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 62.

(2)– المصدر نفسه، ص 63.

(3)– المصدر نفسه، ص 64.

(4)– المصدر نفسه، ص 65.

زادَ فيها؛ جاء في "الإنصاف" – تعليقًا على الآية 162 مِنْ سورةِ النّساء – : « وإنّما هو في موضعِ نصبٍ على المدحِ بتقديرِ فعلٍ؛ وتقديره : "أعني المقيمينَ"؛ وذلك لأنّ العربَ تَنصِبُ على المدحِ عند تكرّرِ العطفِ والوصفِ، وقد يُستأنفُ فيُرفعُ ». (1)

كما جاء فيه أيضًا تعليقًا على الآيةِ 177 مِنْ سورةِ البقرةِ : « رَفَعَ (الموفون) على الاستئناف؛ نحو قوله : وهم الموفون، ونَصَبَ (الصّابرينَ) على المدحِ؛ نحو قوله : أُذكرْ الصّابرينَ ». (2)

ممّا سبق نستخلص أنّ قطعَ عطفُ البيانِ جائزٌ، ينصره ويؤيّده الاستعمالُ واللّغةُ، ولَمْ يمنعه أحدٌ مِنَ النّحاةِ، بلْ صرّحَ به إمامهم "سيبويه، ومعه في ذلك آخرون؛ ك"أبي البركات وغيره. والقطع في عطفِ النّسقِ لا يجري على المستوى النّحويّ (رفعًا ونصبًا) فحسب؛ وإنّما يتحرّك على المستوى الدّلاليّ أيضًا؛ إذ يتضمّن معاني دلاليّة لا تقتصر على المدحِ والذّمِ، وإنّما تتخطّاها إلى دلالات أخرى نفذ إليها علماء العربيّة.

---

(1)– الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد، ط 01، بيروت : 2003م، المكتبة العصرية، ج 02، ص 468.

(2)– نفسه، ص 469.

2. القطع في الإضافة (أو ما سُمّي بالغايات).

2-1. مدخل :

من تراكيب العربية ما دلالاته واضحة مباشرة، ومنها ما دلالاته خفية تحتاج إلى تأمّل واستبطان، ومن هذا النوع الأخير ما يتعمّد المتكلم التلميح به لا التصريح ويكون التلميح أبلغ من التصريح، وبخاصة إذا تنوعت دلالته وتباينت كما في قطع الإضافة معنى الّذي يلجأ المتكلم إليه قاصدا متعمّدا لأغراض دلالية بلاغية يحتملها ويحدّدها السّياق ولا ينهض بها ذكر المضاف إليه.

فإذا كانت ظاهرة القطع في التّوابع قد اختفت أو ندر استخدامها واللّجوء إليها في الكلام وأصبحت من الأساليب والاستعمالات المنقرضة، فإنّ القطع في الإضافة، ولاسيما فيما سمّيَ بالغايات، مازال مستخدما متداولا في كلامنا وكتاباتنا وله مقاصده الدّلاليّة والبلاغيّة. ومن المعلوم في اللّغة أنّ أغلب الأسماء تجوز إضافتها، وهذا هو الأصل؛ لأنّ الأسماء -كما ذكر ابن جني - لم توضع في الأصل لكي تضاف؛ فالإضافة فيها أمر « ثان لا أوّل » [1] ؛ أي ثانوي لا أصلي، وفرع لا أصل، إلاّ أنّ هناك كلمات قليلة تلازم الإضافة، فلا تأتي في الكلام إلاّ مضافة، ومع هذه الألفاظ يصبح المضاف والمضاف إليه شيئين متلازمين مثلهما مثل المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وغيرها من المتلازمات، ويصير المضاف والمضاف إليه عند تركهما بمثابة الكلمة الواحدة؛ حيث « يتطلّبُ أحدهما الآخر » [2] ، وقد يحذف المضاف من الكلام، وحذفه -كما ذكر السّيوطي - « كثير

---

(1)- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، بيروت : 2000م، دار الكتب العلمية، ج 01، ص 301.

(2)- حسّان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط 05، القاهرة : 2006م عالم الكتب، 218.

جدا في القرآن حتى قال ابن جني : في القرآن منه زهاء ألف موضع » [1] ، وقد يحذف المضاف إليه أيضا من الكلام، ويحذف بكثرة مع المنادى المضاف إلى ياء المتكلم كما في قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ اغْفِرْلِي** ﴾ **[الأعراف / 151]** بكسر آخر المنادى على نية وجود المضاف إليه المحذوف وهو ياء المتكلّم، كما يحذف المضاف إليه في ما سمّي بالغايات وغيرها. [2]

ولا يحذف المضاف إليه إلاّ مع وجود القرينة الدّالة على المحذوف، وهو ما ذكره ابن جني بقوله: « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلاّ دليل عليه، وإلاّ فيه ضربٌ من تكلُّف علم الغيبِ في معرفته، وقد تكون القرينة معنويّة أو لفظيّة كقرينة الإعراب أو العلامة الإعرابيّة.

وحذف لفظ المضاف إليه ليس ضرورة بل من باب التّوسّع؛ إمّا لمجرّد التّخفيف والاختصار لأنّ العرب تميل إلى الإيجاز والاختصار والحذف، أو للضّرورة الشّعرية؛ فيجوز تعليق الأسماء عن الإضافة لأنها في الأصل -كما يرى ابن جني – "أقوى وأعمّ تصرّفًا مِنَ الحروفِ؛ أي حروف الجرّ » [3] ؛ أقوى من حيث عدم احتياجها لغيرها، وأغلبها متصرّف لا جامد، ومن ثمّ « فغير منكر أنْ يتجوّزَ فيه (أي الاسم) ما لم يتجوّز في الحروف [4]؛ فيجوز حذف المضاف إليه، ولا يجوز حذف مجرور حرف الجرّ؛ لأنّ الجار والمجرور شيئان متلازمان، ولا تفارق حروف الجرّ مجرورها « لضعفها وقلة استغنائها عنه، فلا يمكن تعليقها عن الجرّ » [5].

وقد يتحتّم حذف لفظ المضاف إليه لا معناه لغرض دلالي كما فيما سُمّيَ بالغايات؛ حيث يُحذف

---

(1)– السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، ط 01، بيروت : 1988م، دار الكتب العلمية، ج 01، ص 245.

(2)– المصدر نفسه، ص 245.

(3)– ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، ص 308.

(4)– المصدر نفسه، ص 309.

(5)– المصدر نفسه.

المضاف إليه ويُنْوى معناه دون لفظه، ولا يكون الغرض من القطع في هذه الحال مجرد الاختصار بل لأغراض دلاليّة.

ويستعمل القطع في الغايات لأغراض لا تحصل بدونه حين لا يؤدي الذّكر ما يؤدّيه الحذف من تنوع المعاني؛ إذ يثير القطع انتباه السّامع إلى المضناف إليه المحذوف الّذي يحتمل معاني مفتوحة متنوّعة يحتملها السّياق، ويدلّ على أنّ اهتمام المتكلم بالمقطوع زائد، مما يجعل الحذف في هذه الحال أبلغ من الذِّكر، وقد ذهب البعض إلى أنّ في مخالفة الأصل في الإعراب زيادة تنبيه وإيقاظًا للسّامع وتحريكًا من رغبته في الاستماع [1]، وأنّ ما خالف المعلوم أكثر إثارة للانتباه.

وقد انصب أكثر كلام النّحاة وتحليلهم للغايات على كلمتي (قبل، وبعد) لورودهما كثيرا في القرآن الكريم وقراءاته وكلام العرب معربتين ومبنيتين، حتى صارتا كأنّهما أم باب القطع في الغايات، وحتى ذهب البعض إلى أن بقية الغايات ملحقة ومشبهة بهما [2] ؛ والقصد من بقية الغايات : (فوق، وتحت، وأمام، وقدّام، ووراء، وخلف، وأسفل).

---

(1)– ياسين بن زيد الدّين العليميّ، حاشية يس على شرح التصريح، د ط، بيروت : د ت، دار إحياء التراث العربي، ج 02، ص 172.

(2)– ابن هشام، شرح شذور الذهب، تح : عبد الغني الدقر، د ط، سوريا : د ت، الشركة المتحدة للتوزيع، ج 01، ص ص 129 – 131.

– العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تح : عبد الإله النبهان، ط 01، دمشق : 1995م، دار الفكر، ج 02، ص 80.

2-2. القطع في الغايات :

لقد تناول المفسرون الغايتين (قبل، وبعد) دلاليا وبلاغيا في حال قطعهما عن الإضافة معنى؛ وهما ظرفان مبهمان ملازمان للإضافة فلا يتمّ معناهما ولا يتّضِحُ إلاّ بذِكر ما يضافان إليه، ومن هنا لزمتهما كغيرهما من الغايات الإضافة، ويكونان للزّمان أو المكان بحسب ما يضافان إليه؛ إمّا إلى اسم ظاهر أوضمير، والأصل فيهما عند الجمهور الإعراب لا البناء؛ فالبناء فيهما أمر عارض وطارئ، وخالف في ذلك ابن مالك؛ حيث عَدَّ الأصل فيهما البناء، ولهما وأمثالهما من الغايات أربع حالات، هي :

2-2-1. الحالة الأولى : أن يكونا مضافين ويصرّح بالمضاف إليه بعدهما فتعربان نصبًا على الظّرفية، أو جرًّا بمن، ولا دلالة لهما في هذه الحال عند تركُّبهما مع المضاف إليه سوى الدّلالات الّتي يكتسبها المضاف عامةً عند تركّبه مع المضاف.

2-2-2. الحالة الثّانية : أن يحذف المضناف إليه ويُنْوى لفظه لا معناه، فيُعربان نصنبا على الظرفية أو يُجرّان بمَنْ ولاينوّنان على نية وجود لفظ المضاف إليه. وممّن أجاز هذه الحالة "الفراء الّذي ذكر أنّه يجوز لغويًّا في قوله تعالى : ﴿ **لِلَّهِ اَلْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾ **[الرّوم / 04]** كَسْرُ (قبل، وبعد) من غيرِ تنوينٍ [1]، على انتظار لفظ المضاف إليه المحذوف، ولم يذكر أنّها قراءة بل قصد الجواز اللّغوي، وليس ما يجوز لغويًّا يجوز القراءة به لأنّ القراءةَ سنّةٌ مُتّبعةٌ مرويةٌ.

---

(1)- يحي بن زياد الفراء، معاني القرآن (ت 207 ه)، تح : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النّجار، د ط، مصر : 1955م، دار الكتب المصرية، ج 02، ص 320.

- ابن سيده علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تح : عبد الحميد الهنداوي، د ط، بيروت : 2000م، دار الكتب العلمية، ج 02،ص 33.

وقد أنكر بعض النّحاة وجود هذه الحالة، فلا يجوز حذف المضاف إليه وإرادة لفظه؛ على غرار النّحاس الذي وضع شرطًا لصحتها؛ ألاّ وهو : أن يكون المضاف معطوفًا عليه اسم مضاف إليه هذا المضاف إليه المحذوف نفسه؛ كما في قولِ الشّاعرِ : « بين ذراعي وجبهة الأسد ». وخطّأ النّحاس ما ذهب إليه الفراء من جواز ذلك لغويًا في الآية السّابقة فقال « وللفراء في هذا الفصل من كتابه في القرآن أشياء كثيرة الغلط فيها بَيِّنَ؛ فمنها أنّه زعم أنّه يجوز (من قبلٍ ومن بعدِ) ». [1]

2-2-3. الحالة الثالثة : أن يحذف المضاف إليه ولا يُنْوَى شيء « لا لفظًا ولا تقديرًا ولا اعتبارَ معنى » [2]، فيعربان نصبًا على الظرفيّة أو يُجرّان بِمَنْ، وهما نكرتان هنا فينوّنان كسائر النّكرات تنوين تمكين لزوال المضاف إليه.

وذكر سيبويه أنّ مِنَ العَرَبِ من يقول: « قبلاً وبعدًا ». [3] .

وذكر ابن مالك أنّ من اللغويين من عَدَّ (قبل، وبعد) في هذه الحالة « معرفتين بنية الإضافة » [4]، وأُعربا لأنّ ما لحقهما « من التّنوين جعل عوضًا المضناف إليه... كما فعل بـ(كلّ) حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضًا [5]، واستحسن ابن مالك هذا الرأي.

---

(1)- أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت 338 هـ)، إعراب القرآن، ط 02، تح : الشيخ خالد العلي، بيروت : 2001م، دار الكتب العلمية، ج 02، ص 124.

(2)- الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس، ج 30، دار الهداية، الكويت، 1965م، ص 206.

(3)- سيبويه، الكتاب، ج 02، ص 199.

(4)- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة : 1982م، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ج 02، ص 111.

(5)- الأشموني، شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ص 172.

2-2-4. الحالة الرابعة : أنْ يُحذف المضاف إليه بعد (قبل، وبعد)، ويُنْوى معناه دون لفظه، فيُبنيان على الضّم باطراد [1]؛ كقراءة الجمهور لقوله تعالى : ﴿ **وَلِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ** ﴾ **[الرّوم / 04]**. وهما في هذه الحالة معرّفتان بالإضافة إلى معرفة منوية غير معيّنة كما ذكر النّحناة؛ إذ لو كانت معيّنة لما اختلف في تقديرِ لفظٍ لهَا، ولذلك نجد تعدّد التأويلات للفظ المعانى المحذوف في هذه الآية وغيرها، ويسمّيان في هذه الحال،كما سبق أن ذكرنا، غايات، ومثلهما بقية الغايات.

لماذا لا يُعرب ما قُطع لفظه عن الإضافة ونُوِيَ معناه كما أُعرب ما قُطع عن الإضافة ونُوِيَ لفظه؛ فذكر ابن مالك أنه « لا يُعْتَدُّ بالمنْوي؛ لأنَّ غير الصّريحِ لا يساوي الصّريح »؛ أي لا يُعتد بالمنوي معناه ولا يُراعى عند الإعراب؛ ويقصد بغير الصريح المضاف إليه المنوي معناه، وبالصريح المضاف إليه المنوي لفظه، ولا يُعْتَدُّ به في نظره لأنّه ليس لفظًا محدّدًا بل معنى من المعاني الّتي يختلف التّعبير عنها بألفاظ مختلفة .

أما المقصود بالمضاف إليه المحذوف معنى فوضّحه الصّبان بقوله: « والّذي يظهر لي أنّ معنى نية المضاف إليه أن يُلاحَظَ معنى المضاف إليه ومسمّاه معبّرًا عنه بأيّ عبارةٍ كانت وأيُّ لفظٍ كان فيكون خصوص اللّفظ غير ملتَفَتٍ إليه، بخلاف نية لفظ المضاف إليه » [2]؛ فالمحذوف هنا معنى من المعاني التي يمكن التعبير عنها بألفاظ مختلفة، مع الأخذ في الاعتبار عند تقدير لفظ لهذا المعنى مراعاة سياق الكلام وما يحف العبارة من أمامها وخلفها، وهذا يفتح بابا للتأويل والتقدير فتتعدّد وتتنوّع الألفاظ يُعبر بها عن المعنى المحذوف المنوي بحيث يقدّر كلّ ما يراه من لفظ، ولهذا اختلف المفسّرون في تقدير لفظ المضاف إليه المحذوف معنى بعد (قبل، وبعد) المبنيتين

---

(1)- أبو حيان، البحر المحيط، ج 02، ص 375.

(2)- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت : 1997م، ج 02، ص 404.

في مواضع عديدة في القرآن الكريم.

والقطع في هذه الحالة شبيه بقطع النعت؛ حيث يستوجب قطع (قبل، وبعد) لفظًا لا معنى مخالفة المضاف لما هو أصل له وهو الإعراب إلى البناء كما خالف التّابع المتبوع في الإعراب عند قطعه عنه، فالمقطوع في التّوابع لم يعد له علاقة إعراب بالمتبوع، بل صار له إعراب آخر مختلف، والمضاف إليه في الغايات لم يعد له علاقة إعراب بالمضاف، بل صار للمضاف إعراب آخر خرج به عن الأصل، فسبب مخالفة التّابع للمتبوع في إعرابه هو قطعه عنه، وسبب بناء المضاف قطعه عن الإضافة.

وذهنب ابن الأنباري إلى أنّ علّة بناء (قبل، وبعد) وأشباههما من الغايات أنّها « اِقْتُطعت عن الإضافة » [1]، والدّليل عنده على صحة هذه العلّة وجود البناء لوجود هذه العلّة وعدمه لعدمها، فدوران الحكم (البناء) منع العلة (القطع) وجودا وعدما؛ وهي قاعدة من قواعد التوجيه دليل عنده على صواب أنّ العلة هي المؤثرة في الحكم.

ومما يُقوّي هذا التعليل ما أجمع عليه النّحاة -كما ذكر ابن الأنباري- من أنّ (أيُّ) الموصولة تُبْنَى على الضَّمِ إذا حُذِفَ صدر جملة صلتها وهو المبتدأ، وتُعرب إذا ذُكِرَ. [2] وما ذكره ابن الأنباري هو معنى ما ذكره السّيوطي بقوله: « إنّ (قبل، وبعد) بنيا لأنّهما غايتان » [3]؛ فنلاحظ أنهما متّفقان في هذه المسألة.

---

(1)- الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: أحمد عبد الباسط، ط 01، القاهرة : 2018م، دار السلام ، ج 02، ص 122.

(2)- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 586.

(3)- الفراهيدي، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، ج 02، ص 53.

الخاتمة

تناول هذا البحث ظاهرة "القطع في تراكيب اللّغة العربيّة" حيث أبرزنا آراء اللّغويين والمفسّرين وخلافاتهم فيها نحويا ودلاليا، ومدى اهتمامهم بالجانب الدّلالي في توجيهاتهم وتعليلاتهم لهذه الظاهرة وبخاصة في القرآن الكريم وكلام العرب؛ حيث ورد القطع في أغلب آيات القرآن الكريم وقراءاته؛ مما يدلّ على الاهتمام بالجانب الدّلالي، وترك المجال للعقل ليذهب في التّأويل مذاهب شتى يحتملها سياق الكلام؛ وهذه ميزة من ميزات اللّغة العربيّة، ووجه من أوجه بلاغتها، وأنّ هذه الظاهرة مازالت مستخدمة جارية في كتاباتنا وكلامنا. وخرج البحث بمجموعة من النّتائج أبرزها :

- ظاهرة القطع ليست بالشّيء الجديد عند اللّغويين في شعرهم ونثرهم؛ والبرهان على ذلك ورودها في القرآن الكريم.

- تفتح ظاهرة القطع للّغويين آفاق جديدة لكي يتوسّعوا في اللّغة لتُسابق اللّغات الأخرى في ثرائها ونموّها، بشرط أنْ لا تمسّ الأركان الأساسيّة لها.

- يعتبر القطع ذريعةٌ لاغتناء اللّغة ونشر الحيويّة فيها خلال تعدّد الوجوه اللّغويّة.

- دراسة التّوابع النّحويّة في القرآن الكريم أباحت لنا مأذونيّة تِبْيان وظيفتها الأساسيّة والّتي لا تتجلّى إلاّ في الأمثلةِ الواردةِ في النّص القرآنيّ".

- تخصيص العديد مِنَ النّحاة معاني القطع في أمور معيّنة كالمدحِ والذّمِ، كما أنّ القطع يفيد معاني ودلالات أخرى عديدة خاصةً في تراكيب اللّغة المستعملة.

- تَنَاقَ حدوث القطع في التّوابع نظرًا لطبيعةِ كلٍّ منها، وورود اختلافات دلاليّة فيما بينها : فتوّر القطع في النّعت بكثرةٍ، وتضاءل في التّوكيد والبدل والعطف.

– القطع في النّعت يَعْنى مُغايرة النّعت لمنعوته في الحركة الإعرابيّة إمّا إلى الرّفع أو إلى النّصب؛ والقطع إلى الرّفع يكون أقوى مِنَ القطعِ إلى النّصبِ؛ لأنّ القطع إلى الرّفع يدلّ على زيادةٍ لاشتهار العلم بلقبه والزّيادة في مدحه أو ذمّه.

– تنحصر دلالة القطع في أمرين هما : أحدهما اشتهار المسمّى باللّقب المشهور اشتهارًا لا يَخفى على أحدٍ، والآخر الإثارة إلى معنى اللّقب مدحًا أو ذمًّا.

– تعدّد التّوابع النّحويّة، وتعدّد أنماطها التّركيبيّة، ممّا جعلها تُؤدّي دلالات ومعاني مختلفة لوظيفة أساسيّة؛ وهي التّواصل.

– ظاهرة قطع الإضافة فيما سُمي بالغايات من الظواهر اللّغوية المهمّة الّتي لا تزال مستخدمة في كلامنا إلى الآن ولها أغراضها الدّلالية

– تتيح ظاهرة القطع المجال للمتكلّم والمخَاطَب لإثراء المعنى بتنويع الدّلالات التي قد لا تتحقّق بغير القطع.

– أهمية السّياق في تقدير وتأويل الدّلالات الناتجة عن القطع في الغايات، وهي دلالات ظَنّية مُحتملة ولذلك تنوعت وتباينت.

– ركّز النحاة كثيرا في تناولهم ما سُمي بالغايات على الجانب النّحوي لهذه الظاهرة ففصّلوا الحديث فيه وأسهبوا في ذكر التعليلات والتوجيهات.

– أغلب تعليلات النّحويين النّحوية لما قُطع عن الإضافة من الغايات جائزة، وإنْ كان بعضها أقوى من بعض، ولا ينقض أحدها الآخر أو يخالفه، وهي ناتجة عما اعتقدوه قوانين ومسلّمات الصنعة النحوية.

– ورد القطع في الغايات في القرآن الكريم كثيرا في الظرف (قبل)، وأقل بكثير منه الظرف (بعد)، واختلفت آراء المفسّرين في تقدير المضاف إليه المحذوف معنى.

وفي الأخير، نأمل أن تعضد هذا البحث بحوث أخرى تتقاطع معه لتستمرّ الجهود العربية في مجال النّحو، والبلاغة والعلاقة بينها، لتوسيع مجال البحث في هذا المجال؛ كونها ضئيلة جدًا إن لم نقل بانعدامها.

والله الموفّق والمستعان.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر والمراجع باللّغة العربيّة :

- القرآن الكريم.

- إبراهيم أنيس (ت 1397 هـ)، من أسرار اللّغة، ط 03، مصر : 1966م، مكتبة الأنجلو المصرية.

- ابن أبي الرّبيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيليّ السّبتيّ (ت 688 هـ)، البسيط في شرح جمل الزّجاجي، تح : عياد بن عيد الثابتيّ، ط 01، بيروت : 1986م، دار الغرب الإسلاميّ، ج 01.

- ابن الأثير مجد الدّين المبارك بن محمد الجزريّ (ت 606 هـ)، عزّ الدّين أبي الحسن الجزريّ، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزّاوي ومحمود محمد الطناحي، ط01، بيروت : 1979م، المكتبة العلمية، ج01.

- ابن الخبّاز أحمد بن الحسين (ت 638 هـ)، توجيه اللّمع شرح كتاب اللّمع لأبي الفتح ابن جني، تح : فايز زكي محمد ديّاب، ط 01، القاهرة : 2002م، دار السّلام.

- ابن السّراج أبو بكر محمد (ت 316 هـ)، الأصول في النّحو، تح : عبد الحسين الفتلي، ط 03، بيروت : 1996م، مؤسّسة الرّسالة، ج 01.

- ابن القيّم الجوزية، البيان في أقسام القرآن، التصحيح والتّعليق : طه يوسف شاهين، د ط، بيروت : 1982م، دار الكتب العلمية.

- ابن النديم محمد بن إسحاق (ت 384 هـ)، الفهرست، د ط، بيروت : د ت، دار المعرفة.

- ابن النديم، الفهرست، تح : شعبان خليفة ووليد محمد العوزة، د ط، القاهرة : 1991م، العربي للنشر والتوزيع.

- ابن جني أبو الفتح عثمان (ت 392 هـ)، الخصائص، تح : محمد علي النّجار، د ط، القاهرة : د ت، دار الكتب، ج 01.

- ابن جني، اللّمع في اللّغة العربيّة، تح : حامد المؤمن، ط 01، بغداد : 1982م، مطبعة العاني.

- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، بيروت : 2000م، دار الكتب العلمية، ج 01.

- ابن جني، كتاب اللّمع في العربيّة، تح : سميح أبو مغلي، ط 01، عَمَّانْ : 1988م، دار مجدلاوي، ج 01.

- ابن سيده علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، ج 02، دار الكتب العلمية، بيروت، 2000م.

- ابن عصفور علي بن مؤمن (ت 669 هـ)، المقرّب، تح: أحمد عبد السّتار الجواري وعبد الله الجبوري، ط 01، بغداد : 1971م، مطبعة العانى، ج 01.

- ابن عطيّة أبو محمد عبد الحق الأندلسيّ (ت 541 هـ)، المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، المغرب : 1975م، المجلس العلمي بفاس، ج 03.

- ابن عقيل بهاء الدّين (ت 769 هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تح : محمد كامل بركات، ط 01، دمشق : 1982م، دار الفكر، ج 02.

17- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد، ط 20، القاهرة : 1980م، دار التراث، ج 03.

- ابن فارس بن زكريا أبو الحُسَيْن أحمد (ت 395 هـ)، معجم مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمد هارون، د ط، دار الفكر، بيروت : 1979م، ج 01.

- ابن قيّم الجوزية أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت 751 هـ)، بدائع الفوائد، د ط، بيروت : د.ت، دار الكتاب العربي، ج 01.

- ابن مالك جمال الدّين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطّائيّ الجيانيّ (ت 672)، شرح الكافية الشّافيّة، تح : عبد المنعم أحمد هريري، ط 01، السعودية : 1982م، دار المأمون للتّراث.

- ابن مالك، ألفيّة ابن مالك في النّحو والتّصريف، تح : سليمان بن عبد العزيز، د ط، الرّياض : دت، مكتبة دار المنهاج.

- ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح : محمد كامل بركات، ط 01، دار الكاتب العربيّ، بيروت، 1967م، ج 01.

- ابن مالك، شرح التّسهيل : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح : محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيّد، ط01، بيروت : 2001م، دار الكتب العلميّة ج 03.

- ابن مالك، شرح التّسهيل، تح : عبد الرّحمن السيّد ومحمد بدوي المختون، ط 01، السّعودية : 1990م، دار هجر، ج 03.

- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم هريدي، مكة المكرمة : 1982م، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ج 02.

- ابن منظور أبو الفضل جمال الدّين محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، تح : عامر أحمد حيدر، ط 03، بيروت : 1994م، دار صادر، المجلد الخامس عشر.

- ابن هشام الأنصاري أبو محمد عبد الله جمال الدّين (ت 761 هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د ط، بيروت : د ت، دار الفكر، ج 03.

- ابن هشام، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبد الغني الدقر، د ط، سوريا : د ت، الشركة المتحدة للتوزيع، ج01.

- ابن هشام، شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى، تع : محمد محي الدّين عبد الحميد، ط 01، بيروت : 1994م، المكتبة العصريّة.

- ابن يعيش، شرح المفصّل، تح : إيميل بديع يعقوب، ط 01، بيروت : 2001م، دار الكتب العلميّة، ج02.

- أبو حيان الأندلسي (745 هـ)، ارتشاف الضّرب من لسان العرب، تح : رجب عثمان محمد ورمضان عبد التّواب، ط 01، القاهرة : 1998م، مكتبة الخانجي، ج 04، ص 1926.

- أبو حيان، البحر المحيط في التّفسير، تح : صدقي محمد جميل، ط.ج، بيروت : 2010م، دار الفكر، ج 01.

- أحمد أمين (ت 1373 هـ)، ضحى الإسلام، ط10، بيروت : 1973م، دار الكتاب العربي، ج 02.

- أحمد حسن محمد عامر (ت 1437 هـ)، قطع التّابع عَنِ المتبوع، ط 01، مؤسّسة البستانيّ، القاهرة، 1988م.

- أحمد رضا أبو العلاء بهاء الدّين العامليّ (ت 1372 هـ)، متن اللّغة، د ط، بيروت : 1959م، دار مكتبة الحياة، ج 04.

- الأزهريّ خالد بن عبد الله الجرجاويّ (ت 905 هـ)، شرح التّصريح على التّوضيح، ط 01، بيروت : 1954، دار الفكر، ج 02.

- الاسترابادي رضيّ الدين محمد بن الحسن (ت 686 هـ)، شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب، تح : إميل بديع يعقوب، ط 01، بيروت : 1988م، دار الكتب العلميّة، ج 02.

- الاسترابادي، شرح الرّضيّ لكافية ابن الحاجب، تح : عبد العال سالم، ط 01، القاهرة : 2000م، عالم الكتب، ج 03.

- الأسعد عبد الكريم محمد (ت 1432 هـ)، الوسيط في تاريخ النّحو العربيّ، ط01، الرياض : 1992م، دار الشواف.

- الأشموني علي بن محمد (ت 643 هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد، د ط، بيروت : 2003م، دار الفكر، ج 03.

- الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، بيروت : 1998م، دار الكتب العلمية، ج 02.

- الأنباري أبو البركات كمال الدّين عبد الرّحمن بن محمد (577هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تح : إبراهيم السامرائي، ط 03، الأردن : 1985م، مكتبة المنار.

- الأنصاري أحمد مكّي محروس حسين (ت 1424 هـ)، أبو زكريا الفراء ومذهبه في النّحو واللّغة، ط 01، القاهرة : 1964م، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب.

- الزبيدي الأندلسي أبو بكر محمد بن الحسن (ت 379 هـ)، طبقات النحويين واللغويين، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 02، مصر : 1984م، دار المعارف.

- السيّد عبد الرحمن محمد (ت 1419 هـ)، المدرسة البصرية النحوية نشأتها وتطورها، ط 01، القاهرة : 1986م، دار المعارف.

- السّيوطي جلال الدّين عبد الرّحمن (ت 911 هـ)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 01، بيروت : د ت، المكتبة العصرية، ج 01.

- المخزومي مهدي (ت 1413 هـ)، الدرس النحوي في بغداد، ط 01، بيروت : 1986م، دار الرائد العربي.

- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط01، تح : محمد محي الدّين عبد الحميد، ط 01، بيروت : 2003م، المكتبة العصرية.

- الأنباري، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: أحمد عبد الباسط، ط 01، القاهرة : 2018م، دار السلام، ج 02.

- إيميل بديع يعقوب، المعجم المفصّل في اللّغة والأدب، ط 01، بيروت : 1987م، دار العلم للملايين، ج 02.

- الباقولي أبو الحسن علي بن الحسين (ت 543 هـ)، شرح اللّمع للأصفهاني ، تح : إبراهيم بن محمد أبو عباة، الرّياض : 1990م، إدارة الثّقافة للنّشر، ج 01.

- بروكلمان كارل (ت 1375 هـ)، تاريخ الأدب العربي، تحقيق: عبد الحليم النّجار – رمضان عبد التّواب ط 05، القاهرة، د ت، دار المعارف، ج2.

- ابن يعيش موفق الدّين (ت 643 هـ)، شرح المفصّل، د ط، مصر : د ت، إدارة الطّباعة المنيرية، ج 01.

- بو خدود علي بهاء الدّين (ت 1442 هـ)، المدخل النّحوي : تطبيق وتدريب في النّحو العربيّ، ط 01، بيروت : 1987م، المؤسّسة الجامعية.

- تمّام حسّان، اللّغة العربية معناها ومبناها، ط 05، القاهرة : 2006م، عالم الكتب.

- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تح : محمود محمد شاكر، د ط، القاهرة : د ت، مكتبة الخانجي.

- جرجس ميشال جرجس، المدخل إلى علم الألسُنيّة الحديث، ط 01، لبنان : 2010م، المؤسّسة الحديثة للكتاب.

- جمعة العربي الفرجاني، "مفهوم الكلام والجملة والتّركيب عند القدامى والمحدثين"، المجلة الجامعة، ليبيا : 2013م، العدد 15، المجلد الثاني.

- جودي عبد الرّحمان، لغة القرآن الكريم في شعر محمود العيد آل خليفة : دراسة في المفردات والتّراكيب، ط 01، الجزائر : 2016م، الوسام العربي للنّشر.

- الجوهري إسماعيل بن حماد (ت 393 هـ)، الصّالح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح : أحمد عبد الغفور عطار، ط 04، بيروت : 1990م، دار العلم للملايين، ج 06.

- الجوهري، الصِّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح : أحمد عبد الغفور عطّار، د ط، مصر : د ت، دار الكتاب العربي، ج 01.

- حرب طلال، ديوان مهلهل بن ربيعة، د ط، بيروت : د ت، دار الكتب العلميّة.

- حردان صفاء عبد الله، "الواو والفاء وثمّ في القرآن الكريم"، إشراف : أحمد حسن حامد، فلسطين : 2008، جامعة النّجاح الوطنيّة.

- حسّان تمّام، اللّغة العربية معناها ومبناها، د ط، المغرب : 1994م، دار الثقافة.

- حسّان تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ط 05، القاهرة : 2006م عالم الكتب.

- حسن عباس (ت 1399 هـ)، النّحو الوافي، ط 03، مصر : د.ت، دار المعارف، ج 01.

- حمود خضر موسى، النّحو والنّحاة : المدارس والخصائص، ط 01، بيروت : 2003م، عالم الكتب.

- الخضريّ محمد (ت 1345 هـ)، حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط 01 (جديدة واضحة)، بيروت : 2003م، دار الفكر، ج 02.

- الخليل بن أحمد الفراهدي أبو عبد الرّحمن، كتاب العين (ت 175هـ)، تح : مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، د ط، بيروت : د ت، دار ومكتبة الهلال، ج 03.

- الخليل بن أحمد الفراهدي، الجمل، تح : فخر الدين قباوة، د.ط، بيروت : 1985م، مؤسسة الرسالة، ج 01.

- الخليل بن أحمد الفراهدي، معجم العين، تح : عبد الحميد هنداوي، ط 01، بيروت : 2003م، دار الكتب العلمية للملايين، ج 01.

- الخليل بن أحمد، كتاب العين، تح : عبد الحميد هنداوي، ط 01، بيروت : 2003م، دار الكتب العلمية للملايين، ج 03.

- الخوارزمي القاسم بن الحسن، شرح المفصّل في صنعةِ الإعراب الموسوم "بالتّخمير" (ت 617 هـ)، تح : عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين، ط 01، بيروت : 1990م، دار الغرب الإسلاميّ، ج 01.

- الدّحداح أبو فارس، شرح ألفية ابن مالك، ط 01، الرّياض : 2004م، مكتبة العبيكان.

- رجب عبد الجواد إبراهيم، الكلّيات، ط 01، بيروت : 2002م، دار الآفاق العربيّة.

- الرّفايعة حسين عباس ، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربيّة، ط 01، عمان : 2006م، دار جرير.

- الرّماني علي بن عيسى أبو الحسن (ت 384 هـ)، الحدود في النّحو، تح : بتول قاسم ناصر، د ط، بغداد : 1979م، دار الجمهورية.

- الزبيدي، محمد بن محمد، تاج العروس، ج 30، دار الهداية، الكويت، 1965م.

- الزّجاجي أبو القاسم عبد الرّحمان بن إسحاق (ت 337 هـ)، الإيضاح في علل النّحو، تح : مازن المبارك، ط03، بيروت : 1979م، دار النّفائس.

- الزّمخشري جار الله أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538 هـ)، الكشاف، ط 03، القاهرة : 1987م، دار الرّيان للتّراث، ج 01.

- زهر الدّين طالب أمين ، آليات التّرابط في التّركيب اللّغوي، بحث مقدّم لنيل شهادة ماجستير، جامعة وهران : 2012م، نوقشت في قسم اللّغة العربية وآدابها، كلّية الآداب واللّغات والفنون.

- سبج أحمد حسن ، ديوان ذي الرّمة، ط 01، بيروت : 1995م، دار الكتب العلميّة.

- سلام الجمحي أبو عبد الله بن (ت 223 هـ)، طبقات فحول الشعراء، تح : محمود محمد شاكر، ط 01، القاهر : د.ت، دار المعارف.

- سلاّمي عبد القادر ، "التركيب وأهمّيته اللّسانية بين القدماء والمحدثين"، مجلّة الآفاق العلمية، جامعة تلمسان : 2017م، العدد 13.

- سلمان عدنان محمد، التّوابع في كتاب سيبويه، جامعة بغداد : 1991، وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ.

- سلّوم تامر (ت 1431 هـ)، نظرية اللّغة والجمال في النّقد، ط 01، سوريا : 1983، دار الحوار.

- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ)، الكتاب، تح : عبد السّلام محمد هارون، ط 03، القاهرة : 2006م، مطبعة الخانجي، ج02.

- السّيوطي، الاتفاق في علوم القرآن، تح : محمد أبو الفضل، د ط، القاهرة : د ت، دار التّراث، ج 03.

- السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، د ط، بيروت : 1988م، دار الكتب العلمية، ج 01.

- السّيوطي، همع الهوامعِ في شرحِ جمعِ الجوامعِ، تح : عبد الحميد هنداوي، د ط، مصر : د ت، المكتبة التّوفيقيّة، ج 05.

- شامية أحمد، خصائص العربية والإعجاز القرآني : في نظرية عبد القاهر الجرجاني اللغوية، ط 01، الجزائر: 1995م، دار المكتبة الجامعية.

- شرف الدّين محمود عبد السّلام، التّوابع بين القاعدة والحكمة، ط 02، جامعة القاهرة : 1989م،كلّية دار العلوم.

- الشّريف الجرجاني علي بن محمد السّيد (ت 816هـ)، معجم التّعريفات، تح : محمّد صدّيق المنشاوي، د ط، القاهرة : د ت، دار الفضيلة.

- الشّريف الجرجاني، معجم التّعريفات، تح : جماعة من العلماء، ط 01، لبنان : 1983م، دار الكتب العلمية.

- شوقي ضيف (ت 1426 هـ)، المدارس النّحويّة، ط 06، القاهرة : 1989م، دار المعارف، ج 01.

- شوقي ضيف، تاريخ الأدب العربي، ط 06، القاهرة : د ت، دار المعارف.

- الصّبان أبو العرفان محمد بن علي الشّافعيّ (ت 1206 هـ)، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، ط 01، القاهرة : د ت، دار إحياء الكتب، ج03.

- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط 01، دار الكتب العلمية، بيروت : 1997م، ج02.

- الطنطاوي محمد (ت 1431 هـ)، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط 02، القاهرة : 1995م، دار المعارف. وكذلك ط01، القاهرة : 1991م، دار المنار.

- طه الراوي (ت 1365 هـ)، نظرات في اللّغة والنّحو، ط 01، بيروت : 1962م، المطبعة الأهلية.

- عبد التّواب رمضان (ت 1422 هـ)، "أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه"، مجلة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق : 1974م، عدد 02، المجلد 49.

- عبد السّاتر عباس، ديوان النّابغة الذّبيانيّ، ط 03، بيروت : 1996م، دار الكتب العلميّة.

- عبد اللّطيف عبد السّتار، مباحث في اللّغة العربية، ط 01، الأردن : 1994م، الجامعة المفتوحة.

- عبد اللّطيف محمد حماسة (1437 هـ)، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، د ط، الكويت : 1984م، جامعة الكويت.

- العكبريّ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن (ت 616 هـ)، التّبيان في إعراب القرآن، تح : علي محمد البجاوي، ط 01، دار الفكر بيروت، 1997، ج 01.

- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ط 01، تح : عبد الإله النبهان، ط 01، دمشق : 1995م، دار الفكر، ج 02.

- العليميّ ياسين بن زيد الدّين الحامصيّ (ت 1061 هـ)، حاشية يس على شرح قطر النّدى، تح : كريم حبيب كريم الكموليّ، ط 01، بيروت : 2016م، كليّة الحقوق للعلوم والتّربية، جامعة دمشق، المؤسّسة اللّبنانيّة، ج 02.

- عمار أحمد سيد محمد، نظرية الإعجاز القراني وأثرها في النقد العربي القديم، ط01، بيروت : 1998م، دار الفكر.

- عمر أحمد مختار (ت 1424 هـ)، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، ط 01، القاهرة : 2008م، عالم الكتب، ج 03.

- الغلاييني مصطفى (ت 1363 هـ)، جامع الدّروس العربيّة، مراجعة وتنقيح : عبد المنعم خفاجة، ط 30، بيروت : 1994، المكتبة العصرية، ج 01.

- فاخر علي محمد، تاريخ النحو العربي منذ نشأته حتى الآن، ط 02، القاهرة : 2003م مكتبة الآداب.

- فاضل صالح السّامرائي، معاني النّحو، ط 01، عَمَان : 2000م، دار الفكر، ج 03، ص 123.

- الفراء يحي بن زياد، معاني القرآن (ت 207 هـ)، تح : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النّجار، د ط، مصر : 1955، دار الكتب المصرية، ج 02.

- فيّاض سليمان (1436 هـ)، النّحو العصري : دليل مبسّط لقواعد اللّغة العربيّة، ط 01، القاهرة : 1995م، مركز الأهرام.

- الفيروزآبادي مجد الدّين محمد بن يعقوب (ت 817 هـ)، القاموس المحيط، تح : مكتب تحقيق التّراث، بإشراف : محمد نعيم العرقسوسيّ، ط 08 (طبعة فنّية منقّحة مُفهرسة)، بيروت : 2005م، مؤسّسة الرّسالة.

- الفيومي أحمد بن محمد بن علي (ت 770هـ)، المصباح المنير في غريب الشّرح الكبير للرّافعي، ط 05، مصر : 1922م، المطبعة الأميرية، المجلّد الثاني.

- قدامى بن جعفر أبو الفرج (ت 327 هـ)، نقد الشّعر، تح : محمد عبد المنعم خفاجي، ط 01، بيروت : د ت، دار الكتب العلميّة.

- الكواري كاملة، الوسيط في النّحو، تح : محمد بن خالد الفاضل، ط 01، الرّياض : 2008م، دار ابن حزم.

- المبرّد أبو العبّاس محمد بن يزيد (ت 285 هـ)، المقتضب، تح : محمد عبد الخالق عظيمة، ط 01، بيروت : 1998م، عالم الكتب، ج 01.

- مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوجيز، مصر : 1989م، دار التّحرير.

- مجمّع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، ط 04، القاهرة : 2004م، مكتبة الشّروق الدّولية.

- محسن شُراب محمد، شرح الشّواهد الشّعريّة في أُمَّاتِ الكتب النّحويّة : لأربعةِ آلافِ شاهدٍ شعريٍّ، ط 01، بيروت : 2007م، مؤسّسة الرّسالة، ج 01.

- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفيّ الرّازي (ت 666 هـ)، مختار الصِّحاح، تح : يوسف الشّيخ محمد، ط 05 ، بيروت : 1999م، المكتبة العصريّة.

- محمود عبد السّلام شرف الدّين، التّوابع بين القاعدةِ والحكمةِ، ط 01، القاهرة : 1987م، دار الثّقافة العربيّة.

- مرتاض عبد الجليل، بوادر الحركة اللسانية عند العرب، ط 01، بيروت : 1988م، مؤسسة الأشرف.

- النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338 هـ)، إعراب القرآن، ط 02، تح : الشيخ خالد العلي، بيروت : 2001م، دار الكتب العلمية، ج 02.

- النّسفي أبو البركات عبد الله بن أحمد (ت 710 هـ)، تفسير النّسفيّ، د ط، بيروت : د ت، دار الكتاب العربيّ، ج01.

- ياسين بن زيد الدّين العليميّ، حاشية يس على شرح التصريح، بيروت : د ت، دار إحياء التراث العربي، ج 02.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصّفحة
مقدّمة	2
الفصل الأوّل : مفاهيم أوّليّة	09 – 54
1. النّحو	09
1-1. مفهوم النّحو.....	09
1-1-1. النّحو في اللّغة	09
1-1-2. النّحو في الاصطلاح	10
1-2. نشأة النّحو العربي	12
1-2-1. حالة العربية قبل وضع النّحو	12
1-2-2. دوافع نشأة النّحو	14
1-2-2-1. دافع دينيّ	14
1-2-2-2. دافع قوميّ	15
1-2-2-3. دافع اجتماعيّ	15
1-2-2-4. رقيّ العقل العربيّ ونموّ طاقته الذّهنيّة	15
1-2-3. أول ما وضع منأبواب النّحو	16
1-2-4. واضع علم النّحو	16
1-2-5. تسمية هذا العلم بالنّحو وسبب التّسمية	19
1-3. المدارس النحوية	19
1-3-1. مدرسة البصرة	20
– منهج البحث عند مدرسة البصرة	21
1-3-2. مدرسة الكوفة	22
– منهج البحث عند مدرسة الكوفة	23

1-3-3. مدرسة بغداد	24
- منهج البحث عند مدرسة بغداد	25
2. القطع	26
2-1. مفهوم القطع	26
2-1-1. القطع في اللّغةً	26
2-1-2. القطع في الاصطلاح	27
2-2. دلالة القطع	29
2-3. شروط القطع	30
2-4. أغراض القطع	34
3. التّركيب	40
3-1. مفهوم التّركيب	40
3-1-1. التركيب في اللّغة	40
3-1-2. التركيب في الاصطلاح	41
3-2. مصطلح التركيب في الدّرسين النّحوي والبلاغي	42
3-3. مصطلح التركيب من منظور اللّسانيين	43
3-4. مصطلح التركيب عند العرب المحدثين	44
3-5. أنواع المركبات	45
3-5-1. المركب الإسنادي	45
3-5-2. المركب الإضافي	46
3-5-3. المركب البياني	46
3-5-4. المركب العطفي	47
3-5-5. المركب المزجي	47

3-5-6. المركب العدديُّ	48
- حكم العدد والمعدود	49
4. الجملة	50
4-1. مفهوم الجملة	50
4-1-1. الجملة في اللّغةً	50
4-1-2. الجملة في الاصطلاح	51
4-2. الفرق بين الجملة والتّركيب	53
الفصل الثّاني : مواضع القطع في اللّغة العربيّة	104 – 57
- تمهيد	57
1. القطع في التّوابع.	59
1-1. المُركّب النّعتيّ	59
1-1-1. مفهوم النّعت	59
1-1-1-1. النّعت في اللّغةً	59
1-1-1-1. النّعت في الاصطلاح	60
1-1-2. أقسام النّعت	61
1-1-2-1. باعتبار المعنى	61
1-1-2-2. باعتبار اللّفظ	63
1-1-3. القطع في المركّب النّعتيّ	64
1-1-3-1. دلالة النّعتِ المقطوعِ	65
1-1-3-2. أحكامُ القطعِ في النّعتِ	66
1-1-3-2-1. المواضع الّتي يجب فيها القطع	66
1-1-3-2-2. المواضع الّتي يُمتَنَعُ فيها القطع	68

1–2. المركّب التّوكيديّ	69
1–2–1. مفهوم التّوكيد	69
1–2–1–1. التّوكيد في اللّغةً	69
1–2–1–2. التّوكيد في الاصطلاح	71
1–2–2. أقسام التّوكيد	71
1–2–2–1. التّوكيد المعنوي	72
1–2–2–2. التّوكيد اللّفظي	73
1–2–3. القطع في المركّب التّوكيديّ	73
1–3. المركّب البدليّ	77
1–3–1. مفهوم البدل	77
1–3–1–1. البدل في اللّغةً	77
1–3–1–2. البدل في الاصطلاح	78
1–3–1–2–1. مصطلح "البدل" عند النّحاة القدامى	78
1–3–1–2–2. مصطلح "البدل" عند النّحاة المحدثين	80
1–3–2. أقسام البدل	80
1–3–2–1. بدل الكلِّ مِنَ الكلِّ	80
1–3–2–2. بدل البعضِ مِنَ الكلِّ	81
1–3–2–3. بدل الاشتمال	81
1–3–2–4. بدل الغلط أو النّسيان	81
1–3–3. القطع في المركّب البدليّ	81
قطع البدل بين الجواز والوجوب	87

1–4. المركّب العطفيّ	89
1–4–1. مفهوم العطف	89
1–4–1–1. العطف في اللّغةً	89
1–4–1–2. العطف اصطلاح	90
1–4–2. أنواع العطف	91
1–4–2–1. عطف البيان	91
1–4–2–2. عطف النّسق	93
1–4–3. القطع في العطفِ	93
1–4–3–1. القطع في عطف البيان	93
1–4–3–2. القطع في عطف النّسق	95
2. القطع في الإضافة	98
2–1. مدخل	98
2–2. القطع في الغايات	101
2–2–1. الحالة الأولى	101
2–2–2. الحالة الثّانية	101
2–2–3. الحالة الثالثة	102
2–2–4. الحالة الرابعة	103
خاتمة	106
قائمة المصادر والمراجع	110
فهرس المحتويات	123
ملخص	

يعالج البحث اللغوي الموسوم بـ"**القطع في تراكيب اللغة العربية – دراسة من خلال نماذج من القرآن الكريم –**" معنى النحو؛ وذلك لإرتباط علم التراكيب به وهو يعتبر أساس كل علم، ففي هذا البحث ركزنا بشكل واضح على ظاهرة القطع كونه مصطلح تردد في علوم العربية نحوها و عروضها ،كما يعنى به مغايرة المنعوت أو المعطوف عليه بما قبله في الإعراب، وقد وجدنا انتشارا واسعا لهذه الظاهرة في القرآن الكريم؛ وهذا مادفعنا إلى تطبيقها في القرآن الكريم معتمدين في ذلك على الجذر اللغوي وما يحمله من دلالة لغوية، وقد تطرقنا أيضا في بحثنا هذا إلى القطع في المركبات اللغوية، ومن خلاله تم التعرف على أنواع المركبات، وهي : المركب الوصفي، والمركب البدلي، والمركب الإضافي والمركب العطفي، وبهذا كان الهدف من هذه الدراسة الكشف عن كيفية حدوث القطع في هذه المركبات، و معرفة المركبات المعنية بالقطع.

الكلمات المفتاحيّة : النّحو، القطع، التّركيب، القرآن الكريم.

La recherche linguistique marquée par " La coupure dans les structures de la langue arabe - une étude à travers des modèles du Saint Coran – " porte le sens de la grammaire parce que la science de la syntaxe y est liée et qu'elle est considérée comme la base de toute science, donc dans cette recherche, nous nous sommes focalisés clairement sur le phénomène de la disjonction car c'est un terme d'hésitation dans les sciences arabes à son égard et ses présentations, car il entend par lui l'opposition de l'accusatif ou de l'accusatif avec ce qui le précède dans la syntaxe, et nous avons trouvé un large propagation de ce phénomène dans le Saint Coran, et cela nous a incités à l'appliquer dans le Saint Coran, en nous appuyant sur la racine linguistique et la signification linguistique qu'il porte, et nous avons également abordé dans cette recherche la coupure dans les composés linguistiques , Comme les types de composés ont été identifiés, nous avons constaté qu'il existe le composé descriptif, le composé de substitution, le composé additif et le composé affixé. Ainsi, le but de cette étude est de découvrir comment la disjonction se produit dans ces composés et de connaître les composés impliqués dans.

Mots clés : Grammaire, Disjonction (Coupure), Composé et le Saint Coran.